

الجزء الاول

من

الاشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة (٩١١) رحمه الله

تعالى ونفعنا بعلومه



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة

الأصفية حيدرآباد الدكن لازلت

شموس افاداتها بازغة وبدود

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمان

سنة ١٣٥٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - ١)

سبحان الله المنزه عن الاشياء والنظائر والمحمد الله المتفضل بغفران
الكبائر والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر
والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر
ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر، والاصلاة والسلام على
رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله
تعالى باشرف الاسماء والالقباب والنعوت والآثر، وعلى آله الطيبين الامثال
وصحبه النجوم الزواهر .

اما بعد - فان الفنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنونى ،
ومبتدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمرى وشجونى ، طال ما اسهرت
في تتبع شواردها عيونى ، واعملت فيها بدنى اعمال (٢) المجد ما بين قلبى وبصرى
ويدى وظنونى .

ولم ازل من زمن الطلب اعتنى بكتبتها (٢) قد يما وحدثا، واسمى
في تحصيل مادتها سعيًا حثيثا ، الى ان وقفت منها على الجمل الغفير ، واحطت
بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتنى منها سوى التذر اليسر ، وافقت

(١) من ى - (٢) هنا يياض في النسخة اليمانية، وفيها من، عوض بين (٣) ى - اعتنى

فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق، ما بين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر من معالمهم ومارووه اورووه وما تفرده الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم، من مناظرات ومحاورات، ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسائرات، وقتاوى ومراسلات، ومعاياة ومطارحات (١) وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندى من ذلك جمل، ودوتها رزما لا ابالغ واقول وقرجمل .

وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم اسبق الى مثله وديوان منيف، لم ينسج ناسج على شكله، ضمته القواعد النحوية ذوات الاشباه . والنظائر، ونخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر .

واودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والالغاز كل فريده، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الخاق، ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياص الاوراق، فخبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكتاتيون والمطالعون، ثم قدر الله انى اصبت ١٥ بفقده فانا لله وانا اليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في اعادة تأليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد، وعزمت على تجديد يد طالبها من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهيات يقصد .

واعلم ان السبب الحامل لى على تأليف ذلك الكتاب الاول انى تصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتانحرون فيه والقوه من كتب ٢٠ الاشباه والنظائر .

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشى في اول تواعده ان الفقه انواع احدها، معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب

تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزنى .

الثاني - معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ

ابى محمد الجوينى .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد واحسن

شئ فيه كتاب السلسلة للجوينى وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن

القماح (١) وقد يقوى التسلسل فى بناء (٢) الشئ على الشئ ولهذا قال

الرافعى مثله (٣) وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع - المطارحات وهى مسائل عويصة يقصد بها تنقيح (٤) الازهان .

الخامس - المغالطات ، السادس ، الممتحنات . السابع ، الالغاز ، الثامن ، الخيل

وقد صنف فيه ابوبكر الصيرفى وابن سراقه وابوحاتم القزوينى وغيرهم .

التاسع - معرفة الافراد وهو معرفة ما اكل من الاصحاب من الواجه

العربية (٥) وهذا يعرف من كتب الطبقات .

العاشر - معرفة الضوابط التى تجتمع جموعا والقواعد التى ترد اكثرها

اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقى الفقيه الى

الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى .

وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت فى (كتاب الاشباه والانتظار)

للقاضى تاج الدين السبكي ولم تجتمع فى كتاب سواه واما (قواعد الزركشى)

فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب (الاشباه والانتظار)

للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير

كتاب ابن الوكيل باشارة والده له فى ذلك كما ذكره فى خطبته ،

واول من فتح هذا الباب - سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين

ابن عبدالسلام فى (قواعد الكبرى) و (الصغرى) وائف الامام جمال الدين

الاسنوى كتابا فى الاشباه والانتظار لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو

(١) - شمس الدين القماح (٢) - هكذا بناء المشى لشيء الخ

(٣) اصل - فى مسئلة (٤) اصل - تلقيح (٥) - العربية .

- خمسة كرايس مراتب على الابواب، وله كتابان في قسمين من هذ النوع وهما (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية، و(الكوكب الدرئ) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذ ان القسبان مما تضمنه كتاب القاضى تاج الدين السبكي والى الامام سراج الدين ابن الملقن (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ما قبله .
- والفت (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربية يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدده يشبه كتاب الزركشى من حيث ان قواعد مرتبة على حروف المعجم ، وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى فى كتابه (نزهة الالباء فى طبقات الالباء) علوم الادب ثمانية - اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافى ، وصنعة الشعر ، واخبار العرب ، وانشابهم ، قال - والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل فى النحو ، وعلم اصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به لان النحو معقول . من منقول ، كما ان الفقه معقول من منقول .

- وقال الزركشى فى اول قواعدده كان بعض المشايخ يقول ، العلوم ثلاثة ، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول ، وعلم لانضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى .
- وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون

- ٢٠ الاول - فن (١) القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتميت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة مالا ثمة العربية فيها من مقال ونحرير وتنكيت وتهذيب واعراض وانتقاد

وجواب وايراد، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات
القرآنية والاحاديث النبوية والابيات الشعرية، وتراكيب العلماء في
تصنيفهم المروية، وحشوتها بالفوائد، ونظمت في سلكها فوائد القلائد .

الثاني - فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على

٥ الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط
والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعاً من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب
واحد، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امراكلياً منطبقاً على جزئياته
وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن
لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من
١٠ الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك .

الثالث - فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قدما تأليفا

لطيفا مسمى (بالسلسلة) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك والف الزركشي
كتابا في الاصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) .

الرابع - فن الجمع والفرق -

١٥ الخامس - فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والمتمحفات وجمعها
كلها في فن لأنها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الغازه .

السادس - فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات

والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع - فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية

٢٠ ليكون كل فن من السبعة تأليفا مفردا وبمجموع السبعة هو كتاب (الاشباه
والنظائر) فد ونكه مؤلفاتشد اليه الرجال، وتنافس في تحصيله لحول الرجال
والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة، وان يمن فيه بالتوفيق
الاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة، فهو الذي لا ينحيب
راجيه، ولا يرد داعيه .

- قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري .
قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد
ابن سالم (١) الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي
ابن ابي طالب رضى الله عنه فرأيتته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكرا يا امير المؤمنين؟
قال انى سمعت بيلدكم هذا لحننا فاردت ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلت
ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاث فأتيت الى صحيفة فيها
- بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن
المسمى، والفعل ما انبأ عن حركة المسمى، والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم
ولا فعل، ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلاثة ظاهري ومضمري وشيء ليس بظاهر ولا مضمري وانما تتفاضل العلماء فى
معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمري .

قال ابو الاسود - لجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك
حروف النصب فذكرت منها ان وأن وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن
فقال لى لم تركتها؟ فقلت لم احسبها منها فقال بل هى منها فزدها فيها .

- قال ابن عساکر فى (تاريخه) كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوى
المعروف بابن المكبرى يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي اتى القاها عليه
الامام على بن ابي طالب (رضى الله عنه) وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب الحديث
الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه فى
سنة ست وستين واربعمائة واذابها قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال
ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب
بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير (٢) الكرماني حدثني اسرا ئيل عن محمد بن عبيد الله
ابن ابي رافع عن ابيه قال وحدثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش
عن عمه عن عبيد الله ابن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضى الله

عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لأبي العباس أحمد بن منصور ان يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائتين بفعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها (التعليقة) هي في اول امالي الزجاني نحو من عشرة اسطر بفعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى .

فن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في القواعد - ١ - النحوية)

حرف الهمزة

- ١٠ (الاتباع) هو انواع فنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام .
واتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال .
- ١٥ واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب في الآخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو (ان امرؤ هلك ، ما كان ابوك امرأ سوء ، لكل امرئ منهم) وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام .
- ٢٠ واتباع حركة الفاء اللام وذلك في امرئ وهم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هدامرء وهم ورأيت امرأ ونما ونظرت الى امرء وهم ولا ثالث لهما .
- واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذ لم يفك الادغام فيهما في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم .

واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه
 كتمررة وتمررات، بالفتح (١) وسدررة وسدرات بالكسر، وغرفة وغرفات بالضم.
 واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في مذ فان الذال ضمت
 اتبعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا، قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء
 له على الفتح اتبعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم لم يلبده
 ابوان؛ فتح الدال اتبعا لفتحة الياء عند سكون اللام.

واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد، قال ابن يعيش
 من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم بالضم بعد حذف اللام.

واتباع حركة الميم لحركة التاء والتاء والعين في قولهم منخر ومنن
 ومغيرة، وقال ابن يعيش منهم من يقول منن بضم التاء اتبعا لضمة الميم
 ومنهم من يقول منن بكسر الميم اتبعا لكسرة التاء اذ النون تلحقها وكونها
 غنة في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه
 حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتبعا لكسر العين نحو نعم وبقس.

ومنه، اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها
 وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك، قال ابن
 ١٥ دريد في الجمهرة تقول - ما سمعت له جرسا - اذا فردت فاذا قلت، ما سمعت
 له حسا ولا جرسا، كسرت الجهم على الاتباع.

وقال الفارابي في (ديوان الادب) يقال - رجس نجس - فاذا فردوا

قالوا نجس.

٢٠ ومنه، اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله
 تعالى (وجنتك من سبأ بنبا يقين)، انا اعتدنا للكافرين سلا سلا واغلا لا
 وسعيرا) في قراءة من نون الجميع وحديث - انفق بلالا ولا تحش من
 ذي العرش اقلا لا.

ومنه، اتباع كلمة لا اخرى في فك ما استحق الادغام كحديث - ايتكن

الأشياء - ج - ١
صاحبة الجمل الأدب تتيحها كلاب الحوآب - فك الأدب وقياسه الأدب
اتباعا للحوآب .

• ٥
ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة بهمزة اخرى كحديث
(ارجعن مازورات غير ما جورات) والاصل موزورات لانه من الوزر .
وقال ابو علي الفارسي في التذكرة - لا يصح ان يكون القلب فيه من
اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني
وانما مازورات على يأجل، قال ، والغدايا والعشايا، لادلالة فيه لان غدايا في
جمع غدوة مثل حرة وخزائر وكنته وكناين .

• ١
ومنه ، اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى كحديث ،
لا دريت ولا قلت ، والاصل تلوت لانه من التلاوة .

• ١
ومنه ، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث ، اللهم رب
السماوات السبع وما اظلمن ورب الارضين وما اقلن ورب الشياطين
وما اضلن ، والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل
وانما انت اتباعا لا ظلمن واقلن وكذا قوله في حديث المواقيت ، هن هن
• ١
اصله لم اى لاهل ذى الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لمن اتباعا لقوله هن .
ومنه ، اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو (علم في - ١)
قول الشاعر .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

قال ابن جرير - حسن دخول اللام في اليزيد لا اتباع الوليد - وقال
• ابن يعيش في شرح المفصل - لما كثرا اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام
اذا كان مضافا الى علم او ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى والالتقاب فلما
كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا
فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فخذوا الف الوصل من ابن لانه
لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة

(١) من ي - اعنى النسخة اليمانية المكتوبة فيها « المقابلة على نسخة المؤلف التي
بخط يده » عثرنا عليها عند الطبعة الثانية .
والجوهول



الاشباه - ج - ا

١١

حرف الهمزة

والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كما أنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ واينم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في اينم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لاضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كما صدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت زيد ابن عمر وفتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمر وفتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قاسد انما هو لكثرة استعمال ابن .

59398

تنبیه

قال ابن جنى في المحتسب في قراءة، الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك، ولم ادر، ولم ابل، وايش تقول، وجايجي وسايسو بحذف همزتيهما^{١٥} فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوها بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنتي وطنب والحمد لله كأبل وإطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين، احدها انه اذا كان اتباعا فاقيس الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة^{٢٠} الدال كما تقول، مد وشد وشم وفر، فتتبع الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثاني في نحو اقتل انرج، والآخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لاعكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب

البناء قوله .

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الميم لكسرة الهمزة ، انتهى وفي الكشف قرأ ابو جعفر لللائكة سبحوا
بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في
لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله .

فائدة

قال ابن ابان (١) في (شرح الفصول) اعلم ان العرب قد اكثرت من
الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه اصل يقاس عليه واذا كانت قد زالت حركة الدال
مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك
يريدون انا اخيك حكاه سيويه كان الاتباع في نحو مدوشدا جوز واحسن
اذليس فيها نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجر فلا يعتد به لضعفه انتهى .

فائدة

عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف
الناس في الحركات اللاحقة اللاتي في الحكاية فقليل هي حركات اعراب
نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم
على الحكاية .

وقال ابو الحكم الحسن بن عبدالرحمن بن عذرة الخضر اوى في كتابه
المسمى (بالاعراب عن اسرار الحركات في اسان الأعراب) حركة المحكى
في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف
تقدير رعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة
ومنهم من يقول انها للبناء وللالاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب
والجر ، قال وهذا اشبه بمذهب النحاة واقيس بمذهب البصر بين الاثر اهم

ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى .

الاتساع

عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب

- من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف (اليه مقام المضاف - ١) او الظرف مقام الاسم فالاول نحو، واسئل القرية، والمعنى اهل القرية ولكن البر من آمن - والثاني، نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين ولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد لستين (٢)، بل مكر الليل والنهار، نهاره ١٠ صائم، وليله قائم، يا سارق الليلة اهل الدار، والمعنى مكر في الليل، صائم في النهار، سارق في الليلة، قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان (٣) على السعة، وعلى ذلك قولك سير به يومان (٤) فتقيم يومين مقام الفاعل، وقال في موضع آخر ان بابي المفعول له والمفعول معه ١٥ نصبا على الاتساع اذ كان من حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر واكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيها لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا وهذا كله كلام ابن السراج .

٢٠

وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقده بابا من النحاة فاقول

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف

(١) سقط من ي (٢) اصل - ستين (٣) كدا - (٤) الاصل - فرسخين يومان .

فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولولم يصح ذلك لمسا جازان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناء ه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمه زيدا وانا ضارب الضرب زيدا .

قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جازا اجتماعه مع المفعول الاصلى ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذى وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به و اذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق .

١٠ وفى (البسيط) ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع فى الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع بها (١) وكانت عامة على اصلها لم تكن ولم تجمع رعايا للمصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فرما جازت التثنية والجمع بينهما انتهى .

٢٠ واما الاتساع فى الظرف ، فقيه مسائل ، الاولى ، انه يجوز التوسع (فى ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز - ٢) التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع فى عادم التصرف وسواء فى المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كقدم الحاج وخفوق النجم ومه (لقد تقطع بينكم) ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حيثئذ .

الثانية - اذا توسع فى الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حيثئذ

اضماره غير مقرون بقي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفيه سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل .

- وقال الخضر اوى ، الضائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبر اللبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس سفرى (١) اياه الا ان يقرن بقى فدل هذا على ان الضائر لا تنتصب ظرفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه ، قال ولم ار احد انبه على هذا التنبيه .

الثالثة - يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية

- نحو بل ، مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو ، تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ، يا سارق الليلة اهل الدار ، ويا مسروق الليلة اهل الدار .
١٠ ذكرها سيويه .

قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما ونحرج

- بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام از يد ، وقال الخضر اوى هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع وذلك
١٥ لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير (٢) معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين

- المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز
٢٠ ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الحافض نحرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الحافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالحافض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في

(١) ع - كان سفرى (٢) اصل - على معنى .

كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل اشبهه به من حيث كانت اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تنفى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء .

• الرابعة - قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف ، يوما عبوسا قطريرا ، ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم ، قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط .

١٠ الخامسة - ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف .

وقال في (البسيط) ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو ، نحانحوك وقصد تصدك ، واقبل قبلك ، ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجمله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها يجعلها فاعلا كما في الزمان ، وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان .

السادسة - لا يتوسع في الظرف اذا كان عامه حرفا او اسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيهه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

٢٠ وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ، يبنى على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا ، فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها اثارفت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فعلنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك

الأشياء - نج - ١

١٧

حرف الهمزة

قولهم، دخلت في الامر، لا يجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول
دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان، والذي نص عليه
ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال.

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدى الى واحد بلا خلاف

- وهل يجوز مع المتعدى الى اثنين او ثلاثة خلاف، ذهب الجمهور الى الجواز
وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معها كما سمع مع الاولين قالوا يوم
الجمعة صمته وقال.

ويوما شهدناه سليما وعامرا

لأنه ليس له اصل يشبهه به لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق

- ١٠ الاصل وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى والحمل انما يكون على الاصول
لا على الفروع.

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدى الى اثنين والمنع مع المتعدى الى

ثلاثة لأنه ليس انما يشبهه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة.

واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع

- اللازم.

السابعة - اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى، مثال

ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا، وهل
يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع
في المصدر، ان قلنا، يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لأنه لا يوضع

- ٢٠ شيئا بدل شيء واحد، وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال
الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في
اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار، وسببه ان التوسع في المعنى يجعل
التوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف
ولا مايجرى مجراه.

اجتماع الامثال مكروة

ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل ، فمن الاول قالوا في
دهدته الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك
قولهم في حاحازيد حيحي زيد قلبوا الالف ياء لذلك ، وقال الخليل اصل مها
الشرطية ، ماما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة
لذلك وكذا قالوا ، في نحوى حيوى ، وفي نحو ، تحية نحوى لذلك وهنية اصلها
هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال - والحيوان من مضاعف
الياء واصه حييان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اقل منها كراهة
اجتماع الامثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس (١) وديوان اصلها

دنار وديباج وديوان ، قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولي اصله ليب قلبت
الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم ابدلت الياء
انما لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبي ، ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة
في التثنية واوا ، قال الشلوبين ، وسببه اجتماع الامثال فان هناك ألفين وبينهما
همزة والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لأن الياء
قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال
(مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذ هب في ان لا يجمع بين الامثال - ٢)
من قلبها ياء ومن الثاني حذف احد مثلى ظلت ومسست واحسست فقاوا وظلت
ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل
وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس .

وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء
المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال
ككروسى وشافى وبختى ومرسى الالف نحو كساء اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه
كديى بيائين شددتين وستأنى علته ، وحذف الياء الاخرة في تصغير نحو غطاء

وكساء ورداء واداءة وغاوية ومعاوية واحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياء ات .

- وبيانه ان ياء التصغير تقع ثلاثة فتقلب الف المدياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ونظمه غطبي فتحذف الـ الاخيرة لأنها طرف والطرف (١) محل التغيير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال غطبي وفي ادوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أدية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى اى ذكره في البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن يا قوم وتضربن يا هند ، فان اصله لتضربونن وتضربينن فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجونى كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ، .

- قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هما ولم يلتزم في اتحاجونى لأن اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها انتهى .

- ومن ذلك قال ابو البقاء في (التبيين) تصغير ذاء ، ذيا ، واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الاولى لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها .

ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال، اخون وابون، قال الشلوبين لأنه كان يؤدي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في الثنية رد فليل اخوان وابوان، ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته، الاصل في يا بنى يا بنى بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لأن المشدد (١) لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابني بالسكون كما حذفوها في سيدوميت لما قالوا سيدوميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خيران اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها لام كلالوم ولما ولن فيستقل اجتماع اللامين - وطردها الحكم يأتي في باقي حروف النفي ومن الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كي اذا دخلت على لانحوائلا يعلم حذرا من توالي مثليين لو قيل للا يعلم ووجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شديدي وضروري لاجتماع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الامثال حكايته المنسوب بمن دون أي خلافا للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكي المكي النفي واجاز الاخفش الابي .

ومن ذلك قال الشلوبين (في شرح الجزواية) انما قدرت الضمة في جاء القاضي وزيد يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلها في انفسهما وانضاف الى ثقلها اجتماع الامثال وهم يستقلون اجتماع الامثال قال، والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلها والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها (٢) الا ترى انها ينشئان عن اشباع الحركات فلما

(١) اصل - المفرد (٢) اي - من جنسها .

اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستقلة .

- قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو وظبي لم يستقلوا الضمة لانه قد قامت الامثال هناك تكون ما قبل الواو والياء ساكنة لا متحركة فاحتملوا ما بقي من الثقل لقاته ، ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدى الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف .
- فيقولون هل تضر بنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضر بنن فتعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقو الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضر بنان .

- ١٠ قال ابن فلاح في (المعنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي من غير استتقال ، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال ابن الدهان في (النرة) اذا كنا قد استقلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظلمات ، ومثال الثالث ، تقضى البازي واصله تقضض فالاولى ان نستقلها في الحروف المعتلة - فان اعترض بزيدي ١٠ واجتماع الامثال ياء ات وكسرات - فالجواب ان ياء النسب في تقدير الطرح كتاء التانيث .

ومن كراهة (١) اجتماع المثلين فتج من الرجل والم الله تتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .

- ٢٠ وفي (شرح المفصل) للسخاوي لا يجوز أن إن زيد امنطلق بمعجيني عند سيويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك با تفاق نحو . انه عندنا ان زيدا في الدار .

ومن ذلك قال السيرافي، ان قيل لم يجب ضم الاول في المصغر قيل
لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير
كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق
الا الكسرا والضم فاختاروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها
حرف ليس حرف الاعراب ويجب تحريكه بالكسر فلو كسر وا الاول
لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرادا من اجتماع الامثال .

اجراء اللازم مجرى غير اللازم

وابراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الاول قوله .

الحمد لله العلى الاجل

وقوله - تشكو الوجي من اظلل واظلل .

وقوله

وان رأيت الحجج الرواددا قواصر ابا لعمر او مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير

اللازم ، من المنفصل نحو ، جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غير اللازم من

ذلك باللازم فادغم نحو ، ضرب بكر ، وجعل لك ، فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد

واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق ، ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم ، عوى

الكلب عوية ، وهذا عندي وان كان لازما فانه اجرى مجرى بنائك من باب

طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك ، امرأة جوية ولوية ، من الجوى واللوى

فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوبة وجوية ولوية فصححت العين

ولم تعلمها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية - وعلى ذلك قالوا في فعلان

من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يرد واللام ايضا وان

زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فذلك قالوا ، عوى الكلب عوية ،

تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان .

فان قلت ، فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية .

فالجواب ، انه لو فعل ذلك اكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست لعوى فيه منزية على طوى وشوى كما لم يكن بلحشم وقا ثم منزية يجب لها العدل بهما الى چشم وقم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه انحلال او استقلال هو اقياس ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود (فقلاله قولنا) وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى ، قل اللهم ، وتم الليل ، وقول الشاعر .

زيا رتنا نعان لا تنسينا تق الله فينا والكتاب الذي تكلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسينها ، تق الله ، ونحوه ما انشده ابو زيد .
من قول الشاعر .

واطلس يهديه الى الزاد اتفه اطاف بنا والليل داجي العساكر
فقلت لعمر وصاحبي ورأيتي ونحن على حوض دفاق عواسر

اي عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لا لتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى ١٥
فقللا ، وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وتم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاءهما في سر ، ومثله قول الضبي في فتيمة كلما تجمعت البيد (١) لم يهلعوا ولم يخموا يريد ، ولم يخموا فلم يحفل بضممة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من لم يخم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر ٢٠
بها منه في قوله .

كفك كف ماتليق درها جودا وانحرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر ، بالذي تردان ، اي تريدان ،

ومن الثاني ، وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاخر

إذا خففت همزته لجر حكاها أبو عثمان، ومن قال الجر قال حركة اللام غير لازمة
أما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق (١) لها جار (٢) فيها ونحو ذلك قول الآخر .
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بأخ
فاسكن الحاء التي كانت محرقة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت
لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ (قالوا الآن جئت بالحق) فاثبت واو قالوا
لما تحركت لام لأن والقراءة القوية قالوا الآن با قرار الواو على حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .

حذ بذبي بذبي منكم لان ان بنى فزارة بن ذبيان
قد طرقت ناقتهم بانسان مشياً سبحان ربي الرحمن
اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند
التحقيق في قوله منكم الآن فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة
وينبغي ان تكون قراءة ابي عمرو (وانه اهلك عاد الولى) على هذه اللغة وهي
قولك مبتدأ اولى، لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال
الجر وان كان حملها على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان بابه ان يكون
في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن فحرك في شد ومد وقرى رجل وعض
ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد .

الا يا هند هند بنى عمير ارث لان وصلك ام جديد

ادغم تنوين رث في لام لان .

ومما جرى (٣) على سمته قول الله عز وجل (لكننا هو الله ربي) واصله
لكن انا فخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى
غير اللازم مجرى اللازم فاستقل التقاء المثليين المتحركين فاسكن الاول وادغم
في الثانى فصار لكننا كما ترى ، وقياس قراءة من قرأ قال ، لان ، لحذف الواو
ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا

(١) ي - التخفيف (٢) اصل - جائز (٣) اصل - نحن .

بالاظهار كما تقول في تخفيف جوابة وجيال ، جوبة وجيل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة .

- ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى روي ونوى فيصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صححت في ضو ونوت تخفيف ضوء ونوء لتقدير ك الهمزة وارا ذلك اياه وكذلك ايضا صح نحوشى ونى تخفيف شىء ونىء كذلك، وسألت ابا على فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكننا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جوابة وجيال أتقلب فتقول جابة و جال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل اليه واوما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه ، فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم رياورية في تخفيف رؤيا ورؤية .
- ١٠ قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رؤيا ورؤية ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى رياورية انما قلبت حرفا الى آخر كانه هو . ألا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما، قال وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير .
- ١٥ وفيما مضى كفاية انتهى .

وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضر اوى اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حروفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا ، عصا ورحى ، كما قالوا قال وباع ، وكذلك قالوا ، ينشى ويرضى ، كما قالوا في الماضي ، رمى وغزا انتهى .

٢٠ اجراء المتصل مجرى المنفصل

واجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جنى في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اتقتل القوم واشتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله، الحمد لله

العملى الاجلال، ويابه لأن ذلك انما يظهر مثله ضرورة و اظهار نحو اقتتل واشتم
مستحسن وعن غيره ضرورة .

وكذلك باب قوله هم يضربونى وهما يضرباننى اجرى وان كان
متصلا مجرى يضربان نعم ويشتان ناعما ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب
هذه لا يلزم ان تكون بعدها نون الأتري انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك
ولا تلزم هي ايضا نحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة
واحدة فقال يضربانى وقل أحتاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قتل ومنهم
من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل
مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للتقل او لا لتقاء الساكنين .

ومن اثنا في قولهم هاء الله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من

قرأ ولاتنأجوا، حتى اذا ادركوا فيها، ومنه عندي قول الراجز .

في اى يومى من الموت افر أ يوم لم يقدر أم يوم قدر

كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء، وقال اراد نون الخفيفة لحذفها

وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه

يقضى (١) الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من

مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد أ يوم لم يقدر أم يوم

قدر، ثم خفف همزة ام لحذفها والتي حركتها على راء يقدر فصار تقديره أ يوم

لم يقدرم، ثم اشبع فتحة الراء فصارت تقديره ا يوم لم يقدر ام فحرك الالف

لا لتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد تقدير ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة

الراء، ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكأة اذا خففت المهمزة

المرأة والكأة، وكنت ذاكرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال

هذا انما يجوز في المنفصل، قلت له فانت ابدا تكررد ذكر اجرائهم المنفصل مجرى

المتصل فلم يرد شيئا .

ومن (ذاك - ٢) اجراء المنفصل مجرى المتصل قواه .

وقد بدا هنك من المئزر

فشبه هنك بعضد فاسكنه كمايسكن نحو ذلك ومنه .

واليوم اشرب غير مستحقب

كأنه شبه رفع بعضد وكذلك ما انشده ابوزيد ،

قلت سليمان اشتر لنا دقيقا ،

هو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده

ايضا من قوله

واحذر ولا تكثر كريا عورجا .

لان ترك بوزن علم، قلت وقد نخرج على ذلك قرأة، الم ترا الى الملا من بني

اسرائيل، بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن ١٠
ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه .

اجراء الاصلى مجرى الزائد

واجراء الزائد مجرى الاصلى

وقال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوى بحذف

الياء الاولى وقلب الثانية واو اما القلب ففرار من اجتماع الياءات واما الحذف ١٥
فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت
الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول ردوى لانك تحذف ياء
المدة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذفها فى صحيفة .

واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام

الكلمة واصله تحية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزائد لشبهها لفظا لا اصلا ٢٠
فقالوا تحوى قال ومثل تحية تحية وهى التكمث قال ولا احفظ لها ثالثا، انتهى .

ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تنية ما هنزته اصلية نحو قراء

ووضاء قرا وان بالقلب واو اتشبيها لها بالزائد وغيره يقرها من غير قلب لانها

اصلية فيقول قراآن .

ومن الثاني قوهم في تننية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء
وحرباء عليا آن بالا قرار تشبيها لها بالمتقلبة عن الاصل وقول بعض الكوفيين
في تننية نحو حمراء حمرا آن باقرار الهمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التانيث
همزة التحقت بالاصلية فلم تغيز. كالاصلية .

الاختصار

هو جمل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب
الضائر لأنها اختصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة
فانه في قوله تعالى (اعد الله لهم مغفرة) قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى
المنفصل مع امكان المتصل، وباب الحصر بالاول وإنما وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب
مناب جملتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن اعادة (١) العامل
وباب التثنية والجمع لأنها اغنيا عن العطف، وباب النائب عن الفاعل لأنه دل
على الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك
قائم لأنه منحل لاسم واحد سد مسد المفعولين، وباب، طرح المفعول اختصارا
على جعل المتعدى كاللازم، وباب الهداء لأن الحرف فيه نائب مناب ادعو
وانادى، وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغنى عن قولك اهو عشرون
ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهي .

والالفاظ الملازمة للعموم كاحد، واكثر وا من الحذف فتارة بحرف
من الكلمة كلم يك، ولم ابل وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر
من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير
عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة، وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة
عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش (في شرح المفصل) السكناية التعبير عن المراد بلفظ
غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان، وقال ابن السراج في
الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة

مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط ، وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الایجاز والاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني .

- وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم ، لله درك من رجل ، من فيه للتبويض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلباً للاختصار ، قال ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا ، الاصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلباً للاختصار
- وقال ابو البقاء في (الباب) وتلميذه الاندلسي في (شرح المفصل) ١٠
انما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فان دخلت اللام في خبرها كان أكد ، وصارت إن واللام عوضاً من ذكر الجملة ثلاث مرات ، وهكذا أن المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني أن زيد انطلق بلغني انطلاق زيد ، انتهى .

١٥

ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لأنها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذراً من الاطالة ذكره في البسيط ، وتركيب أما المفتوحة من أن المصدرية وما الزيدة عوضاً من كان في نحو ما أنت منطلقاً انطلقت وجعل اما الشرطية عوضاً من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو ما زيد فقائم ،

٢٠

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) انما ضموا بعض الاسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، الأثرى انك لو لم تات بمن و اردت الشرط على الاناسي لم تقدر ان تغني بالمعنى الذي تغني به من ، لأنك اذا قلت من يقوم اقم معه استغرقت ذوى العلم ولو جئت بان لا احتجت ان تذكر الاسماء إن يقوم زيد وعمر ووبكر ونزيد

على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام، انتهى .
 وبما وضع الاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم
 ودرهم ودرهم الى ان تأتي بجملة ما عندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث
 مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئآت كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة
 ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لأنهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام
 باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود تخففوا بالتوحيد مع أمن
 اللبس ، هكذا علله الزمخشري في (الاحاجي) وورد عليه السخاوي في شرحه
 انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء ،
 قال والصواب في التوحيد ان المائة لما كانت مائة استغنى فيها بلفظ الإفراد
 عن الجمع لثقل التأنيت بخلاف الالف وقيل انما جمعوا في الالف دون المائة لأن
 الالف آخر مراتب العدد فحملوا الآخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ، وبما
 بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك عندي تسعون اخصر من
 مائة الا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير (١) . معدول
 به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصدر
 بعد ذكر اسمه ، الأثرى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على ان التصغير
 معدول به عن الوصف ، وقال الأندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء
 بالصدر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما أتى
 بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، الأثرى انه لو لا العلم لاحتجت
 اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب
 فانغى العلم عن ذلك اجمع ، .

قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال الصحابة (٢) العلم عبارة عن

(١) ي - من ايجازهم لانهم استغنوا - الخ (٢) اصل - السخاوي .

- قال صاحب (البيسط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة ،
اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه
يا زيد وصه يا هند وصه يا زيد ان وصه يا زيد ون وصه يا هندات ولو جئت
بمسمى هذه اللفظة قلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، واما
المبالغة فتعلم من لفظها ان هيئات ابلغ في الدلالة على البعد . ن بعد وكذلك باقيا
ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مساهاتقني عن وضعها (١)
وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المعرب كان الاصل
ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا غير وأتان وجدى وعناق
وجمل ورجل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم
الالفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين
المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة وتارة في الاسم كاسرى
وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك
الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش
ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة ،
وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معطى) التصغير وصف في المعنى وفائدته
الاختصار فاذا قلت رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت
رجل صغير فان اردته مع الاختصار قلت رجيل وكذلك لا يصغرا لفعل .
وقال ابن النحاس . فان قيل فما فائدة العدل ، فالجواب ان عمر اخصر من
عامر ، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره
وجهان .
احدها ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء الفعل وهو
بمعناه نحو تم واقعد .
والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد
(١) اصل - وصفها .

والاجود الاول لأنه اخصر فاستغنوا با لاخصر عن غيره كما استغنوا با لضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولما كان الفعل ولزما نه طلبا للاختصار والايجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه اسماء هاللزما الاتيان بالفعل ولفظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للبالغة والاختصار .

وقال ايضا انما عدل عن طلب التعمين بأى الى الهمزة وأم طلبا للاختصار لأن قولك، أزيد عندك ام عمرو، اخصر من قولك، أى الرجلين عندك ز يدام عمرو، وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب حركات الإعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجر او جزما، والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا، للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه اجحاف به ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياسا قال ابن جنى في المحتسب؛ اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لهاى ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجوز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها ولا الحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .

وفي (شرح التسهيل) لا بى حيان لا يجوز حذف لا من لاسيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا

للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لاينا سبه الحذف لها .

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل) لا يجوز (١) جواب اما لأن

شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها .

- وقال صاحب (البسيط) القياس يقتضى عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذى وضعت له واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف .

١٠

وقال ابن جنى في (الخصائص) تفسير قول ابى بكر انها (٢) دخلت الكلام

لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفى وهى جملة فعل وفاعل، واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الا عن استثنى، واذا قلت قام زيد وعمر فقد نابت الواو عن اعطف، وكذا نابت عن أتمنى وهل

- ١٠ عن استفهم، والباء فى قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك وفى قولك امسكت بالخيال نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له، ومن فى قولك أكلت من الطعام نابت عن البعض اى أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمة فاذا كانت هذه الحروف نواائب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجوز من بعد ذلك ان تنتهك ويحذف بها .

- ٢٠ قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجوز ان تعمل فى شىء من الفضلات الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انا بوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلوا عملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش حذف الحرف بأباه القياس لأن الحروف انما جىء بها

(١) كذا - ولعله - حذف جواب - (٢) اصل - انما

اختصارا او نائية عن الافعال كما النائية نائية عن انى وهزة الاستيهام نائية عن استهم ، وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائية عن انادى فاذا اخذت تحذف فيها كان اختصارا مختصرا وهو اججاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة على المحذوف كما تلفظ به ، وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مجاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب ، اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول او الثانى فيه فروع .

احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو ، اتحاجونى وتأمرونى ، وهل المحذوف نون الرفع او نون الوقاية خلاف ذهب سيويوه الى الاول ورجحه ابن مالك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب .
كقوله .

ايبت اسرى وتبقي تدلكنى (١)

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولأنها نائية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ، ان الله يأمركم ، ووايشعركم ، في قراءة من سكن ولأنها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل .

وذهب المبرد والسيرا فى والفارسى وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثانى لأنها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزوم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولأن الثقل نشأ من الثانية فهى احق بالحذف ،
الثانى اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وإن وكان ولكن ، جاز حذف احدها ، وفى المحذوفة قولان احدها نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين انى وانى وما دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف ، هل المحذوف الاول المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لأنها طرف على قولين صحح ابو البقاء فى اللباب اولها .

الثالث - اذا اجتمع نون الضمير و نون الحروف الاربعة المذكورة جاز

حذف احدهما نحو، انا و لكننا، وهل المحذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها

اقولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف

ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي (في الاعمال ما يدل على - ١) ان

المحذوف نون ضمير انصب في قولنا، كأننا، و تاء تفعل في قولنا، هل، تكلم قال ذلك

على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه

اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لأن ما يحذف من

المكررات انما يحذف للاستئصال وانما يقع الاستئصال فيما يتكرر لاني المبدؤ به الاول

ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من اننا و كأننا انما هو النون

الوسطى دون نون الضمير قال لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير . ١٠

الرابع - اذا اجتمع نون الوقاية و نون الاناث

نحو يسوء القايات اذا قليني

والاصل فليني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال البردهي

نون الوقاية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف، ورجحه ابن جني

والخضراوي وابن حبان (٢) وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه، وقال سيبويه هي ١٥

نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ما هو معروف ورده ابو حبان

لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس - المضارع المبدؤ بالتاء اذا كان ثانياه تاء نحو تتعلم وتتكلم

يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان

اصحهما الثاني وعليه البصريون لأن الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ٢٠

ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستئصال في اجتماع المثليين انما يحصل

عند النطق بثنائيهما فكان هو الاحق بالحذف، قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه

نونان كقراءة بعضهم (ونزل الملائكة تنزيلا) قال وفي هذه القراءة دليل على

ان المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة

المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي
تعل فتسكن وتدغم في تذكر ون فلها لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف
دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال .

السادس - الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظلّ ومسّ واحسّ اذا
استند الى الضمير المتحرك نحو ظلتّ ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي
التضعيف فيقال ظلتّ ومسست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني
وهو اللام قولان احقهما الاول وبه جزم في التسهيل ، وقال ابو علي في الاعمال
قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت
ومست ونحو ذلك . ١٠

فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول ، قيل قول من قال
ظلتّ ومسست فالتي حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت
وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك
قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو ، تظنيت وتقضيت . وخففت
الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء . اشراطها ،
السابع - لاسيا اذا خففت ياؤها كقوله . ١٥

ف بالعقود وبالأيمان لاسيا . عقد وفائه من اعظم القرب

فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام ، اختار ابن جني
الثاني وابو حيان الاول .

قال ابن ايازني (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف سي من
لاسيا الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها اولامها والذي يقتضيه
القياس ان يكون المحذوف اللام لأن الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع
كثير بخلافه في العين ، وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين ، احدهما
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى
بالحذف لضعفها ، والثاني ، انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد
اولى

اولى من الاصلى بالحذف ، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى ، وفي الكلام الاخير نظر .

الثامن - باب الامثلة الخمسة اذا كد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا .

التاسع - ذوبعنى صاحب اصله عند الخليل ذو وبوزن فعل وعند ابن كيسان ذو وبالفتح فحذف احدى الواوين ، قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما ، الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر ، والثاني ، الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة .

العاشر - قال الشمس بن الصائغ في قوله .

ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
الذى ذكروه ان المحذوف من منى وعنى نون الوقاية ويحتمل ان
تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن
الحذف منها .

الحادى عشر - ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة

عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولا مها عن ياء با تفاق وجزءوا
بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما في (البيسط)
قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لأنها طرف فهي احق بالحذف قياسا على
الاعلال ولأن حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى
وممنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لأن العين ساكنة والساكن
اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة
قلب الياء الفاء لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام
فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو متحرك حرف العلة وانفتح
ما قبله .

الثاني عشر - قال بدو الدين بن مالك في قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح) ان اصل الفاء داخلة على ان كان وانحوت للزوم الفصلي بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظائر.

الثالث عشر - اذا صغرت كساء قلت كسبي وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرى التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان نضى سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني .

الرابع عشر - اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبى وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك و ابو حيان في كتبهما وعله ابو حيان بان موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية .

الخامس عشر - يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر .

نظرت نسرا والسماكين ايها

وقد جزم ابن جنى في ذابان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت .

السادس عشر - اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنتم من في السماء) فانها ترسم بالفاء واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى وعايه الكسائى لأن الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعلية الفراء و ثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستتقال ولأنها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولأن الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت .

اليابع عشر - اذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف، قال ابن الجباز وكان في التقدير فان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت احدى الفين لأنه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لأن الطاريء يزيل حكم الإابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح الايضاح) لإبي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وابن التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها - وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصارعصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا، وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر - تحية وتثنية اذا نسبت اليها قلت تحوي وتأوي بحذف

احدي اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان .

التاسع عشر - بايرمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء

الاولى وهي الياء المدعمة في لام الكلمة جزم به ايضا، وكذلك باب مرعى اذا قيل فيه مرموى المحذوف منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به .

٢٠

العشرون - قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضييا

وجمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحمير، ياء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذه حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيبى يياء ساكنة .

الحادى والعشرون - قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن
اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لأنها اولى بالحذف
وتثبت ياء التصغير .

الثانى والعشرون - اذا اجتمعت همزتان متفتقتان فى كلمتين نحو جاء
اجلهم، والبنضاء الى، اولياء اولائك جاز حذف احدهما تخفيفا، ثم منهم من
يقول المحذوف الاولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير، ومنهم من يقول
المحذوف الثانية لأن الاستئقال انما جاء عندها حكاها السيد ركن الدين فى
شرح الشافية .

الثالث والعشرون - باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة
واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيها وهى العين الى الفاء
فاقلبت الفالتجانس الفتحة فالتقى القان فحذفت احدهما لالتقاء الساكنين ثم
عوض منها تاء التانيث .

واختلف النحويون أيتها المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان
المحذوف الف افعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف ولأن الاستئقال
بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف
عين الكلمة .

الرابع والعشرون - باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما
مبيوع ومصوون ففعل بهما مافعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو
الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة
فوجب حذف احدها واختلف فى ايها حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان
المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف - وذهب الاخفش الى ان
المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول لمعنى ولأن الساكنين اذا التقيا فى كلمة
حذف الاول .

الخامس والعشرون - يستحيى بيائين فى لغة الحجاز، واما مم فتقول

الأشياء - ج - ١

٤١

حرف الهمزة

يستحى بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون إحدى اليائين، قال أبو حيان إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة أما حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحى ككاه مجزوما فنقل حركة الياء إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء وأما حذف عين الكلمة، فقليل نقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء فالتي ساكنان الياء التي هي (عين الكلمة - ١) والياء التي هي لام المحذوف الأولى لا لتقاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل .

السادس والعشرون ، باب صحارى وعذارى فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هر وبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لأنه قد عهد حذفها ولأن الكلمة نحاسية والمبدلة من ألف التانيث بمنزلة الاصل فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في (البيسط) .

السابع والعشرون، قراءة ابن محيصن (٢) (سواء عليهم أن نذرتهم) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنى في (المحتسب) المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام، قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية، قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام وأما حذف همزة أفعل في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون ، باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جاء وشاءى لان لام الفعل همزة فذهب الخليل ان الهمزة الأولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار، ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب، وآل هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين .

التاسع والعشرون ، نحو يا زيد زيد اليعملات . وبين ذراعى وجبهة

(١) من - ي - (٢) بالاصل المطبوع محيص - كذا .

الاسد، في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام، قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هتا مضافا اليه محذوفا من احدها واختلفوا من ايها حذف فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمير .
 وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه، ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمراذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى .

الثلاثون، نحوز يد وعمر وقائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو، زيد زيد اليعملات، ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضامين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا بما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحوز يد قائم وعمر ومن غير قبح في ذلك انتهى، وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه، قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والافلاتررد في ان الحذف من الاول في قوله .

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف
 ومن الثاني في قوله .

فاني وقيار بها لغريب (١)

الحادي والثلاثون، ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل

(١) وصدرة، ومن يك امسى بالمدينة رحله - ح .

منها الفا فالتمى الفان فحذف احدها .

قال ابن هشام في (تذكرته) وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والتحليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون - قولهم لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوبين في تعليقه .
 على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف يحرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمرة ، قال وهذا اولى لأن في مذهبكم حذف الجار (١) وبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذف ما لا معنى له .

١٠ قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية . ورجح مذهبنا بان حرف (٢) الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو (خير عافاك الله) وفي مذهبنا ادعاء فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره وايضا

١٥ فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من (٣) لغته ان يقول المال ازيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى .
 الثالث والثلاثون - لان اصله لو ان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلت الواو الفاء وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بدها فو قعت بعد الهمزة
 ٢٠ حكاهما في البسيط .

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اى الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

(١) في الاصل حرف الجار (٢) في الاصل حذف الجر - كذا (٣) الاصل - من من

فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثانى هو الزائد .

حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
وهي الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ، ثانياة نحو حوقل
وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضييب فاذا جعلنا الاولى من سلم
وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك فى تردد وما اشبهه
ما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس ان المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
الاترى ان الواو والياء يراوان متحركتين نحو جهور وعثور ورايعين
نحو كنهور وعفريسة فاذا كان الثانى من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع
هذين الحرفين ، قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه
اكثر من التائيس بالاتيان بالنظير ، واما سيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزائد ثم
قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال
الوجهين .

واختلف فى الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه
واستدل على ذلك بوجود اسمنكك واتعنسس وشبههما فى كلامهم قال وذلك
ان النون فى افعلل من الرباعى لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغى
ان يكون ما الحلق به من الثلاثى بين اصلين لئلا يخالف الملاحق الملحق به ولا يمكن
ذلك الا يجعل الاول هو الاصل والثانى هو الزائد واذا ثبت ذلك فى هذا حملت
سائر المضاعفات عليه ، وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل
بدليلين .

احدهما ، قول العرب فى تصغير صحصح صحصح فحذفوا الحاء الاولى
ثبتت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلى وابقاء الزائد .

والثانى ، ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف
لا يكون

- لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل ، ألا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائنين في صحيح هي الاولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضوعين هو الاول حملت سائر المواضع عليهما (١) .
- وذهب ابن نروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم (٢) بزيادة الثاني والثالث في صحيح ونحوه والثالث والرابع في مريس وان الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة ، قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته .

١٠

وفي (البسيط) اختلف في مقد وذن بل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره منيذن بحذف الواو مع الدال لأن الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني منيدين بقاها ياء لأنها رابعة فلا تحذف ، ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتحديد ما النون الزائدة .

١٥

- قلت ، له الاولى فقال قال الفارسي في (التذكرة) هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له يكثر العمل في ذلك لأننا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكننا الاولى وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكننا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بأن الالف والنون ليستا متلازمين فيكراه الفصل بينهما ألا ترى الى انفكاكها منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى ، وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير .

٢٠

اراني اذا ما بت بت على هوى ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

وقول الآخر، فرأيت ما فيه ثم زريته (١) .

قال السخاوي في (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم

قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالتقاء بزيادة

الفاء اولى .

وقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون

الفاء لحرمة التصدر .

تنبیه

باب افعنسس قال ابن مالك ثا في المثليين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع (٢)

الف احرنى، قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنى باحرنجيم واحرنى من

باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد الذى للحاق الا اخيرا وهى الالف وكذلك ما جىء

به للحاق فى هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها فى افعنسس انما هى

السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجرى باب الثلاثى فى الحاق مجرى

واحد الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقمع فلذلك كان الاولى ان تكون

السين الثانية هى الزائدة .

فصل

ويناظر ما نحن فيه مسألة، قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى التعليقة

اجمع النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء على

اللغة الفصحى واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء

هى الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك .

واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء فى الوصل

والوقف كقوله .

الله نجاك بكفى مسلمت (٣)

ولا كذلك الهاء نعمنا ان التاء هى الاصل وان الهاء بدل عنها وبأن

(١) ي - وريته (٢) الاصل لوقوعه مع - (٣) فى الاصلين سلمت والصواب

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول .

واستدلوا ايضا بان التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والهاء

- انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغيير هو البديل اولى من المصير الى ان البديل ما ليس في محل التغيير .

(اذا اجتمع النكرة والمعرفة علمت المعرفة) تقول هذا زيد ورجل

منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للعرفة ولا يجوز الرفع، ذكره الاندلسي في (شرح المفصل) .

- ١٠ (اذا اجتمع المذكر والمؤنث) غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغيب يكون في التنثية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد .

(اذا اجتمع طالبان روعي الاول) فيه فروع منها اذا اجتمع القسم

والشرط جعل الجواب للاول منها اذا لم يتقد مهاشي ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ١٥ ذكور فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا

على هذه القاعدة، اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى، ذكر هذه القاعدة الشلوبيني في شرح

- ٢٠ الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات لا كلمة لازائدة للاشباع .

(اذا اجتمع الواو والياء) غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا

ذكره ابن الدهان في النقرة .

(اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب) غلب المتكلم نحو قما واذا اجتمع

مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قتما .

(إذا تم الفعل بفاعله) أشبهها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جنى في (الخاطريات) قال وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف أنها جزءا الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فإن الفعل بفاعله قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم .

(إذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالجواز اولى) ومن ثم رجح أبو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا) هي لام السبب على جهة المجاز لالام اخرى تسمى لام الصيرورة اولام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز اولى لأن الوضع يؤل فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ، وقال ابن فلاح في (المعنى) ١٠
اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجازي الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالجواز اولى على المختار .

وقال ابن القواس في (شرح الدرر) الكلمة تطاق مجازا على الجمل المركبة . ١٥

فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة .

اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى اذا دار الامر بين الترادف والحذف لالعلة فادعاء الترادف اولى لأن باب الترادف اكثر من باب الحذف لالعلة مثاله ، قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا ٢٠
من الترادف والآخر ان تقول حذف الرء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الرء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه حذف لام الكلمة شذوذا وانها لفظ واحد .

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى لأن المعنى أعظم حرمة إذا للفظ خدّم المعنى وإنما أتى باللفظ من أجله ذكره ابن الصائغ في (تذكرة) وبني عليه ترجيح زيادة كان في قوله
وجيران لنا كانوا كرام

- على القول بأنها تامة لأن المعنى حيثئذ وجد وافيا مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حيثئذ حشو الالمعنى لها .

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة وأصله فعل أمر .

- ١٠ إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص ، أحدها أنه يحذف التنوين من الأول لأن العلمين مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله .

ما زلت أغلق ابوابا وأفتحها حتى أتيت ابا عمرو بن عمار

- ١٥ قال لحذف التنوين من أبي عمرو وبمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال ، رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو ولأنها صاروا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع لشيء من التوابع أصلا - الثالث إذا نودي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان ، أحدهما الضم على الأصل والثاني الاتباع ففتح الدال من زيد اتبعا لفتح النون ، قال ابن يعيش وهو غريب .
- ٢٠ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الأعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنها جعلت لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويبدأ بالثاني فيقال ، ابن فلان ، الرابع يحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوي فصله مما قبله .

أسبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن اسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضى فاسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم فعل الماضي .

فان قيل ، هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرده عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض .

فالجواب ، قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوى فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاه على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعاها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فيبقى على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سبي فقالوا سيان ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان .

قال ابو حيان ، العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن ، وذر ، وواذر ، وبقولهم رجل آلى عن أبجزو امرأة عجزاء عن الياء في اشهر اللغات .

وقد عقد ابن جنى في (الخصاص) بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء ، قال سيويده ، اعلم ان العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناءؤهم بترك عن وذر وودع وبلحة

وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبهه عن مشبه وعليه جاء مشابه
وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليالى على ان ابن الاعرابى قد انشد .
(فى كل يوم ما وكل ليلاه - ١) .

وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بانيق عن ان

- ٥ يا توابه والعين فى موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا اتوق الا فى
شئ شاذ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم يأت الامقلوبيا
ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو، قوهم أرجل لم يأتوا
فيه بجمع الكثرة .

وكذلك آذان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شوع

- ١٠ لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، وكذلك
استغناؤهم بقوهم ما أجود جوابه عن هو اعل منه فى الجواب، واستغناؤهم
باشتد وافتقر عن قوهم فقر وشد وعليه جاء فقير، ومن ذلك استغناؤهم عن
الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من
اللغة كقوهم حوشب لم يستعمل منه حشيب عارية من الواو الزائدة ومثله
١٥ كوكب لم يستعمل منه ككب، ومنه قوهم دردرى (٢) لاننا لانعرف دردر ومثله
كثير فى ذوات الاربعة وهو فى الخمسة اكثر منه فى الاربعة فمن الاربعة فلنقس
وصرفح وسميدع وعميثل وسر ومط وجحجبا وقسقب وقسحب وهرشف
ومن ذوات الخمسة جعقلق وحنبريت ودرديس وعضر فوط وقرطبوس
وقرعيلانه، وفتحجيس (٣) .

- ٢٠ ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن أثن وبأثنين عن واحدين وبسته
عن ثلاثين وبشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرين وما جرى هذا المجرى
واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان، وقال

(١) تمامه، حتى يقول كل إراء اذراه، يا ويجه من جمل ما اشقاه - خصائص

(٢) كذا - وفى الخصائص - دودرى لاددر (٣) هذه الاسماء الرباعية والخماسية

فى بعضها محريف فى الاصل فاصلحناها من الخصائص

استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عا|| قلا انتهى كلام ابن جنى وقال
الزمخشري في (الاحاجي) سر ادق وحام وبوان (١) في الاشباه وسبجل وسبطر
في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على
ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء .

٥ ومن ذلك استغناءهم باليه عن حثاه وبمثله عن كه ، وقال سيبويه وقد
يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكرسيات وشيات ومن
عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء ، وقال الشاويين
استغنوا عن تثنية اجمع وابصح وابتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع
امرء بقولهم قوم .

١٠ وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره
بما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان
هذا هنا ليكون ذلك كالتثنية على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا
في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا
بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة ، وقال
١٥ ابو حيان واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه ، وبقولهم في جمع صبي
وغلام صبية وغلبة عن أصبية واغلبة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار
وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغني اولياء واغنياء
عن فعلاء ، وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ ، قال
ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في (التسهيل)
٢٠ انهما جمع حكم وحفظ على وجه الندور ، قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب
الاستغناء عن جمع بر جمع بار اذ قد سمع بار وبرة وليس جمعا لبر ندور اخلافا لما قال
في (التسهيل) وباب الاستغناء في الجموع اكثر من ان يحصى .

وقال ابن يعيش ، العلم الخاص لا تجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف
فيه لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخروفي (البسيط) باب افعل فعلاء

- وعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء او فعلى عن التانيث بها .
- وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملقول به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا اذعه تركا وبمطوع بعض الافعال عن مطوع بعض نحو، انخته فبرك ولم يقولوا فناخ، فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل وابطيل وقياس مفردة ابطال او ابطيل وعروض واعر يض وقياس مفردة اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع .

الاسم اصل للفعل والحرف

- قال الشلوبين ، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان ، قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان ١٠ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا يخبر به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى ، وقال الزجاجة في ١٥ كتاب (ايضاح علل النحو) .

باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق

في المرتبة والتقديم

- قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء ٣٠ والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله، واما الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقدد لنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال

مؤثرة فيها المعاني (١) والاعراب قد وجب ان يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة

يقال لهم قد اجتمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان الحدث سابق لحدثه واتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء . والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعانيكم .

الجواب، ان يقال ، هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة ولا المعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سامن الضارب . ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما (٢) فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو ارفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا شئ بين واضح انتهى .

الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقل بالاشتقاق وبالخاجة الى الموصوف وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع ، منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجدلة وجدلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نمج اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كحفنة وجفنت وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال .

انا الجفنت الغريلمع في الضحى (٣)

وشد تحريك الصفة في قولهم شاة لجة وشياه لجات اي قليلا

(١) ي - في المعاني (٢) ي - اجسادا (٣) عجزه واسيافنا يقطرن من تجدة دها .

الأشياء - ج - ١

حرف الهمزة

••

الألبان، وقال أبو علي من العرب من يحرك بلبة في الأفراد بخاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله .

ابتدأ ذكر من عودن أحشاء قلبه خفوقا ورتصات الهوى في المفاصل قال في (البسيط) وإنما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة .

قال وبيانات ثقل الصفة من أوجه ، أحدها ، إنها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني ، إنها تناسبه في تحمل الضمير - الثالث ، إنها تناسبه في العمل .
الرابع ، إنها تفتقر إلى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات
اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها
على الثقيل .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل ، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر
وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربي ونحوهما من صفات النسبة .
قال والفرق بينهما من حيث المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين .

أحدهما ، الذات والآثر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل
الأعلى شيء واحد وهو ذات المسمى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائده

متعلقة بالنحو .

الاولى - مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، قال ابو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين .

احدهما ، حد الاشتقاق - والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه فاما الحد ، فاقرب عبارة فيه ما ذكر الرمانى وهو قوله ، الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل .

اما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوع على المعنى وضعا اوليا . والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرابا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهى ، الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

وقال الزملى في (شرح المفصل) ما خذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم ، هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى (فاقم وجهك للدين القيم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيبها) ١٥
واما قوله تعالى (وجنى الجنتين دان) فشبّه المشتق وليس به لان الجنا ليس في معنى الاجتنان .

وقال بعضهم الاشتقاق ان نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما - اما المشاركة في المعنى فلا أنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ، واما المشاركة في الحروف الاصول فلا أنهم لا يقولون ان

الكاذب والمائن من اصل واحد - واما التغيير من وجه فلا بد منه والالكان هو اياه .

ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزم ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو، كل بصرى كلو لاوكله ، وحسبت الحساب حسبا وحسابانا ، وقدرت الشيء من التقدير قدرا او قدراانا (١) وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدراانا وتقدره ومقدرة (٢) فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي آئل الى مجرد اصطلاح .

١٠ واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلى وزاد معنى من غير جنس معناه .

قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج الثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلبه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص . ١٥ الثانية ، قال ابو البقاء في (التبيين) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق .

منها ، وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الابدع الافراد كما انه لادلالة على الحدث والزمان المخصوص الابدع دلالة على الحدث

(١) ي - وقدرا (بالتحريك) (٢) كذا - وفي - مقدرة (مثلثة الدال)

وحده؛ وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل .

طريقة اخرى ، وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقاً من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة .

١٠ طريقة اخرى ، وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى تقضى المعانى الاول وذلك يخجل بالاصول .

بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة (١) على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا للدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغى ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعانى وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

٢٠ قال واحتج الآخرون بوجهين ، احدهما ، ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسببه علته فاذا كان الاعتلال فى الفعل اولاً وجب ان يكون اصلاً ، ومثال ذلك قولك صام صياً ما وقام قياً ما قالوا وفى قام اصل اعتلت فى الفعل فاعتلت (فى - ٢) القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام ، والثانى ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك ضربته ضرباً فضرراً منصوباً بضررت والعامل مؤثر فى المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل اقوى اصلاً لغيره .

قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم (٣) وذلك ان

الاعتلال شيء يوجه التصريف وتقل الحروف وباب ذلك الافعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو والفاء لتحركهما فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل .

واما الوجه الثاني ، فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه ،

- احدها ، ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا ، والثاني ، ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل ، الثالث ، ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى .

- ١٠ الثالثة ، قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، اعجبني خروج زيد ، فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض (١) تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرأفوعا مبدؤا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ٢٠ ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه . فان قلت ، كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث .

قلنا ، انما يدل على الحدث بالتضمن والبدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ (١) التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى (٢) كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو (٣) عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة ١٠ الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لأنه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وماطار طائر لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمان ولا حال من احوال الحدث فاقترضوا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو ، سواء على أم قعدت ، لأنه اريد التسوية بين القيام والعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا على (٤) ثلاثة اضرب .

ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث . ٢٠

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته .

(١) اصل - اذا (٢) اصل - بنى (٣) اصل - لا يخلو (٤) اصل - علم -

وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك ووباه وويجه وها مصدران لم يشق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما .

وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيد اضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لأن المفعول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوى ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المفعول لا يتقدم على العامل والفعل ١٠ كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبئ للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد أخذ بمعموله وهو الفاعل فعمد عليه ومن اجله صيغ .

واما المفعول فلم يبالوا به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقدمه على الفعل العامل فيه با بعد ١٥ من حذفه - واما زيد اضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيلي .

قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه .

الرابعة، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد يكون (١) الاسمان مشتقين ٢٠ من شئ والمعنى فيهما واحد وبناءهما مختلف (٢) فيختص احد البنائين شيئا دون شئ للفرق ألا ترى انهم ة او ا عدل لما يعادل من التاع واعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو، ع دل، والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد

(١) اصل - تكون (٢) ي - واحد

والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والساك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق .

الخامسة ، قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس يعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس يعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لأنه فرع عن (١) المعدول عنه ، انتهى .

وقال الرما في (٢) العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاة في (البيسط) .

السادسة ، قال في (البيسط) اختلف في وزن الاسماء الابعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف - وذهب قوم الى انها توزن ولا ينحى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد ولا يتحقق ذلك في الابعجمية .

السابعة ، اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فليل لا لأن غطفان من العطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لها افعال وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب (البيسط) والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بدوان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا .
الثامنة ، قال ابن جنى في (الخطريات) لانه يلمته حقه ، اي انتقصه اياه

يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه ، فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم (١) له بكذا اي قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل ، وسألتك حاجة فلو ليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لالا ، وقالوا صهصيت بالرجل اي قلت له صهصه ودعدعت الغنم اي قلت لهاداع داهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لاته اي انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص ، فان قيل ، فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته يلبته معنى التمني كما ان في لا ليت معنى الرد وفي لوليت معنى التعذرو وفي انعمت معنى الاجابة ، قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه (٢) ألا تراهم سمو الخرقه التي تشير بها النائمة المملأة وذلك لأنها لا تألوان تشير بها فملاة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألوان تشير بها وسموا الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك .

١٥

الاصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه ، واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا - قال ابن النحاس في التعليقة وللکوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا الحامل فما الذي حملهم على تركه هنا ، ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ وأكد مما اذا لم يكن كذلك لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من

المبالغة ما لا يحصل با تفاقها تخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى (فليمدد له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك انتهى ، ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في ، سواء على اتمت ام تعدت ، ولفظ النداء ، بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا ايها العصابة) .

الاصل ان يكون الامر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

(والمعاني - ١) انما الموضوع لها الحروف بخفاء الامر ما عدا

المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها فخذت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا - ٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

الاصل في الافعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر

المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز .

اصلاح اللفظ

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني

ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واوليتها (٣) صدورا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد فنطلق ألا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى أنك كأنت قلت مهما يكن

(١) من ي (٢) اصل - فليفرحوا (٣) كذا في الاصلين - وفي الخصائص عنيت

العرب بها فاولتها ، الخ -

من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها (١) وانت في قولك أما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مها يمكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على افظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق (كما يقولون مها يمكن من شيء فزيد منطلق - ٢) لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وانما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتكبووا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا أما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس ١٠ فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد .

قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة بلحاز ، ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى وانتظرتك (٣) طلوع الشمس لم يجز ، أفلا ترى الى اجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فتطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا يشبهه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمره وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكرا (٤) لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة لاشياء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدره منوية الاترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمره وهذا واضح ٢٠ فالعناية اذا في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها .

(١) كذا - وفي الخصائص عليها (٢) ليس في الخصائص (٣) كذا - وفي الخصائص

انتظر ك (٤) ي - كراهة

ومن ذلك قولهم إن زيدا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقدیرها اول لان زيدا منطلق فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد انحرت اللام الى الخبر فصارت ان زيدا لمنطلق (١) .

وانما انحرت اللام ولم تؤخر إن لوجه .

منها ، ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه .

ومنها ، انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل إن فيما قبلها وإن لاتعمل

الا فيما بعدها .

ومن اصلاح اللفظ، قولهم كأن زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم اردوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا إن زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد الشبه فقد موا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عهد (٢) الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان تباشر إن لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين، فالمال والدين هنا مبتدآن وما

قبلهما خبر عنهما الا انك لوردت تقديمها (٣) الى المكان المقدر لها لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصالحا ما فسد عندهم وانما كان تأخيره مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة (هذا - ع) الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من اللاحق بالالف الا ان تقع آخر انحوار طى و معزى و حبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا (ه) وقعت موقع حرف متحرك

(١) اصل - منطلق (٢) خصائص - عقد (٣) ي - تقديمهما (٤) من ي (٥) اصل -

فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى انك لو اطلقت بها ثمانية فقلت حاتم ملحق بجعفر لكنت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمسكها وليعلم ثبوتها (١) ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول له انها للحاق به وليست كذلك الف تبعثري وضبطتري لأنها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذي هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لأنه لا اصل لنا سدا سياتا فاما الف تبعثري قسم من الالفات الزوائد في وانحر الكلم ثالثا للتأنيث ولا للحاق .

ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما ازدوا في ١٠ آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقا لها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهي الى آخرها الا و قدملت فلها نحلوا الزيادة في آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضر فوط وجعقلق لأنهم لو جاءوا بها طرفا وسداسيين مع ثقلها لظهرت الكلفة في تجشمها وكادت في احتمال النطق بهما ١٥ كل ذلك لاصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام في التقارب نحو ود في وتد ومن الناس من يقول (٢) ومنه جميع باب التقريب نحو ، اصطبروا زدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت و ضرب بن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكروه اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلا للفظ .

ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عاينها لكونها نكرة فاصحوا اللفظ بادخال الذي يباشر بلفظ

(١) الاصل - بشوتها وفي الحصاص - بتنوينها (٢) الحصاص - ميقول في من يقول

حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزید الذي قام اخوه، وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع، وذكرا بن يعيش في قولهم سواء على اقلت ام تعدت ان سواء مبتدأ والعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

٥ وقال ابن يعيش ، اعلم ان قولهم أقائم الزيد ان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيد ان تم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيد ان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف .

١٠ قال، واما قولهم ضربني زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا أنه لا بد من النظر (١) للفظ واصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرتفع لأن الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربني لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر، وقال ابن يعيش ٢٠ ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيدا الاعمر وفلابد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتاني احد الا زيدا الاعمر وا لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر ، وقال ابن عصفور زيدت

الفاء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظة الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في شرح (المغرب) .

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل .

احدها، قولهم لهنك قائم لأنهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا صلاح اللفظ هذا قول المحققين .

وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى اللامين والفاء الله وهمزة انك .

الثانية ، زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام .

الثالثة ، تأخير الفاء في اما زيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة ، اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله .

وجير ان لنا كانوا اكرام على تقرير ابن جنى

الخامسة ، تقديم المفعول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الهاء عاطفة

جملة على جملة وان الاصل ، تنبه فاضرب زيدا .

السادسة ، زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لئلا تدخل لا على

معرفة .

السابعة ، تأكيد الضمير المرفوع المستتر (١) اذا عطف عليه نحو

(اسكن انت وزوجك) .

(١) بهامش الاصل - المتصل .

الثامنة ، تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن
أياز في (شرح الفصول) .

التاسعة ، ادخالهم الفصل (١) في نحو زيد هو العالم .

العاشرة ، الفصل بين ان والفعل في (محو علم ان سيكون) لثلاثيها الفعل
في اللفظ ، وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في
زيدا فاضرب تنبيه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبيه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت
الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ .

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خيرا ، قال ابن
يعيش حذف الخبر الذي هو استقرار أو مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف
هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار
مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا
مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف .
ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد نخرج عمر وتقديره
لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش ان تبطت الجملة وصارتنا كالجمل الواحد وحذف
خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز
استعماله .

ومنها ، قولهم اعمل هذا إما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر
باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقبل له اعمل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا
على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهجورا .
ومنها ، قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون
هو من الاصول المرفوضة .

وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح)

الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من سوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذا كير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء .
اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك .

وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لأن حقيقة المنسد والمنسد اليه ما لا يستقل الكلام باحد هادون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده .
ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته .

فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى .

قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض .

٢٠

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها
دتها الى الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى اصله من الجر .

الأضمار اسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والأضمار زيادة بغير تغيير قال بدر الدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على أن الجزم في نحو (قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن) بأضمار أن لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط .

الأضمار احسن من الاشتراك

وذلك كان قول البصريين أن النصب بعد حتى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين أنه بحتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن أياز (٢) فإن قيل يلزم على مذهب البصريين أضمار الناصب والأضمار خلاف الأصل ، قلنا الأضمار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك .

الأضمار خلاف الأصل

ولذلك رد على قول من قال إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الأضمار فإنه لا دليل على ذلك مع أن الأضمار خلاف الأصل وعلى من قال في قوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس بمصر وفا عنهم) أن يوم ليس منصوباً بمصرف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم يأتهم أو يهجم عليهم لأنه لا حاجة إليه مع أن الأضمار خلاف القياس .

الاعراب

فيه مباحث، الأول في حقيقته قال ابن فلاح (في المعنى) اختلف في حقيقة الأعراب فذهب قوم إلى أن الأعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين .

أحدهما إضافة الحركات إلى الأعراب والشيء لا يضاف إلى

(١) اسمه الحسين بن بدر - بغية الوعاه للؤلؤف .

نفسه .

والثاني ، أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطية حرب ، اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق .
لوجهين .

احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعداد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية اعدم الاختلاف .

الثاني ، انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس مستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقوانا كل الدراهم ، وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب لأن الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والافهى للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بالقباب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان .

احدهما ، انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين ، وحده في (١٥) التسهيل) بقوله ماجبيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف .

(والثاني ، انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعم وكثير من المتأخرين - ٢) وحدوه بقولهم تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول (٢٠) اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه ، منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لا متعنت الاضافة اذا لشيء لا يضاف الى نفسه .
ومنها ، ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه .

(١) ي - يستلزم (٢) سقط من ي .

ومنها ، انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ، ومنها ان السكون قد يكون اعرابا .

ومنها ، تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منها معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك .

• اما الاول بجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فموسغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

١٠ واما الثاني ، بجوابه اننا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبنى شئ من ذلك .
واما الثالث ، بجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضى ذلك .

١٥ واما الرابع ، بجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او احر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة يحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون .

واما الخامس ، بجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك ففسره بغير ذلك وتفسير الخصم للشئ على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

٢٠ وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آحر الكلمة مبينا للعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامها وذلك المجعول قد يتغير بتغير مدوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، لا ينبغي لك ان تفعل واعمر ك ، وكنصب سيجان الله ورويدك

ورويدك ، وبجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط .
 وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا
 وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ، ان ما لا يلزم (١) وجهها واحدا من وجوه
 الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغيير
 والثانى ، ان الاعراب تجدد فى حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه
 من السكون الذى كان قبل التركيب ، والجواب عن الاول ، ان الصالح
 لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى ان
 رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا ونحسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه
 ومع ذلك لا ينسب اليها الا ما هو حاصل فى الحال من اعراب رجل وبناء
 نحسة عشر فكذلك لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له فى الحال .

- والجواب عن الثانى ، ان المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون
 فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع
 من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدر قولهم لتغير العامل فان زيادة
 ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة
 لعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل
 قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول
 آخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

- وقال بعضهم ، لو كانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضاف الى
 الاعراب لأن الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا قول صا در عن لا تأمل له لأن
 اضافة احدا لا سمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة فى كلامهم
 باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضا او نوعا ، والثانى كلا او جنسا وكلا
 التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا
 انتهى .

(١) اصل - ما لازم .

المبحث الثاني

في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين

- قال ابن فلاح في (المعنى) فيه خمسة اوجه ، احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (والشيء يعرب عنها لسانها) اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه ، الثاني ، انه مشتق من قولهم عربيت معدة الفصيل اذا فسدت واعربت اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه ، الثالث ، انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسد الالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى ، الرابع ، انه منقول من التحبيب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحبة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبيب الى سامع - الخامس ، انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى ، والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية .

المبحث الثالث

في الاعراب والكلام ايها اسبق

- قال الزجاجي في (ايضاح علل النحو) فان قال قائل اخبروني عن الاعراب والكلام ايها اسبق ، قيل له ان للاشياء مراتب في التقديم والتأخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يفتل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم ، مثال ذلك ان الاسم نحو زيد وعبد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب

ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تتور (١) هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو، يا زيد اذهب واركب، وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له فعلنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سابقه (٢) في الرتبة والاعراب تابع من توابعه .

فان قال فأخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا

- أقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ١٠
ام هكذا نطقت به في اول تبليل السننها به، قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته، فان قل، من اين حكتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة، قيل له، قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضرور فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد ١٥
الاجتمعة، الأترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والا استحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من ٢٠
الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود يحضرتنا بل ماشوهد كذلك من الاجسام، وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك، ومنها انا نعلم ان الذكرفى المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق

خلق الاتى (١) فى خلق آدم وحوى واما فى غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق
والاخبار يتقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك قوله فى الكلام والاعراب
تقول ان الاعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل
واحد منها فى المعقول وان كان لم يوجد امترقين ونظير ذلك انا تقول
ان الاسماء قبل الافعال لأن الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا
ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته ، وقد
اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت
اشتباه المعانى فاعربتته ثم نقل معربا فتكلم به .

المبحث الرابع

فى ان الاعراب لم دخل فى الكلام

قال الزجاجى فى الكتاب المذكور ، فان قال قائل ، قد ذكرت ان
الاعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا اليه واحتيج اليه من اجله ،
فالجواب ، ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة
ومضافة ومضافا اليها ولم يكن فى صورها وابنيها ادلة على هذه المعانى بل كانت
مشتركة جملة حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى فقالوا ضرب زيد
عمر افداوا برفع زيد على ان الفعل له وينصب عمر وعلى ان الفعل واقع به
وقالوا ضرب زيد فدوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم
فاعله وان المفعول قد ناب عنه وقالوا هذا غلام زيد فدوا بخفض زيد
على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها
ليتسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة
الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعانى ، هذا قول جميع النحويين
الا با على قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على
المعانى والفرق بين بعضها وبعض قد نجد فى كلامهم اسما متفقة فى الاعراب
مختلفة المعانى واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى .

(١) كذا - فى الاصل وفى ي - مخروم ، ولعله سبق الذكر الاتى . فما

- فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك، ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك، ما زيد قائما وما زيد بقائم (ثم - ١) اختلف اعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احدا لازيد وما في الدار احدا الازيدا، ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله (ان الامر كله لله) وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا، ومثله ايس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل، ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب (٢) يدل عليه لا يزول الازواله، قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معا قبا للاسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم (٣) بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت ولا بين اربعة احرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان، قيل له فهلا لزمو الحركة واحدة لأنها محزية لهم اذ (٤) كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا، فقال، لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا (٥) على المتكلم الكلام الابحركة واحدة هذا مذهب قطرب (٦) واحتجاجه، وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجازر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف

(١) من الاصل (٢) اصل - الاعراب (٣) اصل - ترى هم (٤) اصل - اذا (٥) اصل

يخطر وا (٦) اصل - قطربا

اليد لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوتاً يعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام ونحروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم ، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لأنه يذكر بعدها اسمان ، احدهما ، فاعل والآخر مفعول ، ومعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال .

المبحث الخامس

في ان الاعراب أحركه ام حرف

قال الزجاجي باب اتقول في الاعراب أحركه ام حرف ، قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخله على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكوتاً وحذفاً وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفاً ، وهذا مما قد ذكرت لك ان اشياء قد يكون له اصل ثم يتسع ، فان قال قائل ، فإين يكون الاعراب سكوتاً وحذفاً وحرفاً ، قيل له يكون سكوتاً في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ، ولم يذهب وحذفاً في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (١) .

(١) لم يذكر العربات بالحروف - وهي الاسماء الخمسة والثنى وجمع المذكر

فان قال قائل ، فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من

الكلام .

قلنا ، هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهورا به فلا يكون ذلك ناقضا للسبب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطاً عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تشنية الافعال المضارعة وجمعها .
وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فان قال قائل ، ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال

حرفا وهي النون .

١٥

قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون ، فلوجعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين .
وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يشئ ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجزم قد يحذف ما يثبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف

٢٠

ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يقتر ولم ينخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فليل لم يفعلوا ولن يفعلوا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لأن الجزم في الافعال نظير الجرم في الاسماء .

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة .

والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت لا لتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكما حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب .

فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجوز ان يكون حروف الاعراب (١) كذلك .

فان قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك الزيد ان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا .

قبل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا اصاب كبهض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك

وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاث يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات .

المبحث السادس

في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه
قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه .

قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكالته ثم يوتى بالاعراب في آخره .

وقال ابوبكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك ، فريخ وفليس .

ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الابد كمال بناء قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة .

منها فَعَلٌ وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ و ما شبه ذلك من الابنية فلوجعل الاعراب وسطا لم يدر السامع الحركة اعراب ام حركة بناء بفعل الاعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

وقال ابواسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لأن الاول تلازمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلازمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لأن حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لأن اوسط الاسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية

وسداسية وسباعية واطرها مختلفة فلها فاء ذلك جعل آخر ابعدا كمال الاسم
بينائه وحركاته .

وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني
فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول
قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنعة في معناها .

اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن السجري في اماليه - من مذاهب العرب للباغة اعطاء الاعيان
حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان .

فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو الامير
وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التي وضعوها للفاضلة معها اضيفت
اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة يكون صار اخطب
كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين
والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد
مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني (١) زيدا جالسا
ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين .

ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه
قوله تعالى (وجاؤا على قميصه بدم كذب) اي مكذوب به وقوله (ان اصبح ماؤكم
غورا) اي غائرا وقوله (ثم ادعهم يا تينك سعيا) اي ساعيات فسعيها مصدر وقع موقع
الحال كقولهم ، قتلته صبيرا ، اي مصبورا والمعنى محبوبا .

ومن ذلك قوله تعالى (انه عمل غير صالح) اي ابنك عمل في احد
الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح
منه كقولهم ، ما انت الانوم ، وما زيدا لا اكل وشرب ، وانما انت دخول
ونروج ، ومنه قول الخنساء .

فإنما هي اقبال وادبار

فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر .

فأما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت ، وشيب

شائب ، وشعر شاعر ، انتهى .

الافعال نكرات

لأنها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لأنه الجزء
المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام ان
تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يهمله ليستفيده
ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

- ١٠ ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لأن
الاضافة ينبني بها تعريف المضاف اليه (١) واخراجها من ايهام الى تخصيص على
حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الانكرات ولا يكون
شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها لانهم قد اضافوا
اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك
من بين سائر الاسماء لملايسة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك
والفعل حركة الفاعل ولا اقتران الزمان بالحدث .

- وقال ابو القاسم الزجاجي (٢) في كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع
النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا
والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة
والجمل كلها نكرات لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كانت الجمل
٢٠ مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضم (٣) وكذلك الافعال لما كانت مع
الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجزا ضمها .

فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات .

(١) كذا في الاصلين ولعله - المضاف (٢) اصل - الزجاج (٣) اصل - تضم .

فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لأنها لا تضاف كما
انها لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لأنها جملة ودخول الالف واللام
على الجمل محال .

فان قيل لم لا يجوز اصافتها وان لم يضاف اليها .

قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمرة والفعل والفاعل جملة
بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى .

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشلوبين في تعليقه لأن التأنيث
الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال
ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرهما فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر
قيل فيه (مذكر - ١) بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث
قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الدليل على ان الافعال كلها
مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث
وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذا للفظ على حسب
ما يراد به من تذكير او تأنيث ألا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان
هو مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا .

اقتضاء الموضع لفظا

وهو معك الا انه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنى في (الخصائص) واورد فيه فروعا ، منها ، قولهم
لارجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست
فتحة النصب التي تتقاضاها لابل هي فتحة بباء وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عمل لافي المضاف قال واصنع من ذلك قولك لانحمة عشر لك فهذه الفتحة

التي في راء عشر فتحة بناء وللتركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها الا لأن خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعنى الفعل في نحو جاءك (١) خمسة عشر وارجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو (لا - ٢) اولى .

ومنها ، قولهم مررت بغلامى فالميم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجربل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامى ورأيت غلامى وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها .

ومنها ، قولك يسعى حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع التفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها ، قولك جئتكم الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها ، قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيا الجر .

ومنها ، قوله

وانى وقتت اليوم والامس قبله بياك حتى كادت الشمس تغرب
 روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لأنه لما عرفه باللام
 الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه
 زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدره وهذه الظاهرة
 ملغاة زائدة للتوكيد .

قال ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك

(١) اصل - جاء في (٢) اصل - اضعف الذي هو الاولى .

الآن فهو معرف بلام مقدره وهذه الظاهره فيه زائده كما ذكره ابو علي .

الالغاء

فيه فوائد ، الاولى قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت .

قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذا يكرمك ان اذا الغيت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لأن يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف بحواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لأن ما يطلب جوابا بالابدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذا كيف يصح تسليط اذا على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى .

الثانية ، قال ابو حيان لا ينكر معاني الغاء الالفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في اصله .

واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ (١) لم يبلغ منها الا ما كف .

الثالثة - نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التأخروفي التوسط دونه اذا فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرنى اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو ان تزرنى ازرک واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالغاء رعايا لحرف العطف والأعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو ، زيد

- إذا يكرمك ، جاز الالغاء والأعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم (١) الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة .
- ونظير آخر رأيت في (الخاطريات) لابن جنى قال إذا كانت العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذلك ان تقدمت نحو ، آدرودور (٢) ، فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولأنت ولات وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .
- الرابعة - قال ابن يعيش ، الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول - مثل لاني لثلا يعلم اهل الكتاب والثاني - نحو كان فيما كان احسن زيد (٣) والثالث - حروف الجر للزوائد نحو (كفى بالله شهيدا) .

الامثال لا تغير

- من ذلك قولهم في مثل (شراهر ذاتاب) فابتدوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحتل ولا تغير ، ومثله قولهم في المثل (شيء ماجاء بك) يقواه الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .
- ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه (ان الميت وفي بيته بوتي الحكم) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر .
- ومن ذلك قولهم (اصبح ليل واطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها .
- ومن ذلك قولهم (هذا ولا زعماتك) اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك ، قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله اتوهم لأنه جرى اتوهم مثلا والامثال لا تغير ومن ظهور عامله ضرب من التغير .
- (مثله - ٤) قولهم (كليهما وتمرا) اي اعطني (وامرا ونفسه) اي

(١) اصل - متحتم (٢) ي - آزور ، وأزور (٣) ي - فيما كان حسن زيدا

دعه (واهلك والليل) اى با درهم و (كل شيء ولا شتيمة حر - ١) اى ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر (١) .

قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لأنها امثال ، وقال ابن السراج فى (الاصول) نعم وبئس وحبذا جعلت كالا امثال لا ينبغى ان نستجيز فيها الا ما اجازوه .

وقال الزجاجى (فى الايضاح) واما القول فى اضافة ذى الى الفعل فى قولهم اذهب بذى تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم كالمثل . قال الاصمعى تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى اذهب والله يسلمك واذهبوا بذى تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتل ما لا يحتل غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها فى الكلام .

الايجاب

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلاً قام زيد ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام أ قام زيد وفى النهى لا تقم وفى الأمر قم فنرى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعاً احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لأنه فرع التفتكبر والتأنيث الى علامة من تاء او الف لأنه فرع التذكير، ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) .

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الاجتهام

وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث فى باب الشرط لزمتهما ما لأنهما

لا زمان للاضافة والاضافة توضيحا فلا يصلحان للشرط حيثئذ فاشترطنا ما اتكفهما عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولها في الشرط حيثئذ، ذكره ابن النحاس في التعليقة .

البدل

- ٥ قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل العوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعوا في موضع واحد وربما استعملوا العوض مراداً للبدل في الاصطلاح انتهى .

١٠

وقال ابن فلاح في (المعنى) في قول الشاعر .

ها نقتاني في من فويها

- فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوذ لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل ، مررت باخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لأن الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل منه في ذلك وقال في موضع آخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيت .

- ٢٠ وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأه وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على انه (١) احاطه اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقارنتها اياها وكثرة تغييرها وذلك نحو ، قام ، اصله قوم فالالف واو في الاصل وهؤسر اصله الياء ورأس و آدم اصل الالف الهمزة وانما اينت

هزتها فاستحالت القافكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في فرق بين العوض والبدل، جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واوجون وياء مير أنها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعى انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها .

١٠ فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها وفي ياء انيق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها افعل (١) ومن جعلها عينا مقدمة متغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرف اجزائها فكلها مضي جزؤ منه خلقه جزؤ آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلماذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه من البدل انتهى .

حرف التاء

التأليف

٢٠ قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في (المنقى) التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب انه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التأليف

الاشباه - ج - ا
٩٣
حرف التاء
اخص من التركيب من الالفه وهى الملائمة اصله فى الاجسام واطلق على الالفاظ
المتتالية تشبيها بها .

التابع لايتقدم على المتبوع

- ومن فروعه اذا قلت ما قام الازيد الاعمر وان رفعت الاول على
الفاعلية جازفيا بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول
• ما قام الازيد الاعمر وان شئت الاعمر وان اتمت الاخير نصبت المتقدم
على الاستثناء لأن التابع لايتقدم على المتبوع .

التثنية ترد الاشياء الى اصولها

- قال ابو الحسن الابدى فى (شرح الجزولية) يعترض على الجزولى
فى اطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغى ان يقول بشرط ان
• لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبين
اثنا عشر واما قولهم بل زيد ان فانما جازلانه يشابه الاعراب ألا ترى انه يتبع
على لفظه كالمعرب انتهى .

- ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات
معرب لأن التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب .
١٥

وبما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وقموان
وقميان ويديان ودميان وذواتان وتثنية ذات وقلب الف المقصور الى
الياء او الواو التى هى الاصل نحو فتيان وققوان وقلب الهمزة المبدلة من
واو ، واوا .

التحريف

- ٢٠
عقد له ابن جنى فى (الخصاص) فصلا قال وقد جاء فى ثلاثة اضرب
الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتى تحريفه على ضربين مقيس ومسموع .
الاول ماغيره النسب قياسا كقولك فى نمر نمرى وفى قاضى قاضوى

وفي حنيفة حنفي وفي عدى عدوى ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحورجيل ورجال .

والمسموع كثير كقولهم في نراسان نرسي وفي دستوا دستواني
وفي الاق اقي ، وتحريف الفعل كقولهم في ظلت ظلت وفي احسست احست ،
وحكى ابن الاعرابي في ظنت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شمت شمت
ولاني افضضت افضت .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي
اكفهر اكرف وفي اطيبت ايظبت وكذا قولهم لم ابله ، وتحريف الحرف
قولهم لابل ولابن وقام زيد ثم عمرو اي ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه
ضرب من التحريف وقالوا في سوف سووسف حرفوا الواو وتارة والفاء
اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما من اما في قوله .

سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعد ما
مذ هب سيويه انه اراد واما من خريف .

التركيب

التركيب فيه مباحث ، الاول ، انه خلاف الاصل لأنه بعد الافراد
ثم رد على من زعم ان الواو اما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام
ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذومهما واما .
قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لأنه الاول والمركب ثان
فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل
والجملة فرع عليه .

قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة الرأتين فرع على شهادة الرجل .
الثاني ، قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو
الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من
ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب - الجملي نحو
تأبط

تأبط شرا، وشاب قرناها، وبرق نجره، والاضافي - نحو ذى النون، وعبدالله، وامراء القيس، والمزجي - وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو، حضر موت؛ وبعليك، ومعد يكرب، وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل و ابراهيم فبنى على الكسر لذلك .
وقال السخاوى في (شرح المفصل) اكثر ما يطلق النحاة المركب على بعليك، وبابه .

الثالث، قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد وثانياً له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين .

١٠

احدهما ان يكون من اسمين و يكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمها حكم المعطوف احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر، وبابه، ألا ترى ان مداول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنياً .

١٥

واما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضر موت، والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى انك تفتح آخر الاول منها كما تفتح ما قبل تاء التانيث .

٢٠

الرابع، قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول في بنخت نصر اسم رجل يا بنخت وفي حضر موت يا حضر وفي سيبويه باسيب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تريد على حذف التاء وفي المسمى

بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الامر (١) الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فإنه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فإنه انما يصغر المصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبعيليك وعمير و به كما تقول تمرة .

و من ذلك النسب (فانك تقول في النسب الى حضر موت حضري كما تقول في النسب - ٢) الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلتحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية .

وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنية كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمررة وقائم وقائمة فلها كان بينهما من التقارب (٣) ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم (٤) كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس ، قال ابن يعيش ركبت لامع اسمها وصارا شيئا واحدا تخمسة عشر فان قيل أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا فقيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعل اسما واحدا كذلك لارجل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين وبنى قال و تركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو

(١) اصل - الاسم (٢) من ي (٣) اصل - التفاوت (٤) بهامش الاصل - التركيب .

جاري بيت بيت ، ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شئ واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم بيناء لاسيا ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا .

السادس ، قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فليل هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري ، الامر كية من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا ، وقال الشيخ اكل الدين في حاشية الكشاف قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا ، كهلا والاولولا ولو ما والا ، كذلك .

وقال ابن يعيش ، كأي مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعل كلمة واحدة وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد .

قال ولذلك نظائر من العربية ، وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) فان قيل ، ليس في كأي معنى التشبيه ولا الاستفهام .

قيل ، لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أي معناها

فان قيل ، فكيف قلبت وهي كلمتان .

قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا

، رعملي ، في لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو .

قال ومثل ذلك تنز يلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب
فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون
انتهى .

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة
من لأن وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال وللخليل ان يقول ردا
على من قال الاصل عدم التركيب ما خذنا ، تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها
لذلك لم تقل في ، ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب
وضارب ومضروب وضروب ، انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي
فروع عليه .

وقال ايضا اذ ما مركبة من اذ اتى هي ظرف لما مضى من الزمان
وما او احدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان
المستقبل وذهبت دلالاتها على الزمان الذي كانت تدل عليه .

وقال ايضا قيل ان مها اصلها مه التي بمعنى اكفف ضمت اليها ما فتركبا
فصار كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا
نظائر كثيرة فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان
اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة .

وفي (شرح المفصل) لاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول
بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بنى تميم يصر فونها
تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة
والتركيب عندهم ما لوف ألا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل
قول الشاعر .

وان من خريف فلن يعد ما

قال سيبويه هي اما العاطفة حذف منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل

على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل وانما بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فجعلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بنى تميم على اصله .

قال في الحواشي تركيب اسماء من الكلمات كما تركيب من الحروف

فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى .

السابع ، قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ

فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالاول ، نحو احد عشر وبابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفة كفة ، وهذا

يجب فيه بناء الاسمين معا لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو

العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها .

والثاني ، نحو حضر موت ، ومعد يكر ، وقالى قلا ، وسائر الاعلام

المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج

الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينهرد الاسم الثاني شيء من

معناه فكان كالمعرد غير المركب فبنى الاول لأنه كالصدر من مجز الكلمة

وجزاء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن

المعنى على ارادته .

الثامن ، قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح)

التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال .

قال ومن ثم كما . قول من ذهب الى ان هذا فعل ماض وما بعده

فاعل به غلطا واما قول العرب، لا تحبذوه، فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول
بسم الله او لا تبسم قال ولذا اذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه
الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب في الاسماء اكثر من
التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر .
التاسع ، قال ابن الحجاز انما لم يبنوا اثني عشر لأنه لا نظير له اذ ليس
هلم مركب صدره مثني .

العاشر، من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب
(المستوفى) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود بن
محمود بن الحكم افرخان قولهم نفظويه، وسيبويه الاول من جزءي المركب
هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت حقه
ان يكون مبنيا وان افرده ههنا اصل لا يسمعك اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا
من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كأنهم
وجدوا الفظي نطق وسيب اصليين دعوا بهما الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى
مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واوا سا كنة قبلها ضمة نحو نفظو وسيبو وقد سمعت
العرب به ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت ويه اذ هو
بما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا
الاسمين اسما واحدا .

الحادي عشر ، قال ابن ابي الربيع ، تركيب العامل مع المعمول
خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه
والوارد فيه باب لارجل فقط .

الثاني عشر، قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو
لولا، ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير
بالتركيب

- بالتركيب لأن لو، لا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو، لولا الغيث هلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى - وانت اذا استأنتت النظر وتقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجهه آخر وذلك ان تكون لا بعد لودلت على الفعل المنفى بها فحذف تحرياً للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير .
- لولم يحصل الغيث هلكت الماشية؛ فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدر كما في قوله تعالى (اذا السماء انشقت) فيكون حكم لو باقياً على ما كان عليه قبل ود الا على امتناع الشيء لا امتناع غيره اذا لمعنى لو انقطع الغيث هلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتهى وما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتخصيص في نحو قوله (لولا الكمي المقنعا) .
- ١٠ . أليس قد اجمعوا على ان التقدير اولا تعدون فكذلك ثم تاتى .

التصغير في الاشياء الى اصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر

قدرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيذة .

التضمين

١٥

قال الزمخشري من شأنهم انهم يضمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عينك عنهم) الى قولك ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين الى غيرهم (ولانا كلوا اموالهم الى اموالكم) اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى .

٢٠

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل ، الفعل المذكور ان كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

تلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما أخذ من الفعل الآخر
بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا فادما على كذا ولا بد من اعتبار
الحال والالكان مجازا محضالا تضمينا وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره
معترفين (١) بالغيب انتهى .

وقال ابن يعيش ، الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها
حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وإنما في محذوفة من
اللفظ لضرب من التخفيف مهي في حكم المنطوق به ألا ترى انه يجوز ظهور في
معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في
الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكفم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى
الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حيثئذ كالتكرار وليس كذلك
الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين
المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى .

وقال ابن أياز ، معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدي ما يؤديه
الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس
في (التعليقة) الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف
لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف
معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان
الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعى به ان قوة الكلام
قوة كلام آخر فيه في طاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في
نرجت يوم الجمعة نرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين
والا اين ولاهل كيف ولاأ كيف .

وقال ابن جنى في (الخصائص) أعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر
وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين
دوتع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جبيء معه بالحرف

المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كان في معنى اعور واحول وكما جاؤا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله .

وان شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاودان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله (وليس بان تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) واصنع من هذا قول الهذلي

١٠ ما ان يمس الارض الامتكب منه وحرف الساق طى المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الآتري ان معناه طوى

طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى (من أنصاري الى الله) اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه اي لما كان

معناه من ينضاف في نصرقي الى الله جاز لذلك ان تأتي هنا بالى وكذلك قوله تعالى

١٥ (هل لك الى ان تركي) وانت انما تقول هل لك من كذا الكنه لما كان هذا دعاء

منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تركي وعليه قول

الفرزدق (قد قتل الله زيادا عني) لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة

من هذا الفن شيئا كثير الا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لاجمعيه لجاء كتابا

ظننا وقد عرفت طريقه فاذا امر بك شيء منه فتقبله وأنس به فانه فصل من العربية

اطيف حسن انتهى

٢٠ وقال ابن هشام في (تذكرته) زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب

المارد يني انه يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير ويكون من باب

ظن فاجاز، حفرت وسط الدار بئرا، اي صيرت قال وليس بئرا تميزا اذ لا يصلح

لمن وكذا اجاز، بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا،

وصبغت الثوب ابيض، وجعل من ذلك قول ابي الطيب .

عمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجد
 لأن المعنى صير الحياء بياضها لوني أي مثل لوني قال والحق ان التضمين
 لا يتقاس وقال ابن هشام في (المعنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه
 ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر ذلك عدة
 أمثلة منها قوله تعالى (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ضمن معنى تحرموه فعدى
 الى اثنين لا الى واحد (ولا تعزوا عقدة النكاح) ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه
 لا بعلى (لا يسمعون الى إلا الأعلى) ضمن معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى
 بنفسه (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدى باللام (والله يعلم المفسد من
 المصلح) ضمن معنى يميز فجئى بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من (المعنى)
 ان التضمين لا يتقاس وكذا ذكر ابو حيان .

قاعدة

قال ابن الحاجب في اماليه . الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا
 بنى ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام و ضربته تأديبا منصوب بتقدير اللام وغلام
 زيد مجرور بتقدير اللام ونحرت يوم الجمعة منصوب بتقدير . في ان التضمن
 يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على
 وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف في مثل
 قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك
 والله لافعلن والله افعلن والفرق بينهما أنه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا
 وجوده وكان حكمه حكم الوجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد
 وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى .

وقال الاندلسى في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على
 ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة
 وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كما انطوق به لكن عدل عن المنطق
 به الى المنطق بدونه فكأنه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم فكذلك

الأشياء - ج - ١ \ ١٠٥ / حرف التاء
إذا عدل عن النطق به ، وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت
الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب
عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فانهمه انتهى .

قاعدة

- كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل ليكون
ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظها ماض
ومعناها اشياء المدح والذم في الحال فلما تضمننا ما ليس لها في الاصل وهو
الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس
له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع
التصرف لذلك .

59398

قاعدة

- المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجرى مجراه في كل شيء ومن ثم جاز
دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتي فله درهم
وكل رجل يأتي فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجزوا
الذي يأتي أحسن اليه او كل من يأتي أحسن اليه بالجزم الا في الضرورة
واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك
قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر .

قاعدة

- قال ابن القواس في شرح (الدرّة) امس مبنياً لتضمنه معنى لام التعريف فانه
معرفة بدليل امس الداير وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمرة ولا بلام
ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار
اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما
يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع وقيل زائدة كالتي في النسب ، انتهى .

وفي (البسيط) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين .

احدهما ، انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف .

والثاني ، انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحداث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما ووصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل تكرره والفرق بين العدل والتضمين ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى في التضمن ، انتهى .
وقال ابن الدهان في (الغرة) الفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر، والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة .

التعادل

فيه فروع ، منها ، قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزداد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء .

ومنها ، قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظاً واحداً وكثرة المفعول لكونه متعدد اذ والرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعاد لا .

ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل

بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل ، قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة و نون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل ايقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر نخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف والقله مع الثقيل .

ومنها ، قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتد لاحكامه في (البسيط) .

ومنها ، قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والياء في النسب

نحو حنيفة وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لان المؤنث ١٠
ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المغني) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل .

ومنها ، قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن ١٥
الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلام فتركبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لأنها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر تعادلا .

ومنها ، قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ٢٠
لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطى الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما .

تعارض الاصل والغالب

فيه فروع - الاول ، اختلف في رحمن هل يصرف لأنه ليس له فعلى

اولا لأنه ايس له فعلا نة على قولين .

احدها ، نعم لأن الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع

وهو وجود فعلى .

والثاني ، لا قال في (البسيط) وعليه الاكثر لأن الغالب في باب

٥ . فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل - الثاني ، قال في

(البسيط) لوسمى بفعل بما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال .

احدها ، الاولى منع صرفه حملاه على الاكثر .

والثاني ، صرفه نظرا الى الاصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثالث ، ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر

١٠ . والا صرف وهو فحوى كلام سيبويه .

التعويض

ترجم عليه ابن جنى في الخصائص (باب زيادة حرف عوضا من آخر

محذوف) وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بأخر زائدا عوضا منه على

ضربين - احدها ، اصلى ، والآخر ، زائد ، فالاول ، على ثلاثة اضرب فاء

١٥ . وعين ولام فاما ما حذفت فآؤه وجبى بزائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر

نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت

الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله

ذلك قوله تعالى (ولكل وجهة) ، وانشد ابوزيد .

الم تر أننى ولكل شىء اذا لم توت وجهته تعادى

٢٠ . اطعت الأمرى بصرم ليلى ولم اسمع بها قول الاعادى

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقبل ناس

ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها

وذلك قولهم تقي يتقى والاصل اتقى يتقى فحذفت الفاء فصارت تقي ووزنه تفل ويتقى

يتعل ، قال اوس .

الاشياء - ج - ١ ١٠٩ حرف التاء

تفك بكعب واحد وتلذه يداك اذا ما هزبا لكف يعسل

(وقال)

جلاها الصيقلون فاخلصوها خفافا كلها يتقى باثر
وانشد ابو الحسن -

٥ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
ومنه ، قولهم ايضا تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تبه تعل
كتفى سواء انشد ، ابوزيد .

فصرت له القبيلة اذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعي
فاما ما رواه ابوزيد من قولهم تبه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه
١٠ تاء واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبع
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله .

وقد اتخذت رجلى الى جنب غرزها نسيفا كالفوص القطة المطرق
وعليه قول الله تعالى (لو شئت لتخذت عليه اجرا) وذهب ابو اسحاق
الى ان اتخذت كاتقيت واترنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو
وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي .
١٥ في داره تقسم الازواد بينهم كما تما اهله منها الذي اتهلا

وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمعن وانشد (مبيض
اتمن) والذي يقطع على ابي اسحق قول الله تعالى (لتخذت عليه اجرا) فكما ان تبه
ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ وعذر من قال اتمن وتهل
٢٠ من الادل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك
قولهم في افتعل من الأكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في
لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل وأتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود
اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى .

ايا نبيت اما تنفك تا تكل

وكذلك ايتزر يا تزر فاما اتكلت عليه فن الواو على الباب كقولهم
الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم

لا ابن عمك لا افضل في حسب

في احد قولى سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا
منها فايثق في احد قولى سيبويه وذلك ان اصلها اتوق فاحد قواه فيها ان الواو هي
عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا القول ايقل والآخر
ان العين قد مت على الفاء وابدلت ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا اعقل وقد
حذفت العين حرف علة وجملت الف فاعل عوضا منها وذلك (١) رجل خاف
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر
فهر بطر ويجوز ان يكون فعلا حذفت عينه وصارت ألقه عوضا منها كقوله
(لا ث به الا شاء والعبرى) ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم
سيد وميت وهين ولين قال الشاعر .

هينون لينون ايسارذو ويسر سواس مكرمة ابناء ايسار

فاصلها فيعمل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء
فيعمل عوضا منها وكذلك باب قيد ودة وصيرورة وكيونة واصلها فيعلولة
حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها .

فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائد عوضا منها .

قيل قد صح في فيعمل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من
العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه
ايضا ذلك في ايتق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء
اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيد ودة وكيونة وايضا فقد جعلت
ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرتة تكسيرا
الآتري ان الاصل قطاع وكسار بد لالة قول الله تعالى (كذبوا بايا تنا كذا با) .
وحكى الفراء قال سألني اعرابي فقال، أخلق احب اليك أم قصار، فكما

ان الياء زائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا الدال .

فان قلت ، فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة

عوضا من عينها .

- قيل ان الحرف الاصلى القوى اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف .

وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه

وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه

وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة

- ١٠ ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حيثئذ توغسل في

الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الابتسميتهم

اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة، ألا ترى ان

هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان

تعملها للحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على

- ١٥ خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال

الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة

انما تعملها وتسوغ فيه من الحروف الا اقوى لا الاضعف وكذلك ما تجد اخف

الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك وتستروح الى

اسكانها نحو قوله . يا دار هندا عفت الا اثارها

- ٢٠ وقوله كان ايديهن بالقاع القرق -

ونحو ذلك وقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف

نعم واذا كان الحرف لا يتعامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه

كان بان يضا عف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واحجى وذلك نحو

(قل الله تعالى) والليل اذا يسر (وذلك ما كنا نبيخ) والكبير المتعال) وقوله

قرقر قمر الواد بالشاهق

أقول الاسود بن يعفر فالحقت انراهم طريق الاهم

يريد اولاهم (ويمح الله الباطل و - سندع الزبانية) كتبت في المصحف
بلاوا وللوقف عليها كذلك وقد حذف الالف في نحو ذلك قال رؤية . وصاني
العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني ، وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى (يا ابت)
انه اراد ايتاه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد

رهط من قوم ورهط ابن المعل

يريد المعل وحكى ابو عبيد وابو الحسن و قطرب وغيرهم رأيت
فرخ ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتتهيأ عن حفظ انفسها وتعمل
خواصها وعوانى ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات
على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات
التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون
والزيدين وابجريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيد ، وزيدا ، وزيد
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه
الحروف ان لم تمتنع من احتمالها الحركات اذا حتمتها جفت عنها وتكادتها
ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما
الواو والياء مفتوحا ما قبلها فانها كأنها تابعا لما هو منها ألا ترى الى نحو
ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجىء فعلة
على فعل يريك أنها كأنها انما جاءت عندهم من فعلة وكأن دولة دولة
وجوبة وجوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لأن الواو وما سبيله ان يأتي للضمة تابعا
وكذلك ما جاء من فعلة بما عينه ياء على فعل نحو ، صيغة وصينع وخيمة وخيم وعيبة
وعيب ، كأنه انما جاء على ان واحده فعلة نحو ، صيغة وخيمة وعيبة ، أهلاتراها
مفتوحا ما قبلها مجرى مجراها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا إلا لان

الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيها.

- فان قلت ، ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو
- نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء
- من فعلة على فعل نحو صبيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء .
- بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة
- نحو لأمة ولؤم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو على
- ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك - قيل كيف
- تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواو اوين وقعتا وكيف تصرفتا
- معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبع ما هو منها هذا ثم انا رأيناهم
- قد كسروا فعلة مما هما عيناه على فعل وفعل نحو ، جوب ونوب وصبيغ وخيم ، بخاء
- تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها فتحن الآن بين امرين
- اما ان ترتاح لذلك ونعلاه واما ان تهالك فيه وتتقبله غفل الحال سا ذجا (وفيه
- ضمير يعود على المتأخر وذلك سا ذجا - ١) من الاعتلال .

فان يقال ، ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في

- الحكم تابعين لما قبلها اولى من ان ننقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من
- ١٥ غير نظرله ولا اشتمال من الصنعة اليه الأثرى الى قوله وليس شيء مما يضطرون
- اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم ينحل مع الضرورة من وجه من القياس
- محاول فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى بان
- يتأهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء او وا جعلته
- الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعاه ومجولا عليه نحو ، حلق وفلك
- ٢٠ وعرض ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما اعر بوا بالواو والياء والالف في
- الزيدون والزيدين والزيدان تجا وزوا بذلك الى ان اعر بوا بما ليس من
- حروف اللين وهو النون في تقومان وتعدبن وتذهبون فهذا جنس من
- تدريج اللفظة .

واما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير ، منه باب سنة ومئة وفتة ورثة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التائيت ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو ، برة وبرى وثبة وثبي .

وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميثا يوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا .

واما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورعى وكلمت معلى فليس التنوين فى الوصل ولا الالف التى هى بدل منه فى الوقف نحو رأيت عصا ورعى عند الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابى عثمان والقراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ألا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التى هى بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة ولغة وشفة لأنها ثابتة فى الوصل ومبدلة هاء فى الوقف .

فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما ١٥١ فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه اسما صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا ألا ترى ان هذين من هذا ليس على رحلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيد ان وزيد بن وزيدون وزيد بن والامر فى هذه الاسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجرى عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيد بن هذين وجاء فى اخواك اللذان فى الدار وكذلك قد توصف هى ايضا بالمعارف نحو قولك ، جاء فى ذاك الغلامان ورأيت اللذين فى الدار الظرفين ، وكذلك ايضا يحدها فى التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت

ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك ، هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك .

وقريب من هاذان واللذان ، قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكسورة فاء ، هاولاما الاولى هاء وعينها ولاهما التائية ياء فهي لذلك من باب صبيحية وعكسها باب يليل .
ويهياه ، قال ذوالرمة .

تلوم يهياه يياه وقد مضى (١) من الليل جوز واسبطرت كواكبه وقال كثير .

وكيف ينال الحاجبية آلف يليل بمساة وقد جاوزت رقدا (٢)

١٠ فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرية والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات الا أنهم حذفوا اللام لأنها في آحراسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان ووليان فعلى هذه قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات لأن هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

١٥ فان قيل وكيف ذلك وقد يجوز تمكيه في قولهم هيهات هيهات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيه فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان .

قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من العرب ألا ترى انه لو كان هيهات (٣) من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الانكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الانكرتين .
٢٠

(١) كذا - وفي التاج - قال ابن بري والذي في شعره في رواية ابى العباس الاحول - وقد بدا - وما في الاصل - براوية ابى على تلوم يهياه اليها وقد مضى - الخ (٢) كذا - وفي معجم البلدان وقد جاوزت نخلا ، ويليل قرية قرب وادى الصمراء من اعمال المدينة - (٣) كذا - ولعله - هيهات - فان اصل هيهات هيهات .

فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امرأة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما لمعنى القراق ومن نون فقال غاق غاق وهياء هياء وهييات فكأ نه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك .

١٠ قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واتاوه واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقدم شئ في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متاول فيه التعريف على معنى لا يضا مه الا التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيات لا يعتد تعريفها وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها .

١٥ فان قيل ، ألا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفايدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى (١) غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد وأسامة وثلعب وثمانة وذئب وذؤابة وابوجعدة وابو معطة فقد تجدد هذا التعريف المساوي (٢) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك أسامة وثمانة وابا جعدة (٣) وابا معطة ونحو ذلك ان يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيات كما ذكرنا .

٢٠ قيل هذه الاعلام وان كانت معنيتها تكررات فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثلعب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فاما الفعل فما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة

(١) عبارة ابن جنى في المبهج علم على معنى عداة - (٢) اصل - المساق

ولا تعريفها

(٣) اصل - وبجاوة .

ولا تعريفا .

وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها
ومعترض بين الاسماء وبينها ، ألا ترى ان البناء الذي سرى في باب صهومه
وحيهلا ورويد وايه واياها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار
ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لأن اصل صه
اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام (فبذلك
فلتفر حوا) .

- وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم
انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام عابرا في هذا النسق وساريا في ايجابه
ومقصورا (١) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل
١٠ اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام و امس لتضمنته معنى حرف
التعريف ومن لتضمنته معنى حرف الشرط وسوى ذلك ، فاما اف وهيئات
وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع
في ذلك انما هو اصد ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان
ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لا حمد وهو اسم علم ان
١٥ يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي
به الفعل في الامر اولى ، ألا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا
فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى (اسمع
٢٠ بهم وابصر) وقوله (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) اي فليمدن
ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى (لاتضار والدة بولدها) وقولهم
(هذا الهلال) معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل
كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مأثور به وهذا اسم لفعل
مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل

واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحلق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت علته واطمأنت به فاعرف ذلك .

وبما حذف لامه وجعل الزائد عوضا منها، فرزدق وفر يزيد وسفرجل وسفيريج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف .

واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير، منه التاء في فرازة وزنادقة وججاجحة الحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وججاجيح .

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مد حرج وتخيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوضا من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضا من يائه وكذلك زعافير الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليته تسلية ودربيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ودرباء ، انشد ابو زيد .

باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيبا

ومن ذلك تاء الفعل في الرباعي نحو الهملاجة والسرهفة كأنها عوض من الف فعلا نحو الهملاج والسر هاف قال العجاج ا سرهفته ما شئت من سر هاف) وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول التغلبي متى كنا لأمك مقتونينا

والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعول من القتو وهو الخدمة قال .

انى امرأ من بنى خزيمة لا احسن تتو الملوك والحفدا

فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقتا لياء الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها واو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون .
 فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يأتى الاضافة والجمع زائدا، وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم - قال ابن جنى ، وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعنى في (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا على رد قول المبرد في الجزء الستين من ١٠ (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهى زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر واصناف زيادتها بين الف الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف في المفاعل بغيرها هى الف فاعلته لا محالة وذلك نحو قائلته مقاتلا وضاربتة مضاربا قال الشاعر .

أقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب ١٥

فاما اقامت إقامة وارادت إرادة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهى فى قول ابى الحسن عوض من عين افعال على مذهبها فى باب مفعول من نحو ، مبيع ومقول والخلاف فى ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتر كناه لذلك ومن ذلك الالف فى يمان وتهام وشام هى عوض من احد يأتى الاضافة فى يبنى وتهامى ٢٠
 رشامى وكذلك الف ثمان قلت لابي على لم زعمتها للنسب فقال لأنها ليست بجمع كسر فتكون كصحار قلت له نعم! ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البته نحو بياقية وكراهية وسماهية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف لفعال كما ان التاء فى اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعاوض فى

الحروف المتفضلة عن الكلم غير المصوغة فيها المزوجة بانفس صينها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل .

ان الكريم وايبك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة ألا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ويدع ذكر قول غيره هنا ، وكذلك قول الآخر .

اولى فاولى بامرىء القيس بعد ما خصفن بآثار المطى الحوافرا اي خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفاه فحذف الياء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها فى آثار المطى هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمتل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه ، وقياس هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرده اي ايهم تضرب امرده وهو كثير انتهى ما اورده ابن جنى فى هذا الباب ، وبقي تمامت نوردها منزيدة عليه .
منها ، قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الميم فى القم فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله قمى او فوانشد الاصمعى (يا ليتها قد نرجت من فمه) .

وتشديد اب وأخ عوضا من لا ميهما فان اصلهما ابو واخو قال فى الجمهرة ذكر ابن الكلبى ان بعض العرب يقولون أخ واخة وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديدنون هن قال سحيم .

ألا ليت شعرى هل ابين ليلة وهنى جا ذيين لهزمتى هن (١)
وتشديدميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال (والدم يجرى بينهم كالجداول) وقال .

يا عمرو وبغيك اصرارا على الحسد
فقد شقيت شقاء لا انقضاء له
وسعد مرديك موفور على الابد

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذا ان عوض من ألف ذا المحذوفة، وقوم الى ان النون في المتنى والجمع عوض من حركة المفرد، وآخرون الى انها عوض من تنوينه، وآخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من، الف التانيث .

- ٥ الخامسة ، تقول في جمع حبنطى وعفرنى حباط وعفان فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حباط وعفان وان شئت تعوض الهاء فتقول حباطة وعفانة .

- قال ابو حيان ، لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شئ غير باب لغزى ، واداء تعويض الهاء فمقصود على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء السب المحذوفة كاشعنى واشاعنة وازرقى .
١٠ وازراقة ودهابى ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغزى لغزة وفي تصغير حبارى حيرة .

- ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اى واذ ومن حرف العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش واعيم وقاص وداع .
١٥ قال ابن النحاس في (التعليقة) واختلف في تنوين كل وبعض قليل عن المضاف اليه كاذ .

- قال الرمشرى والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى .
٢٠

قاعدة

قال ابو حيان ، قد يكون التعويض مكان العوض كما قالوا ، يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الاول

الأشياء - ج - ١
١٢٢
حرف التاء
كعدة وزنة وعكسه كاسم وأست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا
في اوله همزة الوصل .

وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا آخر ا فيعوض منه
حرف آخر نحو زنادقة في زناديقى .

وقال ابو البقاء في (التبيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا
من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في
الاول مثل ابن وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان (١) المحذوف
من آخره .

قال، والعوض محالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضع والعوض
يكون في غير موضع المعوض عنه .

قال، فان قيل التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره
لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض، الا ترى ان
همزة الوصل في اضرب وبابه عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت في
موضع الحركة .

فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه
محالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة
ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل
بخالفة الموضع فما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف
قد يتقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلاف في باب قضاة ورماة فالذي
عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على
وزن فاعل لمذكر عاقل .

وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكلة وان هذه الضمة للفرق بين
المعتل الآخر والصحيح .

وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعني في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف .

قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الاتسعين بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال .

والوزن في الغزاة والرماة	في الاصل عند حملة الرواة
فَعَلَّه ليس لها نظير	في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فَعَلَّه	كما تقول في الصحيح الجملة
نقص في ذلك حرف القاء	بالضم في ذى الواو اذ ذى الياء
وخالف الفراء ما انبأت	وحجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فَعَلَّ	كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معتاضه	وانما تعرف بالرياضه
كالاصل في اقامة اقوام	بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى وعنى ليس بالمجهول

وقال الزمخشري في (الاحاجي) معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة التنوين (١) والفرق بين العوض والبديل ان البديل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في اوله .

وقد الف ابن جنى (كتاب التعاقب) في اقسام البديل والمبدل منه والعوض والمعوض منه وقال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب وهما البديل والعوض قد يقع في الاستعمال ووضع صاحبه وربما امتاز احدهما

(١) كذا - في الاصلين - والظاهر النون

بالموضع دون رسيله (١) والآن البديل اعم استعمالا من العوض، وذلك انا نقول ان الف قام بديل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في آخر اللهم بديل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء اينقى بديل من عينها كما نقول انها عوض منها، اولاً ترى الى سعة البديل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرتته تجد البديل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بديل وليس كل بديل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجرواعليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ،ع وض، في كلام العرب اين وقعت انما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفا لمنقضى ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضى من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع وما ورد في فوت المعوض منه قوله .

عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداع والضرس نقد

اي عوضها الله الولد بما اخذه منها من سواد الشعر وصحة القم فهذه حال تصرف ،ع وض، وليس كذلك تصرف ،ب دل، لان البديل من الشيء قد يكون والشيطان جميعا موجودان، ألا ترى الى قول النحويين في مررت يا خيك زيد ان زيدا بديل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بديل منه وانما أثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البديل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالحرف والخفض والصفة والنعته والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك .

وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البديل والعوض ان من حكم البديل ان يكون في موضع المبدال منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بديل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بديل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها،

- وبدال ودا الاولى بدل من تاء وتد وهى فى مكانها والالف فى رأيت زيدا بدل من تنوينه وهى فى مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيدا عوض من تنوينه فى الوصل وسبب ذلك ما قد مناه من ان ، ع و ض ، انما هى لعدم الاول وتعويض الثانى منه وليس كذلك الالف فى قام وباع لأنها فيهما ٥ كائهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر وكذلك الالف التى هى بدل من التنوين ومن نون التوكيد فى اضربا جارية عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكأنهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كائنها هى النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البديل الاحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ١٠ ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زنادقة قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هى عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عينى كذاب لأنها ليست فى موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها فى موضعها ولأن الياء ايضا قريبة الشبه ١٥ بالالف كائنها هى والبديل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى .

قاعدة

- العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور والآمدى ، انه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام او حذفه وحذف الجوب معا الا بشرط تعويض لا ، من المحذوف نحو اضرب زيدا ان ٢٠ اساء والافلا ، فقال ليس بشيء بل لانائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لايسىء فلا تضربه واو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابى موسى الجزولى أن ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذى تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا

لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى (ايما الاجلين) لأنه لا يجتمع العوض
والمعوض منه بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت
عوضا للزمت .

وللقاعدة فروع .

أحدها ، قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما .
الثاني ، قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيهما عوض من ياء
الاضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث ، قولهم يمانى وشامى وتهاى الالف فيه عوض من احدى يائى
النسب ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع ، قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة
التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس ، قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق وذلك
لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبارة وما اشبه ذلك .

السادس ، قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق
شين (١) عند بعض العرب وسين (٢) عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من
الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع ، قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في
بعض المواضع وذلك في حيهل وإن قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل
والالف كأنها عوض عنها واما ان فسمع فيه إنه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف
فقالوا إنا وليست الألف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقات في
الوقف عليه إناه كما قلت في الوقف على هذا هذاه .

الثامن ، باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جوارى بمنع
الصرف بلا خلاف لحفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه

(١) ويقال لهذه اللغة لغة الكشكشة - ح (٢) يقال لها لغة الكسكسة - ح .

ويلحقه التنوين والأصح أنه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان .

قال في (البسيط) وهذه المسئلة مما يعاقب بها ويقال، أي اسم إذا تم لفظه نقص حكمه وإذا نقص لفظه تم حكمه، وتقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه يلحق التنوين به .

- التاسع، قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لا كرمتمك أصلها ٥
لو والفعل والتقدير لو لم يمتني زيد من إكرامك لا. كرمتمك إلا أنهم حذفوا
الفعل تخفيفاً وزادوا الأعضاضاً فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك
أما أنت منطلقاً فحذفوا الفعل وزادوا أما عوضاً من الفعل .
قالوا والذي يدل على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل
لثلاثي جمع بين العوض والمعوض منه .

١٠

العاشر، قال أبو حيان في (شرح التسهيل) لا يجوز أن يجمع بين
إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو أن تقوم فإذا زيد قائم لأنها عوض
منها فلا يجتمعان .

- الحادي عشر، قال في (البسيط) تصحب اللام اسم الإشارة فيقال
ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ولذلك لا يجوز ١٥
الجمع بينهما فيقال هذا لك لثلاثي جمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فإنه
يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

- الثاني عشر، قال الزمخشري في (الاحاجي) نحو قولهم سنون
وقلون وارضون وحرون جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من
المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

٢٠

وقال في (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون
عوضاً من عود لامها فيقال سنون فإذا جمعت على سنوات عادت اللام لأنه
قياس جمعها وليس عوضاً وأما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في
الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة

تجمع على هنوات ولا تعود اللام لأن الألف والتاء صادرا كالعوض وكذا
فتة وفتات وشية وشيات ورتة ورتون ورتات ومئة ومئون ومئات ونحو
ذلك .

وقال ابن فلاح (في المعنى) سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرالها
لما دخلها من الوهن بحذف لام اوتاء تأنيث او ادغام قالوا، سنة وسنون وقلة
وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون ورتة ورتون ومئة ومئون
وارض وارضون وحره وحرون، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه،
وقد غير وابنية بعضه اعمار ابدم اصلته في هذا الجمع فكسروا اول سنين
وكسروا وضوا اول ثبين وكرين، وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التانيث
بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام
لقوة طلب الكلمة اللامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف
التاء الا في ارض ليكون لزائد في قوة الاصل في الراجعة والطلب انتهى .

الثالث عشر، الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل
اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها، ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل)
الرابع عشر، قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضممر تقديره
انا دى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلغظ به لأن
يا قد ثابت عنده

الخامس عشر، قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل
من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من محويا زيدا، ولذلك يتعاقبان
فلا تدخل اللام مع الف الندبة ومجراهما واحد لأنك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب
في الحال كما في النداء .

السادس عشر، قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت
لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في قولك، اي الرجلين
والصلة اتى في نظيرها وهي من، ألا ترى انك اذا ناديت من قلت، يا من ابوه

السابع عشر، قال ابن يعيش الناس أصله أناس حذفوا الهمزة وصارت
الانف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ،
(إن النايا يطلعن على الآناس الا منينا) فمردود لا يعرف قائله

- الثامن عشر، قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر
الاسم نحو، الاسد الاسد، لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .
التاسع عشر، قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى
العذرورد منصوبا بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك او احضره ، وضع
موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم
مقام الفعل .

١٠

العشرون ، قال ابن يعيش الحفص في المضاف اليه بالحرف المقدر
الذي هو اللام او من وحسن حذفه لتباينة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه
في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير ذلك واورد الحفص في الحقيقة
ليس بها بل رب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب .

١٥

الحادي والعشرون ، قال ابن يعيش اذا قلت رأيت القوم اجمعين
كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم
اجمعهم اكتبهم ابصعهم ، فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو
والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجز
على زكرة وصار ذلك بجمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التانيث .

٢٠

فان قيل تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت
حروف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا عما حذف من
نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين ، والمضاف اليه كلمة
قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها .

فالجواب ان المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبيد الله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف و اريد معناه .

الثاني والعشرون، قال ابن هشام في (الغنى) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .

وقال ابن القواس في (شرح الدرّة) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

الثالث والعشرون، قال السخاوي في (تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي) ما في قولك أما أنت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا اصل لأن كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيذا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون، أما في قولهم أما زيد فنطاق جعلت عوضا عن مهيايكن (١) من شيء ، ولهذا لا يذكّر الفعل بعدها ذكره السخاوي الخامس والعشرون ، ما في قولهم افعل هذا إما لا، عوض من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذف الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي .

السادس والعشرون ، قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا مما سقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في (الاحاجي) .

السابع والعشرون ، قولهم ، زرنى ازرك ، حقيقته ، زرنى فانك ان تزنى ازرك ، فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جنى في

قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهى والاستفهام
والتمنى والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل
المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك ، اين بيتك ازره اى
ان اعرفه ازره ، ليتلى ما لا تصدق به ، اللهم ارزقنى بعيرا احب عليه ، الاتنزل
عندنا تصب خيرا ، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل
المذكورة .

الثامن والعشرون ، قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت
حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة فيه (١) عوضا من المحذوف ولا يجوز
جعل الجملة المذكورة هى الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن
جنى .

التاسع والعشرون ، ما فى حيثما واذ ما جيئى بها عوضا من ايضا قتهما
الى الجملة ذكره ابن جنى .

الثلاثون ، الجملة التى هى جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ
فى نحو لعمر ك لا فعلن وايمنا لله لا فعلن فوجب حذفه ولم يجز (٢) ، ذكره ابن جنى . ١٥
الحادى والثلاثون ، جواب لولا فى قولك لولا زيد لقمتم جعل عوضا من
خبر المبتدأ او معا قبالة فوجب حذفه ، ذكره ابن جنى .

الثانى والثلاثون ، فوك ليت شعرى هل قام زيد فهل قام زيد جملة
منصوبة المحل بشعرى لأنه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فمصدره متعد
مثله وهذه الجملة ثابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تطهر فى هذا الموضع . ٢٠
اكتفاء بها ، ذكره ابن جنى .

الثالث والثلاثون ، يد وغد اصلهما يدي وغد و ، بسكون العين حذفتم
اللام وعوض منها حركة العين ، ذكره ابن جنى .

الرابع والثلاثون ، قال ابن هشام فى المعنى لكون الباء والهمزة

(١) اصل - منه (٢) كذا - فى الاصلين . ولعله سقط ذكره -

متعاقبتين لم يميز اُقت بزيد وكذا قال الحريري في (درة الغواص) الجمع بينهما
ممتنع كما لا يجمع بين حر في الاستفهام .

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، قال ابن جنى في (سر
الصناعة) اما قولهم لاه الله فان هاصرات عندهم عوضا من الواو، ألا تراها
لا تتجمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك اقائم عوضا من الواو وقال
الشلوبين في (شرح الجزولية) اما الله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت
عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم
لا تقول أو الله لافعلن .

السابع والثلاثون، قال الانداسي في (شرح المفصل) يقال ان واو
والقسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت
الله ولم يميز اقسمت والله .

الثامن والثلاثون، قال ابن أياز لا يجوز اظهار أن الناصبة بعد حتى لان
حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لثلاثا يكون جمعا بين العوض والمعوض
منه .

التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في (شرح الجمل) المنصوب
على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا
منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تاهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد سهما
القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يميز اظهاره لثلاثا
يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل
المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا فانما جعلت العرب
هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عيش وسقيا ورعييا
وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبهرا، وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في

الدعاء للإنسان أو عليه أو هي حاكية لذلك كلها منصوبة بأصمارة فعل لا يظهر لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الأربعون ، قال ابن الدهان في (الغرة) قال قوم إنما امتنع دخول الجرفي الفعل لأن الجزم في الفعل عوض من الجرفي الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه .

الحادي والأربعون ، قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه وواحد أمه حيث يبعد (١) الأول لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوض منه إذ اثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجه فاعلاً بالصفة دون الثاني لأنه لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما في حسن نحو حسن أبوه ثم حسن الأب .

الثاني والأربعون ، قال ابن القواس في (شرح الدرّة) قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف هاء التنبيه والفاء الاستفهام وقطع همزة الوصل فخر وابتها لنياتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيه

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) ابدلوا من ياء الإضافة تاء في نحو يا ابت ويا مت وابدلوا منها الفاء فقالوا يا أبا ويا أما فلها بدلان التاء والفاء ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوض عنه لأنه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه .

تنبيه

قال ابن جنى في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبیه

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فرازة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول هما وهما غير واجبين في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوى عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كان سيويوه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب المعاوضة ادا كان للتعويض فائدة و اى فائدة في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى .

قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جنى واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) فان قلت فلعل الهاء في زنادقة وججاججة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة فلا تكون عوضا ، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى .

قاعدة

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في أما انت منطلقا اطلقت ولا كلمة لامن قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى (وإقام الصلوة) فيما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو او انادى لاجازتهم حذفها . وقال الآمدي (في شرح الجزولية) ان قال قائل لم جاز دخول ياعلى هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازني ، ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا

التغليب

- قال ابن هشام في (المعنى) القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما
غيره لتناسب بينهما واختلاط فلماذا قالوا الابون في الاب والام وفي الاب والخالدة
والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سمي
خافقاً مجازاً وانما هو مخفوق فيه والقمريين في الشمس والقمر والعمرين في
ابى بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة
ولا جل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو (فمنهم من يمشى على بطنه)
الآية واسم مخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى (اعبدوا ربكم الذى خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين
على المؤنث حتى عدت منهم في (وكانت من القاتنين) والملائكة على ابليس
حتى استثنى منهم في (فسجدوا الا ابليس) .
- ومن التغليب (اولتعودن في ملتنا) فان شعيباً عليه السلام لم يكن في
ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله (يذركم فيه) فان الخطاب فيه شامل
للعقلاء والانعام فغلب مخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام قالوا ، ويغلب
المؤنث على المذكر في مسثلتين .
- احداهما ضبعان في ثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان .

- والثانية التاريخ فانهم ادخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي
وجماعة .

٢٠

قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى
حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما
وانما ادخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهر هم قرية والقمر انما يطلع
ليلاً ، وقال ابن فلاح في (مغنيه) العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب

المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الأسماء نحو انا وانت قننا وانت وزيد قتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابد.

التغيير يأنس بالتغيير

• فمن ذلك قال ابو حيان ، باب النسب بنى على ثلاث تغييرات . لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها . ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، ألا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه على فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى على .

و حكي ، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت
١٠ برجل قرشي ابوه كما نك قلت منتسب الى قرشي ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كان في هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذا التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات . منها انه ينقله من التعريف
١٥ الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكما في الاكثر ان تعرف .

ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والالماجاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير .

ومن ذلك قال ابن يعيش ، انما اختلفت الاعلام بالحكاية دون سائر
٢٠ المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبار والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى انهم قالوا حبة ومحبيب ومكره ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الديابجى) دخلت تاء التأنيث فى أم وأب فى حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو، يا امت ويا ابث، والاصل يا امى ويا ابى والدليل على انها تاء التأنيث قولهم فى الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء لأنه من باب تغيير .

- ٥. ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وان لم يكن علما نحو، يائب وياعض، فى ثبته وعضة لأنها تبدل هاء فى الوقف ابد الامطردا فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير .

- ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يرخم المتعجب منه لأننا لا يرخم الا ما حدث فيه النداء البناء وليس يمدوب لأنه لما تطرق اليه التغيير بالبناء .
- ١٠. جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المعنى) انما اتبعت حركة المتأدى لحركة الصفة اذا كانت ابنايين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل . والتغيير يأنس بالتغيير .

- ومن ذلك قال السخاوى، باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال فى حنيفة حنى لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت
- ١٥. على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لفقد العلة المذكورة وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير .

- ٢٠. وقال ابن فلاح فى (المعنى) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين .
- احدهما ان الاعلام منقولة فى الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب الى حنيفة تبع الحذف التاء دون حذفها من حنيف، والثانى ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي نرجح عن نظائره أي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجوز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدأ في اي (١) فصيح الكلام نحو، يعجبني ايهم هو قائم ، وان شئت قلت ايهم قائم فلها غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لأن التغيير يانس بالتغيير .

التقاص

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للقاصة ذكره في (البيسط) .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي أيها والاصل هيها وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته .

وقال ابن فلاح في (المغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واواني الجمع بالألف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة

احداها ، اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف بها .

(١) ي ، في اي شئ صحيح فصيح كذا - ولعله - في اي ، في فصيح . الثاني

الثاني اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الابهال كقوله .

ان تقرأن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعر احدًا

واعمال ما حملا على أن نحو (كما تكونوا يولى عليكم) ذكره ابن الحاجب .

الثالث ، اعطاء إن الشرطية حكم لو في الابهال (نحو ان لا تراه فانه يراك)

واعطاء لو حكم إن في الجزم نحو (اويشأ طار بها ذوديعة) ذكره ابن السجري .

الرابع ، اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله (وذا تصبك خصاصة

فتحمل) وابهال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها (وانه متى يقوم

مقامك لا يسمع الناس) .

الخامس ، اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ (ألم نشرح)

وفي اعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله .

١٠

ان يجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

السادس ، اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم

ما في الابهال عندا تتقاضى النفي بالاكقولهم (ليس الطيب الا المسك) .

السابع ، اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله (يا ابتاعك او عساكا)

١١

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان .

الثامن ، اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خرق

الثوب المسار ، وقوله (اوبلغت سواهم هجر) .

التاسع ، اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب

واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

١٢ العاشر ، اعطاء اقل في التعجب حكم افعال التفضيل في جواز التصغير

واعطاء افعال التفضيل حكم افعال في التعجب في انه لا يرفع الظاهر .

قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه بلقاء

من ذلك امثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه (اليديع)

ان الذى وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذى مصدرية كقوله .

أقرح اكباد المحيين كالذى أرى كيدى من حب مية تفرح

وتقع أن بمعنى الذى كقولهم (زيد اعقل من ان يكذب) .

اى من الذى يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وار تضاء ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله به عباده (وخضتم كالذى خاضوا) واما عكسه فلم اعرف قاتلا به والذى جرى عليه اشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لأشكالها .

قال وظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تأويل على ١٠ تأويل فيؤل ان والفعل بالمصدر ويؤل المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى اراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل في قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى) ان التقدير ما كان اقراء ومعنى هذا ما كان مفترى .

الثاني ، ان اعقل ضمن معنى ابعدهم المثل زيد ابعدهم من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الحارة للفضول بل متعلقة بالفعل لما تضمنته ١٥ من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفي (شرح الدرّة) لابن القواس شبهت ليس بلا حملت عايتها في العطف كما حملت لاعليها في العمل قال بعضهم في قوله تعالى (وان كلاما ليوفينهم) نرجح الما زنى الآية على ان ان وان كانت مشددة فهي التافية بمعنى ما ثقلت كما ان المشددة لا تخفف وهذا من التقارض .

فائدة

قال الزنجشري (في المفصل) واعلم ان الاوغير يتقارضان ما لكل واحد منهما . قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيسه عارض معار من الا .

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصل لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيد ارباً يتة مقدما عليه .

- وجوز البياضيون تقديره مؤخرًا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك .

- فالاول نحو ايهم رأيت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو (وأما ثمود فهديتاهم) فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب ان تأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لأن مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية ، والثاني نحو (١) متعلق البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرًا عنها لأن قرئنا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيا لشأنه بالتقديم فوجب على الواحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك .

٢٠

الثاني ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربى زيد اقاأما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذ كان او اذا كان قائما لانه قدرا اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسي

انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر
يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معها الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في (وأشربوا في قلوبهم العجل) ان التقدير حسب عبادة العجل والاولى
تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائى يثسن) الآية ان
الاصل (واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر) والاولى ان يكون الاصل واللائى
لم يحضن كذلك تقريبا للحذف .

الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة
مضافة اوجار ومجرور ومضمرة عائد على ما يحتاج الى الربط فلا يقدر ان ذلك
حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو (كالذى يغشى عليه) اى كدوران
عين الذى والثانى، نحو (اذا قاما توضع المسك منهما، نسيم الصبا) اى توضع مثل
توضع نسيم الصبا - والثالث كقوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا) اى لا تجزى فيه ثم حذف فى فصار لا يجزىه ثم حذف الضمير منصوبا
لاخفوا ضا قاه الا خفش .

الرابع ، يسبغى ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر فى
ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون اذا كان او اذا كان ويقدر
اضررب دون اهن فى زيدا اضرربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى
او صناعى قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضررب اخاه يقدر فيه اهن دون
اضررب .

فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثانى نحو زيدا امرربه يقدر
فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت
زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لما منع صناعى قوله (يا ايها المأمح دلوى دونكا)
اذا مدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك وقوله (واضررب منا باسيوف

الأشياء - ج - ١

١٤٣

حرف التاء

القوانسا (الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لاسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وتو لك هذا معطى زيدا اس درها التقديرا عطاء ولا يقدر اسم فاعل لأنك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الما-بى المجرد من أل .

الخامس ، قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو (وما كان هذا القرآن أن يفترى) فان يفترى مؤل بالافتراء والافتراء مؤل بمفترى (ثم يعودون لما قالوا) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول وقال ابو البقاء في (حتى تنفقوا مما نجون) يجوز عند ابي على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول .

السادس قال ابو البقاء في (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس اه لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ١٥

- ١- الصلة على الموصول - ٢- والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الاما جاء منه على شريطة التفسير - ٣- والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء - ٤- والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف - ٥- وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها - ٦- والفاعل لا يقدم على الفعل - ٧- والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها - ٨- والصفات المشبهة باسما الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسما الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه - ٩- والحروف التي لها مصدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها - ١٠- وما عمل به معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه - ١١- ولا يقدم التمييز وما بعد الا - ١٢- وحروف

الاستثناء لا تعمل فيما قبلها - ١٣ - ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات .
واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا، انتهى كلام ابن السراج .

تقوية الأضعف و اضعاف الاقوى

قال ابن جنى فى (الخاطريات) العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصرفا وتلعبا .

فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو، مررت بقاع عمر فنج كله، وبصحيفة طين خاتمها، وهو كثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الاسباء اعما لها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه، والد، وصاحب وعبد، اصلها الوصف ثم منعتهم وكذلك (لله درك) اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حد يشها، انتهى .

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) وترجم عليه ، باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى .

قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن ، واخشوشن فعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزدياة الواو وكذا قولهم

أعشب المكان، فإذا ارادوا كثرة الشعب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلاوا حلولى وخلقوا خلولى وغدنوا غدون، ومنه باب فعلوا افتعل نحو قدروا اقتدر فاقترى اقوى معنى من قدر كذا قال أبو العباس وهو محض القياس وقال تعالى (أخذ عزيز مقتدر) فمقدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لأن كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر .

إنا اقتسمننا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت بخار

عبر عن البر بالجل وعن الفجرة بالاحتمال، ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضيٌّ فإذا ارادوا المبالغة قالوا بجمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومت ١٠ الخيل ومات البعسر وموتت الأبل ومنه باب فعال في النسب كالبزاز والطار والقصاب إنما هو لكثرة تعاطى هذه الأشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسهه بجناحه والخضاري للطار أيضا كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته والحواري لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح .

قال، ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيلها اخصر بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطي ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد و(١) عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وارىدت المبالغة عدلت الى فعال فصارعت فعال بذلك فعلا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله، اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل، وبعد فادا كانت الالفاظ ادلة على المعاني ثم زيد

(١) ي- وفخم عريض .

فيها شيء أو جبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهدية كان ذلك دليلا على حادث متجددله .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذ ا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متباعد زاد واكاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تنبیه

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وتقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي .

١٠ واسماء اذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلو

وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى منغير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية .

تلافي اللغة

١٥ عقده ابن جنى بابا في (الخصاص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه

شيئا الا لابي علي وذلك أنه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من

أكتع وكتعام وبقيته إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في

وزنه منها قال، لان باب أفعال وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع

نكرات نحو احمر وحمراء واصفر واصفراء وانحرق وانحراقا فما أجمع وجمعاء

٢٠ فاسم ان معرفتان وليسا بصفتين وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها .

قل، ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة

لايكسر على فواعل وإنما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي

قاله وجه صحيح واين منه عندي واوضح .

قو لهم في العلم ، سلمان وسلمى ، فليس سلمان اذا من سلمى كسكران
 من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين
 ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلي غير أنهما لما كانا من لفظ
 واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك أيهم للجمل الهاجج
 ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهاء لأنهما لو كانا كذلك لوجب ان يأتي فيهما يهم
 كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان أيهم لامؤنث له ويهماء
 لا مذكر لها .

ومن التلاقي قو لهم ، في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشقى كل
 ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصده ولا مراسله بين
 بعضه وبعض .

١٠

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها . باب
 احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقو لهم وزن حبنطى فعلى فيظهرون النون الساكنة
 قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم ألا ترى ان سيبويه
 قال ليس في الكلام مثل قنر وعنل ، ويقولون في تمثيل عنرند فعنل وجحنفل
 فعنل وعنر نقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار
 ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض
 وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى انك لو اذعمت وقلت وزن عنرند فعل لم يكن
 فرق بينه وبين قمدوعنل وصمعل ولو قلت وزن جحنفل فعلا لا لتبس بياب سفرجل
 وفرزدق وبياب عديس وهملع ولو قلت في حبنطى فعلى لا لتبس بياب صلخدى
 وجلعبي .

٢٠

وقال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا ترى لو قيل
 لك ابن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصيره الى دخل فتظهر

النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل لست بيان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيت غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل بلحازان تقول وزن جحافل من دخل دخائل كما قلت في التمثيل وزن جحافل من الفعل فعنل فاعرف ذلك فرقابين الموضعين .

حرف الثاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولو ازمه والثقل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومساها الذكور من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولو ازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان ولو ازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) قال فعثا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى (ولا تعثوا في الارض مفسدين) ، حالا مؤكدة .

حرف الجيم

الجميل نكرات

قال ابن يعيش ، ألا ترى انها تجري اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجميل نكرات لم يكن الخطاب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلها كانت تجري اوصافا على

على النكرات لتتكبرها ارادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال
 مررت بزید قام ابوه وانت تريد التمتع ازید لانه قد ثبت ان الجمل نكرات
 والنكرة لا تكون وصفا للعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه
 اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية بفحوا
 حيثئذ بالذی متوصلین بها الى وصف المعارف بالجمل بفعلوا الجملة التي كانت صفة
 للنكرة صلة للذی هو الصفة في اللفظ والتعرض الجملة كما جاء اباى متوصلین بها
 الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل أوی
 وصلة وكما جاء ابذی التي بمعنى صاحب متوصلین بها الى وصف الاسماء بالاجناس
 الا ان لفظ الذی قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف
 فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذی قصدوه
 فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته، بنى ابن عصفور على ان
 اضافة افعال لتفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى (إن اول بيت وضع
 للناس للذی بیکة مبارک) والتقدير هو الذی بیکة فالجبر جملة اسمية لامفرد
 معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في (إن هذا ان لساحران) ان التقدير
 لها ساحران .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين
 احدهما ، أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذی لا يقبل التعريف
 والثاني ، ان فائدة الجمل في احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم
 في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما
 يحكم على المعلوم بما يجمله السامع فيحصل بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو
 مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التنكير .

الجوار

عقد له ابن جني بابا في (الخصاص) ونخصه ابن هشام في (المغنى)

بزيادة وتقص فقال (القاعدة الثانية) ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوزه كقول بعضهم (هذا جحر ضب حرب) بالجر وقوله (كبير أناس في مجاد مزمل) .

قال ابن هشام وقيل في (وارجلكم) بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله (يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم) ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور ، قال ومن ذلك قولهم ، هنا في و مرأني ، والاصل امرأني وقولهم ، هورجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحيث فيكون محل الاستشهاد انما هو الاتزام للتنا سب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف وابن ونيق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم (سلا سلا واغلا) بصرف سلاسل وفي الحديث (ارجعن مأزورت غير ماجورات) والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حيوه يؤقنون بالهمزة وقال جرير .

(لخب (١) المؤقدان الى مؤسى) بهزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو والمجاورة للضمه حكم الواو المضمومة فهزت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حملا على قولهم في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك (قد يؤخذ الجار بجرم الجار) قال ابن جنى ، وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت بيكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في

العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد في الالف كأنه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .

قال ومن الجوار استقباح الخليل العقق مع الحمق المخترق وذلك ان

- هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاووته وكان الروى في اكثر الامر °
وغالب العرف مطلقا لامقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح الاقوى وقال ابن جنى في قوله .

في أى يومى من الموت افر أيوم لم يقدر أم يوم قدر

الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة

- وقد ابرت العرب الساكن المجاور للتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى ١٠
الساكن اعطاء للجوار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبديل الهمزة
الساكنة بعد الفتحة معنى (١) ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد
فتحة قال وعلى ذلك قولهم المرأة والكأمة بالالف وعليه نخرج ابو على قوله .
(كأن لم ترى قبلى اسير ايمانيا) اصله تراء بهمزة بعدها الف .

- قال سراقه (أرى عيني ما لم تراياه) ثم حذف الالف للجازم ثم ابدت ١٥

الهمزة الفا لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثانى لأنه

اقرب الى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال وما يدل على رعائتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا

- جحر ضب نرب، وماء شن بارد، فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن ٢٠
المعنى عليه، ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة
وانماها من وصف الحجر والماء .

قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة

وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين اجودها الحفض فاختروا الحفض

هنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان
اعمال الثاني في ما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال
ابو البقاء في (التبيين) المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني
للاول، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور
الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز
حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد اجرت العرب
كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول
في المعنى كقولهم جحر ضرب حرب وكقولهم (إني لآتيه بالغدا يا والعشايا) .
والغداة لا تجتمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير وقال في
موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم
وللمجاورة أثر، الا ترى ان كلاما جاورت المنصوب والمجرور حملت على
ما قبلها ولا سبب الا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم
قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة .

حرف الحاء

الحركة فيها فوائد

الاولى، اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله
على ثلاثة مذاهب .

قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي، وسبب هذا
الخلاف لطف الامر (١) ونموض الحال .

قال، ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا
اياها فاصلة بين المثليين ما نعة من ادغام الاول في الآخر، نحو الملل والصفف
والمشش؛ كما تفصل الالف بعدها بينها نحو الملل والصفاف والمشاش فلو كانت
الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم

ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين .

وقال ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو امرنا مذكر امن الطي ثم اتبعناه امر آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطوني الرتبة بعدها لما قلبت واووجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف أدنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لأنه يروم ان يثبتها جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف أقوى صوتا وأقوى حرسا من الحركة فاذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر بالمعادلة الى هنا ترافعت (١) الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة اترافع (٢) ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجل على ان الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها واذا كانت أدنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون

(١) كذا - ولعله - توفت (٢) كذا - ولعله - لتوفى

الساكنة مخرجها مع حروف القم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الأنف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغنى عنها شيئا لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جنى كذا قال الفارسي قال ورأيت معنى بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون مباء في اللفظ وذلك نحو عمير وشمباء في غير وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيدها عن الأنف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التبا سا بها اولى بان تجتذ بها وتنقلها من الأنف الى الفم ، وبما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو أدخل . أستصغر ، استخرج ، قال ابن جنى ١٥ وبما يقوى عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذف لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى اليها ٢٥ من فتحة وكسرة العين التي هي أدنى اليها من العين بعدها ، قال وهذا وان كان من الواضح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين .

احدها ، انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل الي انهم يريدوه و معتدوه ، ألا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف

الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من بعد ونحوه لو وقعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عنده اليهم وحملته عليهم لكانوا امتنا قضيفين وهذا امر لا يظن بهم .

والآخر، ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح

- دليلا على موضع الخلاف لأن هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

قال وقد كنا قلنا فيه قديما قولنا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت

- ١٠ أنها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشأان معاني وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان تتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا للحرف وبقية من بعده في غير ذلك الحرف لاني زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقيله ايضا، ألا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والالف لو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك ان تنسب اليه قبوله اعترض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضممة والواو اذا تبعتهما وهذا تناهى البيان والبروز الى حكم العيان، انتهى .

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن

الخيازي في (شرح الدرر) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا

ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبري فقال في (الباب) الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جنى هي بعده والدليل على الاول من وجهين .

احدهما ، ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالد والجهر
 ٥ والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني ، ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ، واحتج من قال
 ١٠ هي بعد الحرف من وجهين .

احدهما ، انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حازا وليس الا الحركة .

والثاني ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصن الاول لتحركة لا الحاز
 ١٥ بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين .

احدهما ، ان حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمي الحركة
 ٢٠ بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح ان ينطق بالحركة وحدها .

والثاني ، لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق إلا أن الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف ، انتهى .

الفائدة الثانية

- قال ابوالبقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهى ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ، احدهما . ان الحرف له نخرج مخصوص والحركة لا تختص بخروج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين .
- احدها ، ماسبق من ان الحركة ليست بعض الحرف .
- والثانى ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله يكالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى ، وكأنه يشير بذلك الى مخالفة ابن جنى ايضا فانه عقد لذلك بابا فى (الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو والصغيرة .
- والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى اشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر .

نفى الدراهم تنقاد الصياريف

وقوله

- وانى حيثما يسرى الهـوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فانظور ١٥
يريد فانظر ، وقول ابن هرمة يرثى ابنه .

فانت من العوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

- يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها فى الاعراب بها فى الابواب المعروفة من الاسماء الستة والثنية والجمع على احدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف ٢٠ والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركة فى قوله (ومن يتق الله فان الله معه) وقوله (وقد بدا هنك من المئزر) وقوله (فاليوم أشرب غير مستحقب) وحذف الحرف فى قوله (فالحقت انراهم طريق ألاهم) يريد اولاهم وقوله (وصانى العجاج فيما وصنى) . يريد فيما وصانى قال ومن مضارعة الحرف

للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف آخر غير هن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف أدتلك الى الهمزة فقلت، أ، أو، وكذلك الياء في قولك إى والواو في قولك أو، فهذا (كالحركة الى الهمزة فقلت آ آ - وكذلك الثاني في قولك أو والواو في قولك أو، فهذا -) كالحركة ادتك الى صورة اخرى غير صورتها وهى الف والياء والواو في منتزاح والصاريف وانظور وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الامفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطة وحصاة وارطة وحنطة ألا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كأنها هى هى .

وقال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامهاه واغلامهوه واغلامهيه واقتطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واعزه ولا تدعه والهاء في الجميع لبيان الحركة لاضمير، ومن ذلك ان اقدم الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف بفحرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها .

واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة بفحرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد وبحوه ومن ذلك انك اذا اضفت اى نسبت الرباعى المقصودا جزت اقرار الفه وقلها انما فتقول في حبل حبل وان شئت حبلوى وفي الخماسى تحذف الفه البتة كجبارى ومصطفى في حبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك التاني من الرباعى تحذف الفه البتة كقولك في حمزى حمزى وفى بشكى بشكى فاجبت الحركة الحذف كما

اوجبه الحرف الزائد على الاربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد ونظر (١) فحجزت الحركة بين متقار بين كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل و (٢) جيري .

- ومنها انهم قد اجروا الحروف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع روياء في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع روياء فيه خفف، والمتحرك كقوله .

وقام الاعماق حاوي المخترق

فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله .

- ١٠ اصحوت اليوم أم سائقك هر
فحذف احدى الراءين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال وهذا ان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .

- قال وهو عندي اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحق ١٥
فكراهيتهم هذا نحو من امتنا عنهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ردين قال .

- ومن ذلك عندي ان حرفي العلة الياء والواو قد صحافي بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخونة والغيب، والصيد وحول وروع (وان بيوتنا عورة) فيمن ٢٠
قرأ كذلك بفرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدها مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها نحو القواد والحواكة والخوانة والغياب والصيد وحويل وروع وان بيوتنا عويرة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الهياة هو جار مجرى صحة هيؤ لوقيل فاعرف ذلك فانه لطيف

الفائدة الثانية

- قال ابن جنى باب كية الحركات اما ما فى ايدى الناس فى ظاهر الامر فثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست
- ٥ وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين إلفحة والكسرة هى الفتحة قبل الالف المالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التفتخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة وكذلك قام وعاد والتى بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضيا ومثلها الضمة المشمة كسرة
- ١٠ كتحو قاف النقيرو ضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضيا فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس فى كلا مهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة .
- ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالالف المالة والفتفتخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها .
- ١٥ وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث الاعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين .
- احدها ، بين الضمة والفتحة وهى الحركة التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحياة .
- ٢٠ والثانية ، بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى .
- والثالثة ، بين الفتحة والكسرة وهى الحركة قبل الالف المالة نحو روى والعاشرة ، حركة اعراب تشبه حركة البناء وهى فتحة مالا ينصرف فى حابل الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب
- والحادية عشر ، حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهى ضمة المنادى
- وفتحة

وفتحة المبنى (١) مع لاعلى مذهب من جعلها حركة بناء .

التانية عشر ، حركة الاتباع .

الثالثة عشر ، حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشر ، حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا

فانه جيئ بها لتصحح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء .

قال واما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها

فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق

المتحرك بعد سكونه وقال المهلبى فى (نظم الفرائد) .

عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنتين

١٠ فاعراب ثلاث او بناء ثلاث او ثلاث بين بين

ومشهران والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين

وواحدة مذبذبة تردت لدى اخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب ، وحركة بناء ، وحركة

حكاية ، وحركة اتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة

المضاف الى ياء المتكلم .

١٥

الفائدة الرابعة

قال الشريف الجرجاني فى حاشية الكشاف ، الحركة الاعرابية مع

كونها طارئة اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لعان معتورة يتميز

بعضها عن بعض فالأخلاق بها يفضى الى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض

٢٠ الاصلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عمافى الضمير .

الفائدة الخامسة

يقال فى حركات الاعراب ، رفع ونصب وجر او خفض وجزم

وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب فى ذلك ان الاعراب جعلت القاب

مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر
او الخفض من جار وخافض والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو
العمومة والخوذة لانها مشتقان من العم والحال فلما صار الرفع والنصب
والجر والجزم اقبا الاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه اقباب
جعلت اقبابه الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال ابو البقاء العكبري في (اللباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان
الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة
البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس
كالواحد من آدميين اذا اردت تعريفه غلبت (ا) عليه علما كزيد وعمر وولاتسميه
رجلا لا شراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة
البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة على المقرب) اختلف
النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللهبني مرفوع
أم لا على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان
المراد الفرق وذلك يعدده ، ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بداه من
قرينة وتلك القرينة تبينه ، ومنهم من قال يجوز اطلاق اسما البناء على الاعراب
ولا ينعكس .

الفائدة السادسة

قال ابو البقاء العكبري في (اللباب) اختلفوا في حركات الاعراب
هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منها اصل في موضعه
فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة
بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة اصل لغيره ، وذهب قوم الى الثاني وعلته
أن حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للتزول

اذ كان اقوى منه، وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى، وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر.

- ٥. وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قال والا اقوى هو الاول .

الفائدة السابعة

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

- ١٠. قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما أثقل من يميز أفعاله أخبرني بأخف الافعال عليك فقال لا أدري قال أخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في انحراج الضمة الى تحريك الشفتين مع انحراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع انحراج الصوت فمعمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو .

وقال ابن جنى، أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون .

- ٢٠. اذا علمت ذلك فتفرع عليه فروع احدها، اختصاص الرفع بما اختص به والنصب (والكسر - ١) بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فيجعل الاثقل الاقل اقله دورا نه والاخف للاكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل . وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد

من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى، قال الزجاجي
الفعل ليس له الامرفوع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات
اكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل
والخفة .

الفرع الثاني ، اختصاص الضم بما بنى عليه (والفتح والكسر بما بنى
عليه - ١) لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه
ما كان بجوارياء نحو أين وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع
الياء اثقل منه وحده ، والمبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يكن عليه
الاحيث والظروف الستة وغير وأى في بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر .
الثالث ، اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع
فاعطى الأخرى واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا .

الرابع ، قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض
الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فنحى في الغالب عن الضم لثقله اكثر الثقل .
الخامس ، امتناع الجرو الكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا
وفي (البسيط) لاختلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والألف اخف من
الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ونذا حمل الجر على النصب في
في ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على القرب

وقال السخاوي ، في (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات
الضمة لأنها من الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا
حمل على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن الدهان في
(العرة) الضمة والكسرة مستثقلتان مباثنتان للسكون والفتحة قريبة من
السكون بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة
والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع
ثم انهم يستقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول

غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضرب (١) وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير ، وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فيخذ والضممة في عضد ولا تخفف الفتحة في حمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرّك والدرّك .

- وما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه
 يا لسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب
 وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا اطوال لان الواو في طويل
 متحركة وقالوا في جواد جواد فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح
 يقارب السكون ، انتهى .

الفائدة الثامنة

١٠

قال ابن جنى ، باب في مطلق الحركات ومطلق الحروف

اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف
 وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثلته في الفائدة الثانية قال
 ومن مطلق الفتحة قول عنتره (ينباع من ذفرى غضوب جسرة) وقال ابو علي
 اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا .

١٥

وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبعا اذا انخرط من بين
 الصفيين ماضيا وأنشد فيه .

يطرق (٢) حلبا وأناة معا تمت ينباع انبباع الشجاع

فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واوا

٢٠

لأنها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندي ان تكون هذه لغة تولدت
 وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاء منه باض ومصدر كما ذهب
 ابوبكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يظفن اذا جاء صيفا مع
 الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت يفعل في الكلام اكثر من فعلن
 توهه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يظفن

فلوسسات عن مثال ضفن يضمن على هذا القول لقلت فلن يفلن لان العين
قد حذفت قال وبن . ظل الفتحة عندنا قول الهذلي .

بيناً تعنقه (١) الكامة وروغه يوما اتيح له جرى سلفع

اي بين اوقات تعنقه (١) فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا . وحدثنا ابو علي ان

• احمد بن يحيى حكى (خذه من حيث وليس) قال وهو اشباع ليس وحكى القراء
عنهم ، أكلت لحم شاة ، اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفا . وبن اشباع
الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلا عيد والاصل
جلا عد جمع جلعده وهو الشديدا ما ياء مطايق وطيايق فعوض بن النون
المحذوفة وايست . مطلا . ومن مطل الضمة قوله .

١٠ مكدورة جم العظام عطبول كأن في أنيابها القر نقول

واو الثاني فالحروف المخطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف

والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد واين الا ان الاماكن التي يطول
فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لاهن
منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وان يوقف عليها

١٥ عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزية ومقروءة ومخبوءة وانما

تتمكن المدفهن مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأى منشأه وتراخي مخرجه فاذا

أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تمددت بهن نحوه طلن وشعن في

الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها

وعبر المشدد ، ألا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب

٢٠ وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك

اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد .

واما سبب نعمهن ووفائهن ونماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلا نهن

كما جرى سواكن واول المتلين مع التشديد سواكن فيجفون عليهم ان يلتقي

اساكتان حشوانى كلاهم فحينئذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها

(١) كذا - في الاصلين - وفي التاج - تعانقه - فيجعلون

فيجعلون طولها ووقاء للصوت بها عوضا عما كان يجب لائتقاء الساكنين من تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه معلقا وذلك نحو شابة ودابة وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك فكلمتا رسخ الحرف في المد كان حيثئذ محقوقا بتامه وتمادى الصوت به وذلك الألف ثم الياء ثم الواو مشابهة اذا اوفى صوتا وانعم جرسا من اختيها وقضيب بكر انعم واتم من قوص به وتمود الثوب ابعد الواو من اعرق الثلاث في المد وهي الألف وقرب الياء اليها، نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع دون ان يطنى به طبعه وينحط به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شابة ودابة، قال كثير (اذا ما العوالي بالعبيط احمرت) .

وقال

أما سودها فتجلت (١) بياضا وما بيضا فاسوأدت ،

وهذا الهمز الذي تراه امر يخص الألف دون اختيها وعلته اختصاصه بها أن همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدعم فتحملا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وايست كذلك اختاها لانهما وان سكتتا في نحو قضيب بكر وقوص به فانهما قد يتحرران كثيرا في غير هذا الموضع فصارت تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فأعرف ذلك فرقاً .

وقد اجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين لما هو منهما وذلك نحو قوصهم هذا جيب بكر و ثوب بكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت محالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا وذلك ان اصل المد واقواه

(١) كذا ، اوردته ها واعلمه اكتفى بموضع الشاهد ، والافنى هممه وللأرض
أما سودها فتجلت الخ

واعلامه وانعمه وانداه انما هو الألف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ودهمقان في الحكم بها والفتحة بعض الألف فكأنها اذا قدمت قبلها في نحو بيت وسوط انما قدمت الألف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاء تا بعد الفتحة جاء تا في موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف صغيرة مكان ذلك سببا للأنس بالمد لاسيا وهما بعد الفتحة لكونهما اختى الألف وقويتى الشبه بها فصار شيع ونوب نحو امرء شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك .

واما مداها عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به اى ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطلق الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيدا و ضربوا يوم الجمعة او ضربوا قياما فتذكر الحال ، وكذلك الياء في نحو اضربى اى اضربى زيدا ونحوه ، وانما مطلقت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لأنك او وقفت عليها غير مطوية ولا يمكن المدوانت متذكر ولم يكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولا وهدت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال الاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملاته ، ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاء لن ولم يعب مدهن واذا وقعن بعد (١) الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن .

وانذلك قال ابو الحسن ، ان الألف اذا وقعت بعد (١) الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلق للندبة واطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن يتمصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم ، وازيداه ، ولا بد من الهاء في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقاما نحو ، وازيداه واعمراه ، وكذلك اختاها نحو وا انقطاع ظهره و اغلامكيه و اغلامهوه و اعلا مهموه وتقول في الوصل ، و اغلامهوه قد كان كريما ، وانقطاع ظهره هي

والمعنى الجامع بين التذكر والاندبة قوة الحاجة الى إطالة الصوت في الموضوعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كما أنه هو الملقوظ به فتمت هذه الأحرف وان وقعن اطرافا كما يتمن اذا وقعن حشوا لا وان حرفا عرف ذلك ،

- وكذلك الحركات عند التذكر يمطن حتى يفين حروفا فاذا صرنا بحرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطن ايضا حيثما كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتاى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة أتى أى أنت عاقلة ومع الضمة قمتواى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجرى الصوت في الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدى وفي منى وفي هل هللى وفي نعم نعمى وفي لام التعريف من الغلام مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج الى حركة بخرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافي ١٥ المطلقه الى الكسر كقوله (وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل) .

- وقوله (لما قول برحانا وكان قدى) ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفنى ، يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفنى وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو ١٠ الساكنتان بعد الفتح نحو اى وكى ولو واو كسر نحو ، قمت كى كى تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لا لتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعاء وسرا ، .

وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يارجل فان تذكرت على

هذه اللفظة مطلت الصمة واوا فقلت شموا .

ومن العرب من يقرأ (اشتر وا الضلالة) بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستند كرا قلت على من ضم اشتر ووا و على من كسر اشتر وى و على من فتح اشتر وا ، وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر .

مهم بطاتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام
فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمى وكذا الوقف
على منهم الحكام منهمى وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت
وهوا لأنك كأنك رأيت فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول
والاول على الثاني لأنك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظيره .

وكما جاز شيء من ذلك عند وقفه التذكري جازى القافية البتة على
ما تقدم وعليه يقول بحبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرها
فقال من القوم قال منى .

(التاسعة) فى انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، قال
ابن جنى الاول منهما ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائبة عنه ودليلا
عليه كقوله .

كفك كفف لا تليق درهما جود او اخرى تعط بالسيف الدما
يريد تعطى وقوله (واخر صفوان متى يشأ بصير منه - ١) وقواه ،
(دوامى الايد بنحيطن السريحا) ومنه قواه تعالى (يا عباد فاتقون) وهو كثير فى
الكسرة وقد جاء فى الضمة منه قواه .

ان الفقير بيننا قاض حكم ان يرد الماء اذا غاب النجم
يريد النجوم تحذف الواو وانا ب عنها الضمة او قوله (حتى اذا بليت
حلاقيم الحاق) يريد الخلق وقال الاخطل .

كسع ايدى مشاكيل ، مثابة (٢) يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (ويمح الله الباطل - ويوم يدع الداع - وسندع الزبانية) كتب ذلك بغير واو دليل في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف ، قال (مثل النقاء ليدء ضرب الطلل) يريد الطلال ، ونحو منه قوله .

- ألا لا بآرك الله في سهيل إذا ما الله بآرك في الرجال
فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله . (أو القامكة من ورق الحمى)
لأنه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابت فحذف الالف ، وقال الشاعر .
فلست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوأني
يريد بلهفا .

- ١٠. والثاني منها ، وهو انا بة الحرف عن الحركة في بعض الآحاد وهي الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات (على الحركات - ١) في نحو مستراح والصياريف وانظور لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منقص منها .

- (العاشرة) في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جنى هو على ضربين . احدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .
فالاول قسيان احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخر ان مختلفان فيكون الحكم للطارئ منها على ما مضى فالمتفقان . نحو هم يغزون ويدعون اصله يغزون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفتها الضمة الاصلية في الزاي لظروء الثانية عليها ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين

الأتراك تقول في العين المكسورة ينقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون، نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم لكسرتها او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضممتها في يغزون تقدير او حكا ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئونة فكسرة ميم مئونة غير كسرتها في مئة اعتبارا بحل المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال، يا حار، اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعيا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيها على يا حار تقدير او حكا.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في صنوان وقنوان .
وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون .

واما المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت اياء استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزت كسرتها لطروءها عليها فصارت يرمون ويقضون .

وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزت ضممتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين أنهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا أمروا ونحو اغزى ادعى فكسروهم مع ضمة التالث وضمهم مع كسرتهم يدل على قوة مراعاتهم لاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر .

ومن المتفقة حركتاه، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتدوا حمر وهو مشتد ومجر واصله مشتدد ومجرر فاسكنت الدال والراء

الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الأتري ان اصله هنا مشتد ومحمر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم تقل ذلك وصرح في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة فيه تقديرا ووهما .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، الأتري الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزون الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واو الانضمام الزاي قبلها فتقول للمرأة ، انت تغزون فيلبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الأتري الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحتان اللتان انماهما في التغيير محولتان على الضمة مع الكسرة .

فان قيل ، قد يقع اللبس ايضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال أتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للمرأة انت ترمين وجمع النساء انتن ترمين .

قيل ، انما احتمال هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمال .

ووجه الضرورة ان اصل اتم تغزون تغزون فالحركتان كما ترى متفتتان .

وكذلك أنت ترمين اصله ترمين فالحركتان ايضا متفتتان فاذا
اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثاني واسكنت المكسور الاول
ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بجاه كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس
فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها
فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلها وجدت الى رفع
اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ولما لم تجد اياه طريقا في موضع آخر احتملته
ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثاني ، مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقواه .
وقال (اضرب الساقين امك هابل) ، اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها
على حد من قرأ (فلأمة الثلث) فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة
الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا تراك
لا تقول ، قدراك ، واسعة ولا عدلك ثقيل ولا ابتتك عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ
قراءة الكسائي بما أنزلك وقياسه في تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين
فتقول بما أنزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفاً والتي كسرتها على لام أنزل وقد
كانت مفتوحة فغابت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما أنزل اليك فالتقت
اللامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى (لكما
هو الله ربي) .

ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة انه سمع (دعه في حرمه) وذلك
انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة واعقب
منها ضمة .

ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد
ابن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خاون الى أعرابي كان يا فنه (أف
انسوءة تنتنه) قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الي ههنا اسمع ما تقول
تات وما في هذا ارادت استفهام انكارا في السؤة انتنه فاقمت فتحة اتن على
كسرة

والسكون عبارة عن خلوا العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أى ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن ، فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو وإذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهى من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحها وينخفض عند كسرها وينجزم عند سكونها ، وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لأنها لا تكون الا بسبب وهو العاقل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

١٠ قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركه محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهى تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة .

الثانية عشرة ، قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اختلف النحاة فى الحركات الثلاث أهى ماخوذة من حروف المدواللين ام لا ، فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضممة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والياء فى ماخوذ من الاول .

٢٠ وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبع وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم ، انتهى .

الثلاثة عشرة ، قال في (البسيط) تمكن النطق بالحرف اقوى من
تمككه بالحركة .

الرابعة عشرة ، الاصل في تقدير الحروف ان يقدر ساكتا لان
الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيوييه في شاة ان
الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لاشوهة بالفتح وفي دم ان وزنه
فعل بالسكون لافعل بالتحريك .

الخامسة عشرة ، الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي
المؤنث بغيرها ، نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة
مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جزي في النسب كتحتم الف مصطفى
لا كتخيير الف حبل المشاركة لها في عدد الحروف .

١٠

قال في (البسيط) فان قيل ، لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم
تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالر باعي ولا شك في لحوها نحو سقيرة .

قلت ، محن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف الرابع في كل حكم
بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة ، قال ابو البقاء في (التبيين) اعلم انهم لا يريدون
بالحركة المنقولة في الوقف في نحو ، هذا بكر ومررت ببكر ، ان حركة الاعراب
صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها .

السابعة عشرة ، قال ابن يعيش - كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف
الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف
اصوات وانما رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف
حركة وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما
دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فائدة

قال بعض شراح الجمل ، السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي الى

التسلسل فلماذا لا ينبغي ان يسأل لاي شئ انفردت الاسماء بالجر وانفردت
الافعال بالجزم، وانما ينبغي ان يسأل عما كانت يجب فامتنع وهو خفض
الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله
تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وجزم الاسماء التي لاتنصرف وذلك
• انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكمها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل
كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على
النصب ويكون الاسم الذي لاينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه
ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة
لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض
ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او للاستحقاق والافعال
لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذ لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها
خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ولذلك
لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين
فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال
١٥ بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في (المنى) أقاعدت السادسة ، انهم يعبرون عن الماضي
والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه
٢٠ • شاهد حاة الاخبار نحو (وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) لان لام الابتداء
للحال ونحو (هذا من شيعته وهذا من عدوه) ادليس المراد تقريب الرجلين
من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذ وانما الاشارة كانت
اليها في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقه ابلد ديت فاحيينابه الارض) ألا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب تبدوا ولا قطعاً
ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير كما ماء، ومنه (ثم قال له كمن فيكون) اى
فكان (ومن يشرك بالله فكأثماً ثاراً من السماء فتخطفه الطير) وتهوى به الريح
في مكان سحيق) .

- ٥ (ونريدان نحن على الذين استضعفوا) الى قوله (ونرى فرعون وهامان)
ومنه عند الجمهور (وكلبهم باسط ذراعيه) اى يبسط ذراعيه بدليل وتقليبهم
ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل
الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) الا ان هذا
على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارى وفى الآية الاولى حكيت الحال
الماضية .

١٠

ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايامض
ولولا حكاية الحال فى قول حسان (يعيشون حتى لا تهر كلابهم)
لم يصح الرفع لأنه لا يرفع الا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى (حتى يقول
الرسول) .

١٥

الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع ، منها سروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعلا
او مفعولا والا اول له نظير يحتمل عليه والآخر ان مثلان لم يجيئا ، ذكره ابن
جنى .

٢٠

ومنها ، فم اصلها فوه بزنة فوز حذف الهاء اشبهها بحرف العلة لخفائها
وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة ببقية الواو اى هى
عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها العا لتجر كها بحركات الاعراب
وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخواه فى نحو عصا ورعى فتحذف

الالف لا لتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير
فلا كان القياس يؤدي الى ما ذكره ابدلوا من الواو ميما لأن الميم حرف جلد
يتحمل الحركات من غير استتقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ، ذكره ابن
يعيش .

ومنها ، الف ككلا وليست زائده اثملا يبقى الاسم الظاهر على حرفين
وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا .

ومنها ، مذهب سيبويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما
ابدلت منها في بنت واخت واقفا للتأنيث ووزنها فعلى كذكرى ، وذهب
الجرمي الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما في ككلا والوجه الاول لأنه
ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان تاء التأنيث تكون حشوا في كلمة ذكره
ابن يعيش .

ومنها ، قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان
الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هي حروف
الاعراب ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين ، قال والذي يدل على
صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب
فان كل معرب في كلامهم ليس له الاعراب واحد وما ذهبوا اليه لانظير
له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير
اولى من المصير الى ما ليس له نظير .

ومنها ، قال ابن الانباري ، ذهب البصريون الى ان الالف والواو
والياء في الثنية والجمع حروف اعراب ، وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو
الاعراب ، وقد افسده بعض انحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب
بغير حركة ولا حرف وهذا لانظير له في كلامهم .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المعنى) صفة اسم لا المبني يجوز فتحه
نحو ، لا رجل ظريف في الدار ، وهي فتحة بناء لأن الموصوف والصفة

جعلها كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لاعايبهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبينا معها لأنه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظيره .

ومنها ، قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفتم يا و عوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اى اقصد تحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل لعرايه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكفى لا يكون تأكيدا للظهور فى شئ من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائر وقال ابن جنى فى الخصائص ، اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظر وذلك

على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل ابلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو للأنس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظر ألا ترى الى غزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وياؤه اصلان احتجت الى التعليل بالنظر فنعمت ان يكون فعولا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعلية لوجود النظر وهو عفرية ونقرية .

وكذلك قال ابو عثمان فى الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا فى افعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) فجعل عدم النظر ردا على من انكر قواه فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فانك تحكم مع عدم النظر وذلك قولك فى

الهمزة والنون من انداس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما اتفعل وان كان هذا مثلا لانظيره وذلك ان النون لامحالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شئ على فعلال فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة فقد يرد في ذلك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين . وفي اول الكلمة همزة ومثي وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما على اتفعل وان كان هذا مثلا لانظيره فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كقول عنتر فالدليل يقضى بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل .

وقال ابن يعيش، ذهب المبرد الى ان نحو لاسلمين لك ولا مسلمين لك .
ومعربان وليسا بمبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش، وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلوين ، قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش، يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظيره في كلام ولهذا لم يدكر سيبويه دئل في ابنة الاسماء لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير معمول عليها في الابنية .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية، الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو ساروسمار فان السمار المتحدثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقده ابن جنى بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احدها فينبغي حيثئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقبلها لغشا وذلك كواو ورتل انت فيها بين ضرورتين . احدها ان تدعى كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والاولا توجد في ذوات الاربعة الامع التكرير نحو الوصوة والوحوة وضوضيت وقويت

١٠

والانحرى ان يجعلها زائدة اولوا والاولا تزداد اولافاذا كان كذلك كان ان يجعلها اصلا اولى من ان يجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعنى حال التضعيف فاما ان تزداد اولافان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ودمثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الازيدا احد عدلت الى انصب لأنك اذا رفعت لم تجد قباه ما تبداه منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غير ، انتهى .

٢٠

وقال ابن اياز، في نحو فيها قائما رجل، ابو الفتح يسمى هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح لحمل على احسنهما .

وقال ابن يعيش، انما امتنع العطف على عاملين عند التحليل وسيبويه

لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجوز ان يتسلط على عمل الجرف فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين حيث جعلوا بحريضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفًا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ويخفضون قاعدا بالعطف على قائم المحفوض بالباء ويرفعون عمر وابعال بالعطف على اسم وابل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله .

فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف على عاملين .

قيل ، لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو (وبلدة ليس بها أنيس) اى وارب بلدة وقولهم في القسم (الله لا فعلان) وقول رؤبه لما قيل له كيف اصبحت (خير عاكاك الله) اى بخير .

وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس بيديد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين .

واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة .

حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذى اعطى الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جنى بابا في الخصائص ، قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظى وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوى

- وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لئلا تقع علامة التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف، ثم أنهم قالوا فى النسب الى علباء علباوى والى حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب فى حمراوى لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا فى الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا فى كساء وقضاء كساوى وقضاوى فابدلوا الهمزة واواحملاها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوى لأنها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث ثم انهم قالوا من بعد فى قراء قرأوى فشبها همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشياء لفظية يحمل احد ها على ما قبله تشبها به وتصوراله واليه والى نحوه او ما سيبويه بقوله وليس شىء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهها وعلى ذلك قالوا ١٥ صحراوات فابدلوا الهمزة وارا لئلا يجمعوا بين علمى تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علبا وان حملا بالزيادة على حمرا وان ثم قالوا كسا وان تشبيها له بعليا وان ثم قالوا قرا وان حملاه على كسا وان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجه اهلها الى التصرف بها والترجح فى اثباتها ٢٠ لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المشور والشعر الموزون والخطب والسجوع والقوة احساسهم فى كل شىء شىءا وتخييلهم ما لا يكاد يشعربه من لم يأنف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء للشبه اللفظى نحو احمر (واصفر -) و اصرم واحمد وتألأب وتنضب علمين لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل فخذفوا

التنوين من الاسم لمشايبته ملاحضة انه في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية، انتهى .

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل

ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير منصرف وان لم يكن له فعلى

- لأن مالا ينصرف من فعلا ان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط .
- وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلامتقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد اميلت .

قال سيبويه لو سميت بكلا وتنت لقلب الالف ياء لأنه قد سمع فيها

- الامالة والامثلة ان تكون منقلبة عن واو لأنها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت كسرة الكاف .

وقال السخاوي (في تنوير الدياجي) سأل سيبويه الخليل عن رمان

فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به .

قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على

- ١٥ الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون .

وقال ابن يعيش القياس يقتضى زيادة النون في حسان وان لا ينصرف

حملا على الاكثر .

وقال الشلوبين المحذوف من ذوياء او واو لأن الغالب على الاسم

الثاني المحذوف منه لانه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واو واغلب

- ٢٠ فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حرفين ان يحكم على

ذويان المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما لأنها اكثر من غيرهما وان كانت

يمكن ان يكون المحذوف منه هاء .

وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون

ولا جمع بها اذا كانت جموالة على غيرهما مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو

تدمان

ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لأن موته ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازة هو بعد ذلك ، وتوجيه شدوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلا نة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا .

- وقال ايضا الألف المجهولة الاصل من التلاشي اذا لم تمل تقلب في الثنية واوا واذا اديلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا اذا نحو العشاء في العين فحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذوا الاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه قال فان جهل امر الامالة اعنى وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن الياء لأن الاكثر زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن الياء لاعن الواو لأن الياء اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مرهيان ، انتهى .

- وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضممار الخبر اكثر من اضممار الفعل والحمل على الاكثر اولى .

- وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف تنصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن ارجح لأنه اذا ترددت الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لأن عوامل الاسماء هي الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الجمل على اضمار فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها .

٥ فان قيل، توافق الجمل يعارضه أنك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتاج الى تقدير شيء .

فالجواب ، انه اذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والجمل على الكثير اولى . وقال ابن فلاح في (المعنى) لام ذى بمعنى صاحب ياء على الاصح حملا على الأكثر فيما عينه واو .

١٠ وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل الياء من هذى وانما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الاضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيبويه ولا اعلم احد ا يضمها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هذه هند .

٥ وقل ايضا الياء الثانية (١) في قوقيت وضوضيت اصل لأنها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لو وقعها رابعة على حد اغزيت وادعيت .

٢٠ فان قيل ، فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعيت . قيل ، او قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زوات وقلقت اكثر والعمل انما هو على الاكثر ، وقال الميم من منيح اسم ببد زائدة وانون اصل لأن زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا

والعمل انما هو على الاكثر .

وقال الماتقى فى وصف الباء فى ألا المفتوحة المشددة حرف تحضيض

وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء

لأن بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لأنها لم تبدل الا فى

• ماء وامواء والاصل ماه وامواه وفى اهل قالوا آل والاصل آل فسهلوا

الهمزة والهاء قد ابدات من الهمزة فى إياك فقالوا هياك وفى ارحت الماشية

قالوا هرحت وفى ارقت الماء قالوا هرقت وفى اشياء غير هذه فالجمل على

الاكثر اولى .

وقال ابوحيان فى شرح (التسهيل) الى اما أن تقترن بما بعدها قرينة

١٠ تدل على انه داخل فى حكم ما قبلها او خارج عنه فان اقترن بذلك قرينة كان على

حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لا يدخل فى حكم ما قبلها

وهو الصحيح لأن الاكثر فى كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها

فى حكم ما قبلها فاذا عرى عن القرينة وجب الحمل على الاكثر .

الحمل على المعنى

١٥ قال فى الخصائص ، اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب

نازح فصيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشورا ومنظوما كتأنيث

المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد فى الجماعة والجماعة فى الواحد

وفى حمل التانى على اعظم قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا

وغير ذلك .

٢٠ فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى)

اى هذا الشخص (فمن جاءه دو عظة من ربه) لأن الموعظة والوعظ واحد ،

(إن رحمة الله قريب) اراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) وقولهم

دهبت بعض اصابعه ، أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى وبعض

الاصابع اصيغا ، وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى
وانشدوا .

اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب
ذهب بالخوف الى المخافة وقال .

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت

أنث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمر و انه سمع رجلا
من اهل اليمن يقول (فلان لغوب جاءه كتابي فاحتقرها) فقلت له أ تقول
جاءه كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحق وقال .

لو كان في قباي كقدر قلامة حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤنث كاتان
وأتن وعناق وأعنى لما كان الرسول هنا اتما يراد به المرأة لأنها في غاب
الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا
ذهب بالتأنيث الى الريشة ، وقال .

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
انت الشخص لأن اراد به المرأة وقال .

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قباثلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قباثلها واما قوله .

كما شرقت صدر القناة من الدم

فان شئت قلت انت لأنه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة

قناة وقال .

لما أتى خبر الزبير توارضت سور المدينة والجبيل الخشع

وقال (طول الليالي اسرعت في نقضي) وقال تعالى (ومن يقنت

ممكن لله ورسوله) لأنه اراد امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم (هو احسن الصبيان واجمله) افراد

الضمير

الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو احسن قتي في الناس) وقال ذوالرمة .

ومية احسن الثقلين وجهها وساقفة واحسنه قد الا

- فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى (ومن الشياطين من يغوصون له) فحمل على المعنى ، وقال تعالى (ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه) فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ، منه قوله تعالى (ألم ترالى الذى حاج ابراهيم فى ربه) ثم قال (او كالى مرعى قرية) قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كأنه قال ارأيت كالى حاج ابراهيم او كالى مرعى قرية يخاف بالثانى على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس .

١٠. الازممت بسباسة اليوم أنى كبرت وان لا يحسن السرا مثالى
بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لأنه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال الازممت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله .

١٥. ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورحماً
اى وحاملاً رحماً ، فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه ، وكذا قوله (علفتها تينا وماء باردا) اى وسقيتها ماء بارداً ، وقوله .
تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه ان مولاه تاب له وفر
اى ويفقأ عينيه .

٢٠. ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ايس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) لما كان في معنى الافضاء عداه بالى ، ومثله قول الفرزدق (قد قتل الله زياً داعى) لأنه في معنى صرفه وقول الاعشى (سبحان من علقمة الفانح) علق حرف الجر بسبحان

وهو علم لما كان معناه براءة منه .

وقال ابن يعيش فان قيل قررتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما، من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا .

فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون افظه والتقدير اشير اليه او انبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الافعلت كلام محمول على المعنى كما انه قال ما انشدك الافعلك اى ما اسئلك الافعلك ومثل ذلك ، شراهرذا تاب ، واذا ساغ ان يحمل شراهرذا تاب على معنى النفى كان معنى النفى في نشدتك الله الافعلت اظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول الالاد لالتما عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله (وانما يدافع عن احسابهم انا او متلى) والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الانا .

وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما يطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت اقام زيد ام تعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ما بعد علمت ليس استفها ما بل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو (على حين عابت المشيب على اصبا) اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة .

وقال الزمخشري في الاحاسي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذ هوب مذ هب ما اغر بوابه على السامعين من امثالهم ونوادير الغازهم واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم اعنة فصاحتهم كيف شاءوا وبيان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياتجى) هذا الكلام
مما عدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفانى الفصاحة وتفننا
فى العبارة وليس من قبيل الالغاز.

وقال ابو على هو كقولهم، شرأهرذا ناب، معنى فى ان اللفظ على معنى

والمراد معنى آخر لان المعنى ماأهرذا ناب الاشر .

قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الافعلت اقيم

مقام الافعلك، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو متروك اظهاره، قوله .

أبا حراشة أما انت ذا نقر فان قومى لم تأكلهم الضبيع

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اى لان كنت

فى نفر وجماعة من أسرتك فان قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز

عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولاحذفه مع المكسورة وقال الزمخشري

من المحمول على المعنى قوهم حسبك (يتم - ١) الناس وانما جزم به كما يجزم بالامر

لانه بمعنى اكفف وقوهم ، أتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه لانه بمعنى ليق الله

امرء ووليفعل خيرا .

وقال ابو على الفارسى فى (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام فى

النهى على المعنى دون اللفظ حيث او حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى

ولا فساد فيه وذلك نحو قوهم شراهر ذانا ب، وشىء جاء بك وقوله (وانما يدافع

عن احسابهم انا او مثلى) وقوهم قل احد لا يقول ذاك وقوهم نشدتك الله

الافعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤد الى فساد والتباس

فان الحمل على المعنى حيث يؤدى الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه

قواه مررت بزید وعمرو اذا مر بهما مرودين ما مررت بزید ولا بعمر وفننى

على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا

منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما

ولما كان قوله ما مررت بزید وعمرو لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى

مرودا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله
ما سردت يزيد او عمر وما سردت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا .

قاعدة

اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ
وعال ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فمخفى راجع الى مراد
المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك
اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق وبأنه لو عكس لحصل تراجع
لانك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لان العول على المعنى لفصل
الابهام بعد التبيين .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى
لم تكدر تراجع اللفظ لأنه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه
لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه
قد جاء منه شئ قال (رؤس كبير بهن ينتطحان - ١) .

وقال ابن الحاجب، اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا
حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يتعدى (٢) الرجوع
اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى اقوى الرجوع الى الاضعف .
واعترض عليه صاحب (البسيط) بان الاستقراء دل على ان اعتبار
اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارد دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون
قليل الموارد اقوى من كثير الموارد .

قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل
كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى (خالدين فيها ابد اقد احسن
الله له رزقا) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس
بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .
وقال الامام ابو الحسن الامدى فى (شرح الجزولية) العرب تنكره

(١) كذا - وفى - ي - رؤس كثيرة ينتطحان (٢) اصل - يبعد . الانصراف

الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيمهم فكذلك يكرهونه في الفاظهم وانشد .

- اذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكذب اليه بوجه آخر الدهر ترجع
 واذك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد
 ومعنى مجموع كمن واخواتها واذك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد
 القطع في النعوت قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا قلت ما اظن احدا
 يقول ذلك الازيذا فالنصب اجود على انه بدل من احدوا ما الرفع على انه بدل
 من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع
 الاثر مع وجود العين .

١٠ حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع ، منها قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف
 اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل تقيضه
 وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة
 كالتنوين .

- وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي مذكورها افعل على فعال
 الابعفاء وابعف وبعاف .

- قال في (البسيط) واذى حسن جمعها في قوله تعالى (سبع عجاف)
 حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ،
 وقال ابن جنى في (الخصائص) كان ابو على يستحسن قول الكسائي في قوله ،
 (اذا رضيت على بنو قشير) انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت يعلى
 ٢٠ حملا للشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في
 المصادر كثير افعال كانوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر ، وقال ابن
 اياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد
 منهما ينا في الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما .

قال وقد ذهب ابوسعيد السيراني الى ان لام الامر انما جزممت لان الامر للخاطب موقوف الآخر نحو اذهب بفعل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لاني النهي من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للباهات والافتخار كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي تقيضة رب لان رب للتقليل والتقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظرير يجري مجرى ما يجانس .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما كسرت النون في المثني لسكونها وسكون الالف قبلها والكسرة تقيض السكون فاردوا ان يأتوا بالشيء الذي هو تقيضه لان الشيء يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلي في (الروض الأنف) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة .
 ١٠ وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في (تذكرة) قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على تقيضه وهو قط كما قيل في كم ، وقال ابن النحاس في (التعليقة) لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه تقيض وحكم التقيض ان يجري على تقيضه .

وقال ابن فلاح في (المعنى) الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده وقال الجار بردي في (شرح الشافية) بطنان فعلان لافعال لانه تقيض ظهر ان لان ظهر انا اسم نظاهر الريش وبطنانا لباطنه وظهر ان فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للتقيض على التقيض ، وقال ابن هشام في (تذكرة) هذا باب ما حملوا فيه الشيء على تقيضه وذلك في مسائل ، الاولى لا النافية ، حملوها على ان في العمل في تحولا طالعا جبلا حسن ، الثانية ، رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاه الكسائي ، الثالثة ، فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليله قوله ،
 لاه

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عنى ولا انت ديا في فتخزوني ،
قال ابن هشام وهذا مما خطر لي ، الرابعة ، نسي علقوها حملا على
علم قال ، .

ومن أتم انا نسينا من اتم وريحك من أى ريح الا عاصر

- ٥ الخامسة ، خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لا نه وزن تقيض (١) المرعى والمنقى (٢) قال وهذا لما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا على خلاف باب زبالة وفضالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف ، قال وهو محل نظر .

السادسة ، جيعان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملآن لان

- ١٠ باب فعلان للا متلاء .

السابعة ، دخل حملوها على اخرج بجا وءا بمصدرها كصدره فقالوا

- دخولا تكروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة فلاحمل .
الثامنة ، شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرته واه وبه قاله
ابن خالويه في الطارقيات .

- ١٥ التاسعة ، قالوا بطل بطل حملا على ضده من باب الصنائع كنجرجارة .
العاشرة . قاوامات موتانا حملا على حيوانا لان باب فعلان للتقلب

والمتحرك

الحادية عشرة كم الخبرية حملوها على رب في لزوم الصدرية لانها

تقيضتها .

- ٢٠ الثانية عشرة ، معدول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على تقيضه وهو
الايجاب قاه الشلوين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم المعمول على
ما ضرب زيد الا انه ايضا تقيضه الايجاب وايس بشيء لانه لا يازم اعتبار
التقيض .

الثالثة عشرة ، قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك وانما

قالوا فلما تقولون ذلك لان قلما تكون للنفي، انتهى .

وقال في موضع آخر من تذكرته كما يحملون الإنظير على النظير
غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً مثل لا النافية للجنس حملوها على
إن وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات
وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كانت صفة للؤنث
وكان في معنى فاعل ان لا تدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقرة رغوت (١)
لأنهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة
ادخلوها في عدوة وقالوا إغدايا والعشايا بجمع غدوة وغداة على فعالى وحكه
ان يقال فيه ، غداة وغدوات وغدوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهي
في مقابلتها لأن الغداة اول النهار كما ان العشية آخره .

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان، لا يضاف ضارب الى فاعله لأنك لا تضيفه
اليه مضمراً فكذلك لا تضيفه اليه مظهراً قال وجازت اضافة المضممر الى الفاعل
لما جازت اضافته اليه مظهراً .

قال ابن جنى، كأن اباعثمان انما اعتبر في هذا المضممر فقدمه وحمل عليه
المظهر من قبل ان المضممر اقوى حكا في باب الاضافة من المظهر وذلك ان
المضممر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر واذلك لا يجتمعان في
نحو ضارب بانك وقاتلونه من حيث كان المضممر بلفظه وقوة اتصاله وشاها
للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الاتراك
٢٠ اتبعت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدان فلما كان المضممر مما يقوى معه
مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه .

ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت
الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضممر نحو رأيتك ومررت بك وانما
كان هذا الموضع للمضممر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضممر عارياً

من الأعراب وإذا عرى منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لأن باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمرة في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امرا غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمرة اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمرة في باب الاضافة من حيث كان المضمرة هو الاصل في مشابهته للتثنية والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متأصل في الاعراب لانه في البناء فاذا بدتهك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى .

١٠ . وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي اراه ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجرح في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه الجرح تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به وجه الحال بينهما الاتراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تماموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلثه ربعه وفي قولهم سب سبا وكل كالا واجر واغير اللازم مجرى اللازم في قولهم لجروري (١) وهو الله وهي التي فعلت وقواه (فقلت أهي سرت أم عادني حلم) وقوله (ومن يتق فان الله معه) اجرى تق في مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى (ليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى) فاجرى النصب مجرى ارفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجرح في التثنية والجمع وحمل الجرح على النصب فيما لا ينصرف

وشبهت الياء بالالف في قوله (كأن أيديهن بالقاع القرق) وحملت الالف على الياء في قوله .

إذا المعجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله (قد ضمنت ، إيأهم
الارض) والمتصل موضع المنفصل في قوله (الأيمجاورنا الاكديار) وقلبت الواو
ياء استحسانا لاعتق قوة علة في نحو غديان وعشيان وايض اياح وقلبت الياء
واوا استحسانا لاعتق قوة علة في التقوى والبقوى والرعوى والفتوى وقولهم
عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض وهندوا واتبعوا
الاول الثاني نحو أقتل أدخل أخرج ، فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء
فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تشبيها لها وتعميما
لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون
محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب
في قولهم هذا الحسن الوجه حملاه منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا
قولهم يا اميمة الا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا
الفتحة بحالها اعتبار الفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك قولهم
اجتمعت اهل اليامة اصله اجتمع اهل اليامة ثم حذف المضاف فانث الفعل
فصار اجتمعت اليامة ثم اعيد المحذوف فافر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل
اجتمعت اهل اليامة .

قال ومن غلبة الفروع الاصول اعراهم في الاحاد بالحركات
وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك
وهنيك فان ابابكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا القدر توطئة
لما جمعوه من الاعراب في الجمع (والتثنية - ١) بالحروف وهذا ايضا نحو آخر
من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملاه على

(١) من الخصائص .

ذلك في التثنية والجمع .

فأما قولهم أنت تفعلين فانهم إنما اعربوه بالحرف وان كان في رتبة الآحاد والاول من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب ما فوته فصار لذلك الاقوى كأنه الاصل والاضعف كأنه الفرع .
ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجا وزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يتز .

ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا

- ١٠ معزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبل وسكري .
ومن ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة فقالوا تحوى كما قالوا شقوى وحذفوا النون الاصلية في قوله .
(ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل) وقوله (كأنها ملآن لم يتغيرا) .

وقوله (غير الذي يقال ما كاذب) كما حذفوا الزائد في قوله (وحاتم

- الطائي وهاب المئى) وقوله (ولا ذا كرا لله الا قليلا) .
١٥

ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي انأى

عنه ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا حمرا وان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب

- ٢٠ ما لا ينصرف نعم وتجا وزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها على اعمل فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللفظة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها ، وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل

المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

حرف الخاء خلع الأدلة

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنى في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا أي إنسان إنسانا ورجل رجلا الأتراء كيف جرد من من الاستفهام ولذلك أعربها ونحوه قولهم في الخبر مردت برجل أي رجل بجر د إيا من الاستفهام أيضا وعليه بيت الكتاب (والدهر أيتما حال دهاير) أي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهاير أي متلون ومتقلب بأهله وانشدنا أبو علي .

الاهيما مما لقيت وهيا وويحالم الق منهن ويحما

واسماء ما اسماء ليلة ادبلت الى واصحابي باي واينما

قال بجر د أي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حاتها فاما قوله واينما فكذلك أيضا غير ان لك في اينما وجهين .

احدهما ، ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة أيضا فالجمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر ، ان تكون فتحة النون من اينما فتحة التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضر موت وبيت بيت وحيثه يقدر في الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان .

أثور ما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجاه ذات القرنين

فقوله أثور ما فتحة الراء منه تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضر موت واو كانت فتحة اعراب لوجب التثوين لاجالة لانه مصروف

وينيت

وبنيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام في أثورما .

واخبرنا ابو على ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى (انه لحق مثل ما انكم تنطقون) الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة لحق ، وما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو على .

أنى جزوا عامر اسوء ا بفعلهم ام كيف يجزوتى السوء من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان أنف اذا ما ضن بالبن

فأم في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام .

١٥

ومن ذلك كاف الخطاب للذكر والمؤنث نحو رأيتك هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك وابصرك زيد او انت تريد ابصر زيد او ليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم، أرايتك زيد اما صنع ، وحكى ابو زيد، بلاك والله وكلاك، اى بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده .

٢٠

قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الانسان هو مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية .

قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه بانك لما ذكر ، قيل
 التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت
 فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب
 بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان
 • والمقصود إعظام الملوك بان لا تبتذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين
 ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا اخوتك والالف في قاما
 اخواك والنون في (ويعصرن السليط أقر به) كلها مخلوطة من معنى الاسم
 مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه (ألا انهم يشنون
 ١٠ صدورهم) فالأ هذه فيها شيعان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا
 خلصت افتتاحا لغير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى
 (ألا يسجدوا لله) وقول الشاعر .

الاياسنا برق على قتل الحمى لهنك من برق على كريم
 ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت
 ١٥ موضع مع خلصت للاجتماع وخلصت عنها دلالة العطف نحو قولهم (استوى الماء
 والخشبة) وجاء البرد والطيالسة .

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت
 في جواب الشرط خلصت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقسم
 فاننا اقوم .

ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة كقولك هاك
 ٢٠ وهاك فاذا لخصتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف
 وتفتح هي ابدا وهو قولك هاءك وهاءك وهاء كما وهاءكم .

ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيه او نداء في نحو يا زيد ويا عبدا لله
 وقد نجد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى (أيا اسجدوا) كأنه قال

وقول ابي العباس انه اراد الايا هو لاء اسجد وامر دود عندنا وكذلك قول العجاج (يا دارسلي يا اسلمي ثم اسلمي) انما هو كقولك ها اسلمي ، وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جنى في هذا الاصل ، وقال شيخه ابو علي في (التذكرة) وقال ابو البقاء في (التبيين) . اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان .

حرف الراء

الرابط

- ١٠ يحتاج اليه في احد عشر ، موضعا (الاول) جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تأتي (في الفن الثاني الضوابط في المبتدأ - ١) (الثاني) جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير (الثالث) جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير . (الرابع) جملة الحال و رابطها اما الواو والضمير او كلاهما . (الخامس) المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت

١٥ اخاه .

(السادس) (والسابع) بدل البعض وبدل الاشتغال ولا يربطها الا الضمير نحو (عموا ووصوا كثير منهم) (عن الشهر الحرام قتال فيه) وانما لم يحتاج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك .

- ٢٠ (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير . (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو (فمن يكفر منكم فاني اعد به) .

(العاشر) العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وتعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو (وانه كان يقول - ففيهما) (وأنهم

ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا) .

(الحادى عشر) الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرًا .

قاعدة

اذا قلت مردت برجل حسن الوجه ففى الرابط ثلاثة اقوال .
احدها، قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اى وجهه فربطت كما
ربطت الاضافة الثانى ، قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث
قول الفارسي وتبعه ابن الخيازان انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن
هشام فى تذكرته .

قاعدة

قال الشلوين فى (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو
للصلة لا للصفة .

الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه

قال ابو الحسن بن ابي الربيع فى (شرح الايضاح) اذا اسند الفعل
المضارع الى نون الأناث بنى لشبهه حيثئذ بالماضى وقد كان اصل المضارع
ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص
فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى الاصل
ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين
أه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو المعنى الذى لحقت
له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء فى
الافعال

الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه
بغير جنسه .

قلت ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين
ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التى هى من خصائص الاسماء .

٥ . رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة

قال ابو على الفارسي في (البغداديات) في قوله (لانجزى ان منفسا
اهلكته) ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير وان الجزم
التانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اى ان
اهلكت منفسا ان اهلكته، وساغ اضماران وان لم يجزا ضمرا لام الامر
١٠ الا ضرورة لتساوهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقول للالة
عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تكرر امر، وروى منع من تصرف انزل حتى يقول عليه
وقال فيمن قال مررت برجل صالح الاصلح فطالع بالخفض انه اسهل من اضمارب
بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه
زيد افانه ضعيف جدا وحسن في ضرب بونى وضربت قومك واستغنى بجواب
١٥ الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو ازيد اظنته قائما بثنائى مفعولى ظننت
المذكورة عن ثنائى مفعولى المقدرة .

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام في (المغنى) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها
نحو (فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون)
٢٠ الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو
كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها في قوله (فاما القتال لا قتال لديكم)

قلت هو ضرورة فان قلت فقد حذف في التزليل في قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلاله كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح، وبما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر، ذكره الفارسي في التذكرة.

حرف الزاى

الزيادة

فيها فوائد، الاولى قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي وانجاسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يشذ عليه النظر فيها .

الثانية قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله (اليوم تنساه) وهذا عمله ابو عن ثما المازني وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده .

هويت السمان فسببني وما كنت قد ما هويت السمان
فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعنى هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كاف ضارب وواومضروب ووا الضرب من التوسع في اللغة نحو انف حمار ووا وعمود ووا سعيده، قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو سؤ ذر حكي فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة

من ضم اذ ليس فى الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها فى هذه اللغة كانت زائدة فى اللغة الاخرى لأنها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى لغة اخرى هذا محال . وكذلك تنفل بفتح الفاء وضمها فن فتح كانت زائدة لاحالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا فى لغة زائدة فى لغة اخرى انتهى .

الثالثة فى زيادة حروف المعانى قال الزمخشري فى (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعنى بالزائد أن يكون دخوله تكروجه من غير احداث معنى، وبجملة الحروف التى تزداد هى هذه الستة .
قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد لغير معنى لانه اذذاك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه فى اللغة او لما ذكروه من المعنى، فان كان الاول فقد جاء . منه فى التثريب والشعر ما لا يحصى، وان كان الثانى فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد، واما كيد معنى صحيح .

وقال السخاوى من النجاة من قال فى هذه الحروف اذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابتى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لثلاثا يظن انها دخلت للمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة فى الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلاً، وليس بركن فى الجملة ولا فى استقلال المعنى .

وقال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره (فبانقضهم) فهي لغوى انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان تجيء من العمل وهو تؤكد للكلام .

قال السيرافى بين سيبويه عن معنى اللغوى الحرف الذى يسمونه لغوا وبين انه للتأكيد ثم لا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تاتي له وصلاح .

ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تأكيدا فهي عنده من التأكيد اللفظي وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويبطل مذهب الفراء بانه لا يطرده في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاء في من احد ايست حرف نفى وقد اكدت النفي وجعلته عاما .

فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تريد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الاتناقض في فعل الحكيم .

قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا للمعنى اصلا وراسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزداد للمعنى .

فان قلت فكان ينبغي ان تزداد ان المشددة في هذا الباب . قلت حروف الصلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى .

وقال النبلى (١) معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلى لأن زيادة هذه

(١) ي - « السلى » ولعل الصواب « اللبلى » وهو احمد بن يوسف - انظر ترجمته

الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضى فائدة- الحرف الزائد (١) في كلام العرب اما معنوية واما اللفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية .

قيل انما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها

الاتأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدة العارضة .
الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزم مهم ان يعدو اعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولاً زوائد ولم يقو او ابه وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل (نحو فجارحة من الله) .

واما الفائدة اللفظية فهي تزوين اللفظ وكونه زيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سبها كلام البارئ تعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى . وانما سميت ايضاً حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك -

ارابعة قال ابن عصفور في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس . مطرد

كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجيء منه الا ما حكى من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك بفهمه، وقول الشاعر يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن ايا ز من الزوائد ما يلزم وذلك نحو الفاء في نرجت

فاذا زيد، ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها واختاره ابن جنى في (سر الصناعة) .

وكذلك قولهم افعله اثر اما اي اول شيء فمما زائدة لا يجوز حذفها، وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها، وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما فيهما، وان في خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة وحيث لا تتقدربا المصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدر عن الجثة في قولك عسى زيد أن يقوم حتى احتاج ابو علي الى تأويله في (القصر يات) بحذف المضاف اي عسى زيد اذا القيام . انتهى .

السادسة قال ابن يعيش انما جاز أن تكون حروف النفي (١) اصله (٢)

لثبات كيدلانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاء في الازيد فهو اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء لزيد وكذلك قول العجاج (في بئر لا حور سري وما شعر) المراد في بئر حور ولا من يده، وقالوا ما جاء في زيد ولا عمر فالواوهي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجيء ولاحقت النفي واكدته ألا ترى انك او اسقطت لا قلت ما جاء في زيد وعمر ولم يختلف المعنى .

وذهب الرماني في (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ما جاء في

زيد وعمر واحتمل ان تكون انما نفيت ان يكونا اجتماعا في المجيء، فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الى تقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم سبيلا) فلا هنا المحققة وقال (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة

(١) ي - ان يكون حرف النفي (٢) ي « دئله » واجل الصواب « صلة » اي

والسيعة لان تستوى من الافعال التي لا تكتمنى بفاعل واحد كقولنا اصطلاح واختصم، وفي الجملة لا تزداد الا في موضع لا ليس فيه . انتهى .

السابعة قال ابن السراج لا زائد في كلام العرب لان كل ما يحكم زيادته يفيد التأكيد، ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخواه تكروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لعان غير التأكيد .

فائدة

قولهم عجب من لا شيء ، قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان ، احدهما ان تكون لازائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفى فيه كقول النابغة (امسى بيلدة لاعم ولاخال) وقول الشماخ .

اذا ما ادبلت وضعت يداها لها ادلاج ليللة لا هجوع
لا هجوع صفة ايلة اى لليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم .
والثاني ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شيء
وجئت بلا مال ، قال ابو علي فلا مع الاسم المكرر (١) في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا .

حرف السين

سبب الحكم قد يكون

سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جنى بابا في (انحصا نص) فمن ذلك الادغام يقوى

المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ، ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه .

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابق فيه نظائر

منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو (هذا

يوم ينفع) .

ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء

على أمت أم تعدت .

ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو

ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل

المصدر ولهذا صح النصب على اضمار أن ليكون من عطف مصدر مقدر على

مصدر متوهم و'من ثم اذ تنح الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه

اخانا ، يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر

متوهم من قولك يكرم فكما لم يجزأ أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك

لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر .

حرف الشين

الشدوذ

١٥

ويقابله الاطراد، قال ابن جنى في (الخصائص) اصل مواضع (طرد)

في كلامهم التتابع والاستمرار .

منه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يديك .

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح .

واما مواضع (ش ذذ) فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين

٢٥

في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سببته وطريقه في غيرهما بفعل

اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة

مطرر او جعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً .

قال

قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب، مطرد في
 اقياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت
 عمرا وصررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو اناضى من
 يذرو يدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل
 والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول
 عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس غير أن السماع ورد
 بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم
 وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله (لا تعذ ان انى عسيت صائما) وقولهم (عسى
 العوير ابؤسا) .

١٠. والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ
 واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الحمل واستفيل الحمل واستتيت
 الشاة واغيلت المرأة وقول زهير (هنالك ان يستخولوا المال يخولوا) .
 والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كاتتميم مفعول بما عينه واو
 اوياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من
 مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه .

١٥. واعلم ان الشيء اذا اطرده في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع
 الوارد به فيسه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك اذا سمعت
 استحوذوا استصوب اديتها بما لها ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيها الى غيرها
 فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان
 الشيء شاذ في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجرئت
 في نظيره على الواجب في امثاله .

من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوها ولا غر وعليك
 ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لو لم تسمعها فاما قول ابى الاسود .
 ايت شعري عن خليلي ما الذى غالسه في الحب حتى ودعسه

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا ما يبا في القياس .

ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول أقائم اخواك ام قاعدها الا ان العرب لا تقول الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى ، قال وما ورد شاذا عن القياس . مطردا في الاستعمال قولهم الخولة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد نجد شيئا من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واولياء نحو الخونة والخولة والحول والدول ، وعلته عدى قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعده الواو عنها وفي (شرح المعصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله .

وبستخرج اليربوع من ناققائه ومن جحره ذى الشيحة اليتقصع
قال والذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى وقوله .

٢٠ من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عنى
شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء مافيه الالف واللام
واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الاحرف اوحرفان وقولهم يا صاح واطرق
كر اترخيم صاحب وكر وان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان اترخيم بابه
الاعلام وما الاستعمال فالقلة المستعملين له

قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة المستعملين .

قال وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجري الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امس بماية على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

(فائدة)

قال الجاربردى في (شرح الشافية) اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس تكز عال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم .

الشيء اذا اشبه الشيء اعطى حكما من

احكامه على حسب قوة الشبه

١٠ ذكره ابن يعيش في (شرح المفضل) قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحد هما حكما هو في الاصل للأحر وانكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه اخص كانت اقوى وكما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرهما فهو خاص مقرب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان .

ومنها الف اللاحق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة

وانها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف .
ومنها سر اويل لما شبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .
ومنها الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضار بازيدا
ويا مضر وباعلامه .

• قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه، احدها ان الاول
عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه .

فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجرح وهذا عامل نصبا اورفعا
فقد اختلفا ، قيل الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات
اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه .

١٠ الوجه الثاني ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان المضاف يختص
بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا .
الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام
المضاف .

وقال السخاوي في (شرح المفصل) اذا اشبه الشيء الشيء في امرين
١٥ فازاد اعطى حكمة مالم يفسد المعنى، ولهذا سميت ما عمل ليس لما اشبهتها في النفي مطلقا
وفي نفي الحال خاصة .

وقال ابن هشام في (المغنى) قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او نفظه
او فيها فاما الاول فله صور كثيرة .

احداها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى (اولم يروا ان الله الذي
٢٠ خلق السموات والارض ولم يعي بمخلقهن بقادر) لانه في معنى اوليس الله بقادر،
وفي (كفى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، وفي قوله - لا يقرأن
بالسور - لما دخله معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان
تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله - لا يقرأن بالسور - لانه عار من
معنى التقرب .

الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيد أقام وعمر واكتفاء
بمجرد إن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز ليت زيد أقام
وعمر .

الثالثة جواز أن زيد غير ضارب لما كان في معنى أنا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله
لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب .

الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان
ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يعني عن الخبر .
الخامسة اعطاء وهم ضارب زيد الآن أو غدا حكم ضارب زيدا في
التنكير لأنه في معناه فلماذا وصفوا به التكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب
وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك إذا اريد المضي لانه حيثئذ ليس في
معنى الناصب .

السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو (وانها الكبيرة
الاعلى الخاشعين) (ويأبى الله الا ان يتم نوره) لما كان المعنى وانها لا تسهل
الاعلى الخاشعين ، ولا يريد الله الا ان تم نوره .
السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله (ابي الله ان اسمو بام
ولأب) لما كان معناه قال الله لي لا تسم بام ولا اب .

الثامنة زيادة لاني قوله تعالى (ما منعك ان لا تسجد) قال ابن السيد
المانع من الشيء أمر للمنع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد .
التاسعة تعدى رضى بعلى في قوله (اذا رضيت على بنو قشير) لما كان
رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده ، وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على
تقيضه وهو سخط .

العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم
(فشربو امنه الا قليل منهم) لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل (فمن شرب منه

فليس منى) .

الحادية عشرة تذكرة الاشارة في قوله تعالى (فذانك برهانان)
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى
والبرهان مذكروه مثله (ثم لم تكن فتنهم الا ان قالوا) فيمن نصب الفتنة وأنت
الفعل .

الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جواز الاله نفسه
من في المعنى .

الثالثة عشرة قولهم ان احدا الا يقول ذلك فاقع احد في الاثبات
لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك .
والثاني وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه
له صور كثيرة احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعدها التي بمعنى الذي
لانها بلفظ ما النافية كقوله (ورج الفتى للخير ما ان رأيت) وقوله (يربى
المرء ما ان لا يراه) فهذان محمولان على نحو قوله (ما ان رايت ولا سمعت بمثله) .
الثانية دخول لام الا ابتداء على ما النافية حملها في اللفظ على
ما الموصولة الواقعة مبتداء كقوله (لما اغفقت شكرك فاصطنعتني) فهذا محمول
في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن .

الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملها في اللفظ على
لا النافية نحو (واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة) .
الرابعة حذف الفاعل في نحو (أسمع بهم وأبصر) لما كان احسن بزيد
مشبهها في اللفظ لقولك امر بزيد .

الخامسة دخول لام الا ابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ
بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة (ان هذان لساحران) .

السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة بضم اية ورفع صفتها كما
يقال يا ايها العصاة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرب الناس
للضيف

للضيف ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطى حكمة وان انتهى موجب البناء .

السابعة بناء باب حذام تشبيها له بنزال .

الثامنة بناء حاشا في (وقلن حاشا لله) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية .

- التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه فوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعد ما النافية .
- العاشرة ، اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو (خلق كل شيء) و (لك قصورا) وحنى اجتماعا رويين كقواه .

بنى ان البرشء هين المنطق اللين والطعيم

- والتالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشايمته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل و افعال في التعجب فانهم منعوا افعال التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعال في التعجب وزنا واصلا وافادة للباغاة واجازوا تصغير افعال في التعجب لشبهه بافعال التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الابذي في (شرح الجزولية) حذمت ان مع عسى تشبيها بكاد

- وزعم ابن السيد أن الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لأن كلامهما رجاى وكما حملوا اعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو (لعلك يوما ان تلم ملامة) .
- وقال ابن اصانغ هذا الذى قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف .

الشيئان ان تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما

- ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (الغرة) قال ولهذا نظائر في العقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا لأتري ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله التثبيت والسكون . وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون .

الشروط المتضادة في الابواب المختلفة

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر تقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرايط .

- من ذلك اشتراطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعته ، والتعريف لعطف البيان و نعت المعرفة والتكثير للحال والتمييز و افعال من و نعت النكرة ، وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعته الاشارة و اى في المداء و فاعل نعم و بئس ، والاسهام في ظروف المكان والاختصاص في المتدا وصاحب الحال ، والاضمار في مجرور لولا و وحد و ابي وسعدى وحنانى وفي مرفوع خبر كما دو اخواتها الاعسى تقول كما دزيد يموت ولا يجوز يموت ابوه و مرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعته والمنعوت و عطف البيان والمبين ، والافراد في الفاعل و نائبه والجملة في خبر أن المفتوحة اذا خفت وخبر القول المحكى نحو قولى لاله الا الله وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب او ولولا والجملتين بعد لما والجملة التالية لأ حرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة و خبر أن المفتوحة بعد او عند الزمخشري و متابعيه نحو (واو أنهم آمنوا) والاسمية بعد اذا الفجائية و ايما على الصحيح فيها ، والاحبار في الصلة والصفة والحال والخبر و جواب اقسام غير الاستعطافى والانشاء في جواب اقسام الاستعطافى ، والوصف في مجرور رب اذا كان ظاهرا و اى في المداء والجماء في قولهم جاؤ الجماء الغمير وما وطىء به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم و بئس والاسماء المتوعدة في شبه الحرف الامن وما التكرتين والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشروط وكم الخبرية والتأخير في الماعل و نائبه و مفعول التعجب و المفعول الذى هو أى الموصولة والمفعول الذى هو أن وصلتها و المبتدأ الذى هو أن وصلتها ، والحذف في احد معمولى لات وعدم الحذف في الفاعل و نائبه والجار

والجار الباقي عمله، والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد، والاضافة في بناء اى الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

حرف الصاد

- (صدر الكلام) قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا فمرتبه الصدر بحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن واخواتها وغير ذلك، واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال .

- وقال في (البيسط) الاسماء المتضمنة للعا في تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف اتضمنته معنى الاشارة .

ضابط

- قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الاحروف الجر وذلك لثلاثيخرج عن حكم المصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها امتزها بما دخلت عليه من اشارة الجزء من الاسم .
- وفي (امالى ابن الحاجب) سئل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس (١) على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس (١) على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور .
- احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتمالها كلما يقدر تجويزه في الآخر .
- الثاني ان هذا الباس في آحاد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام

الثالث ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لأدى الى التسلسل وهو محال .

مسئلة

قال ابن هشام في (تذكرته) زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر إن اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل، وكأنه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه (الامام - ١) اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى (وان كثير من الناس بقاء دينهم لكافرون) وقال الشاعر .

فاني الى قوم سواكم لأميل

واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فهي انما تحي ما هو في حيزها الاصلى ان يتقدم عاينها لاما هو في حيزها الآن والالم يصح ان زيدا قائم (٢) ولا ان في الدار لزيد الا ترى ان العامل في خبر إن هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان .

حرف الضاد

الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من ان يقول كذا، ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالقاء الى الشيء فقال أهم لا يلجأون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن اذاتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب

وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم الاثرى وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الاويمكن الشاعر أن يغيره . انتهى .

وقال ابن جني في (الخصائص) سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا ؟ فقال (كما - ١) جاز لنا ان نقيس مشورتنا على متورهم فكذا يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرت عليهم حظرت علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضرورتهم فليكن من احسن ضرورتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك .

فائدة

قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال (كأن بين فكها والفق .)

فائدة

قال اشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل .

قاعدة

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، ومن فروعها اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل ، والكوفي يرى فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة ذكره في (البسيط) .
ومنها لا يجوز الفصل بين أما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء

لا يتقدم عليها ما بعدها وإنما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيراني والروى .

قاعدة

ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها ، قال ابن النحاس في
 (التعليقة) قول الشاعر (لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه هل المحذوف لام
 الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية
 والباقية هي لام الجر، والظاهر أن الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع
 بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي
 الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها .

الضائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع .

منها قال ابن جنى الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا
 لا ينجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضممر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال
 بك لأفعلن لأن الضائر ترد الاشياء الى اصولها .

ومنها اذا اريد وصل متل لم يك واد بالضمير عادت النون المحذومة
 فيقال لم يكنه ومن لده لأنه لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها .

ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند
 الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة
 والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا يحذف العلامة لان ذلك خلاف
 مقتضاه .

ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربتنا
 وعنه ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر
 الاشياء الى اصولها .

قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكونه توارى اربع متحركات
لأنه يطرد في استخراج واشباهه .

ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك
لولا احسانك لما شكرتك .

قال ابن بري في (ادايه) ولهذا جروا بها المضمرة تنبيها على هذا المعنى .
لان المضمرة يعيد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) فان قيل لم (١) اختلف كلا
وكلتا مع المضمرة عند البصريين وليس اختلافا للثنية لان الاعراب مقدر
عندهم مطلقا ؟

١٠ قلنا لشبهه بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمرة بالياء .
فرايين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو الدا ووجه المشابهة بينهما
ملازمة الاضافة فيهما، ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع، وخص
التمييز مع المضمرة دون المظهر لان المضمرة يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال الاندلسي في (شرح المفصل) نحو قوله تعالى (أنزل مكوها)
رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما تفتح
لام الجرف في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لو قوع المتأدى موقع
المضمرة .

ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمرة لتردها بين
الاسم والحرف وذلك اشترك فيهما والاشراك فرع والضمير يرد الاشياء
الى اصولها ولا اصل لها ، ولله العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمرة .

٢٠ ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) نبي المضارع مع ضمير جمع المؤنث
على السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لأن الضمير يرد
الشيء الى اصله .

ومنها قول ابن يعيش فائدة الاساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه

فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهوره في مع مضمرة نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها، وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمت قال الشاعر (ويوم شهدناه) لم يظهر في حين اضمرة لانه جعله مفعولا به مجازا واوجعله ظرفا على اصله لقول شهدنا فيه .

تنبیه

قال السهيلي قول عبد المطلب .

وانصر على آل انصليـب وعابديه اليوم آلك

فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث معنا اضافة

١٥ آل الى الضمير لأنه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكوه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

تنبیه

قال السخاوي في (سفر السعادة) لا يدخل على المقسم به غير الباء

اذا كان مضمرا لأنها الاصل، وقال ابو الفتح لأن الاضمار يرد الاشياء الى

١٥ اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكوه،

وما حكاه يونس من قولهم اعطيتك شاذ، وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي

انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار

فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع

فلا سؤل فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال بقوله اعطيتكم درهما

٢٠ اصله اعطيتكوه فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء تخفاتها وقربها

من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك اعطيتك مال، وكذلك اليوم

سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي

ايست ظرفا .

قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب

الرد

- الرد للاجل الاضمار كلام متناقض يقتضى ان الاضمار يرد ولا يرد ، وقوله مع ان الشىء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فاقول بلى فيه سؤال لان قولنا بك لأفعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجوز أن يقول وك ولا تك فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم بالله . انتهى .

تنبیه

- قال ابن عصفور في (شرح المقرب) نخرج قول الفرزدق (واذا ما مثلهم بشر) على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبنى كقوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى اضفت اليه مضمرة والمضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء ؟

فالجواب ان المضمرة لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع ألا ترى ان التاء بدل من الواو في تكأة لانه من توكأ ثم اذا اضافوها الى مضمرة قلوا هذه تكأتك ولم يردوها الى اصلها .

١٥

تنبیه

قال الابدي في (شرح الجزولية) بنيت اى في نحو قوله تعالى (ايهم اشد) عند سيوييه لخروجها عن نظائر ها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهى مضافة الى مضمرة والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتمه .

٢٠

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على انك اذا قلت عساي وعساک وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هذا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيوييه ان عسى خرجت عن عمل كان

وعملت عمل لعل اشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها، ولولا قدصارت حرف جر والضمير معها مجرور . وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للرفوع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لاني موضع نصب، والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الا ابتداء لاني موضع جر .

وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرة ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها وموضعها .

الضمير اطلب بالاضافة (١) من الظاهر

بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقطار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ايس الاذكرة انشويين في (شرح الجزولية) .

حرف الطاء

الطارى يُزيل حكم الثابت

عقده ابن جى با با في الخصائص وفيه فروع ، منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على النون حذف لها تنوينه .

ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء ، واداء دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسى ونحتى حذفت لأجلها .

ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو تمرّة ونمرات ولو سميت رجلا او امرأة بهندت اقلت في الجمع ايضا هندت بحذف الالف والتاء الاوليين لا الاخرين .

ومن ذلك نقض الاوضاع - اطراً عامها طارى كلفظ الاستفهام اذا

طراً عليه . معنى التمجيب استحبال خيرا كقولك مررت برجل اى رجل او ابما

رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وإنما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما ائاده الى اصله من الخبرية.

ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير صار نفيًا، واذا لحقه

- لفظ النفي عاد ايجابا نحو (آله اذن لكم) اي لم يادن (ألسن يربكم) اي انا كذلك .
 ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد انرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة لم يدخله اياه (١) وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مرادافيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى .

١٠

وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ .

- فالجواب ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخامسه
 ابن السراج .

وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من معله نحو قام الهنود، لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطاري .

- وقال ابن الدهان في (الغرة) المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويحذف الامر بحذفها ولم تر ساكنين التقيا حذفًا معًا ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن اذا كان بعده لاله اذا كان قبله، ولا تحريك الالف لانها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى، وايضًا فان الطاري يزيل حكم الثابت لانه او علم انه اذا جرى به

حذف لم يجأ به، فلم يبق الا حذف الالف .

طرد الباب

قال ابو البقاء في (التبيين) اذا ثبت الحكم لعللة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ألا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فانك ترفع (الفاعل - ١) وتنصب (المفعول - ٢) مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لا طهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم .

١٠ ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم . قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس ،

قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر اخر . انتهى .

٢٠ وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاعراب اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيدان اردت التعجب من حسنه ، وبرفعه ان اردت نفى الاحسان عنه، ويرفع احسن وخفض زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن، ألا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لا لتبست .

وان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب مجد الماء وركب الفرس عمر وواشبه ذلك ألا ترى ان الفاعل ههنا لا ياتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب .

فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل ساثرها

على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعدد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد واعد وتعد حملا على ذلك .

وقال ابو البقاء في (التبيين) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماه وجب ابراز الضمير فيها مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو وضاربه هو واللبس يزول .
 بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفي اللبس .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربتنه هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو تعدد وتعد وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعدد وكذلك يكرم وتكرم وتكرم محمولة على اكرم .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامتال اذ الياء بكسرتين ، والضم حملا على الكسر للناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما ردين دون الالف ، ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا ، وظهر النصب لحقة الفتحة ، ولم تعد الواو في رأيت غاز يا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لتبوت القلب رفعا وجرا تغليا للحالتين وطردها للباب .

١٥

وقال عبد اقا هر هذا أقيس من حمل اعد وند وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حائتين وباب يعدد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردها للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في نرى ويرى وترى نرى ويرأى وتراًى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال

تخفيفا لانه اذا قيل أراى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالفتا وحذفت الثانية على حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف اتى هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر ورفض .

وقال ابن فلاح في (المعنى) قلبت الهمزة في صحراء واوا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتى تأنيث، وقلبت في التثنية طردا للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور (في شرح المقرب) لما لحقوا نون الواية لتقى الفعل من انكسر حملوا على ذلك يضر بانى ويضربونى وضربانى وضربونى كما حملوا تعد واخواته غير ذى الياء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم . وقال بعضهم انما بنيت المضمرات اشبهها بالحرف وضعها في كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك في (شرح التسهيل) . وعبارة ابن اياز لان وضع المضمرة بالاصالة وضع الحرف الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في (المعنى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرادا من اجتماع اربع حركات لو ازم ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو خرجت تعميما للحكم لان الالف شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف .

وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بافعل اتفاقا فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب .

وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الالهم بالاضافة

تعريف المضاف والفعل لا يتعرف .

فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه ألا ترى

ان سوف والسين يخصصانه بالحال .

فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الالهم وهو التعريف امتنع

الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة

تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع

له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف

فبني، ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا، وكان هذا

الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف، فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى .

طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنى بنى اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى

لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم مبنيا .

وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة

اذ الاشارة معنى والموضوع لا فادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء

الاشارة علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه

بنيت وهذا قول السيرافي .

قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولاء دون هؤلاء

لظهور الحرف وهوها، لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هوها غير ذلك

الذي تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام في الاسم عند من

بناه زائدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى .

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيها مباحث (الاول) لا بد من تعاقبها بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر .
 مثال الاول والثاني (انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .
 والثالث (وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله) لانه مؤول
 بمعبود .

والرابع نحو فلان حاتم فى قومه ، تعلق بما فى حاتم من معنى الجود .
 ومثال المتعلق بالمحذوف (والى ثمود اخاهم صالحا) بتقدير وارسلنا
 ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ،
 وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .
 احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى (وكفى بالله شهيدا) (هل من
 خالق غير الله) وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا
 قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد
 انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل للربط

الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما .

الرابع رب فى قول الرمانى وابن طاهر .

الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور .

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعد او حاشا اذا خفضن فانهن
 لتحية الفعل عمادخلن عليه كما ان الاك ذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى
 هو ايصال معنى الفعل الى الاسم .

الثالث يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع .

ان يقعاً صفة نحو (او كصيب من السماء) او حالا نحو (فخر ج
 على قومه فى زبنته) او صلة نحو (وله من السموات والارض ومن عنده
 لا يستكبرون) او خبرا نحو زيد عندك او فى الدار ، او مثلاً نحو قولهم للعرس
 بالرفاء والبنين باضبار اعرسنا ، او يرثى الاسم الظاهر نحو (أفى الله شك) أعندك

- زيد، او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحواً يوم الجمعة صمت .
- (الثامن) القسم بغير الباء نحو (والليل اذا يغشى) (تالله لا أكيدن اصنامكم)
- (الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف ؟ لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الاجمليتين .
- وختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قدر الفعل وهم الاكثرون .
- فلأنه الاصل في العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الاصل في الثلاثة الافراد .
- واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحواً يوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة انت معتكف فيه .

- وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا وقع الظرف والمجرور خبر بن فلا بد لها من عامل ، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل .
- قالوا ولأن لنا موصفاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون معرداً فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجباً فلا اقل من رجحانه
- ١٠ وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لافعل تقديره كائن او مستقر او وجود او ثابت .

- قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبراً والاصل في الخبر المعرود فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الاصل في الخبر
- ٢٠ قالوا ولان لباء وضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اماؤها نحواً اعنك فزيد وأما في الدار فزيد فهما يجب تقديره بالمفرد لان اءاء هاء لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره هاء بالمعرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبراً وهو رأى ابن عصفور ، ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم

في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفردا ولي .

قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد
 اماخذ فنا ذلك العامل لما اعتزنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجورور
 لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل
 الى الظرف او المجورور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف او بالجار
 والمجورور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف او المجورور عن ذلك العامل
 ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة
 منسوخة .

الخامس في كيفية تقديره - امانى القسم فتقديره اقسام ، و امانى الاشتغال
 ١٠ فتقديره كالمندقوق به ، و امانى المثل فيقدر بحسب المعنى ، و امانى البواقى فيقدر
 كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعها ان اريد الحال او الاستقبال .

قال ابن هشام ويقدر كان او استقر او وصفها ان اريد المضى هذا
 هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربى زيدا قائما ان التقدير اذ كان
 ان اريد المضى واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ، واذا جهل المعنى قدر
 الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير
 الكون الخاص كقائم وجالس الالدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا واجبا .

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا
 متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول
 فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه امانى يكون هو الدليل
 ٢٠ او مقويا للدليل او اشتراط المحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف
 لالجوازه .

ومما خرج على ذلك قواه تعالى (يطلقوهن اعدتهن) اى مستقبلات
 (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الآية اى تقتل وتفقا وتصلم وتقلع ، او مقتولة
 ومفقوة وصالومة ومقلوعة .

قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد أما نحو أما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو (اذا لهم مكر) لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يليها فعل الامر ونا بحرف الشرط نحو (فاما ان كان من المقربين) .

قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرًا .

تذييل

قال ابن النحاس في (التعلية) اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لثلاث تكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور . وقال قوم لا بل يقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره .

السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغوي . قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي في الظرف المستقر بفتح القاف كذا سمعنا في المفصل وفي الكشف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ، وباللغوي ما كان فضلة وسمى لغوا لانه لو حذف كان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه . انتهى .

السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد حالسًا، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو .

فلا تلحنى فيها فان يحيا اخاك مصاب القلب جم بلائله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله (أبعد بعد تقول
الدار جامعة) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو (لله در اليوم من لامها)
واشترته بو الله درهم وهذا غلام والله زيد. وبين اذن ولن ومنتصوبهما نحو
(اذن والله نرميهم بحرب).

لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا
وقدموها خبرين على الاسم في باب إن نحو (ان لدينا اتكالا) (ان في ذلك
لعبرة) ومعمولين للخبر في باب ما نحو (وما كل من واني منى انا عارف) وما في
الدار زيد جالسا وصلة ال نحو (وكانوا فيه من الزاهدين) وعلى الفعل المنفى بما نحو
(ومن عن فضلك ما استغنيا) وعلى ان معمولا لخبرها نحو أما بعد فاني افعل كذا،
وعلى العامل المعنوي في قولهم أكل يوم لك ثوب .

وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف والمجرور اتسع فيهما
ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة
قائمة وان لم يذكر افاذا ذكر افعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالستغنى
عنه اوى حكه فكأنك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء .

فائدة

قال الجزولى بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا .
قال الشلوبين هذا استثناء طريق لا اعلمه عن احد ولا نقله احد
ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع
به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس . وضع القياس لانه اتساع والاتساع
انما هو منقول .

(الثامن) في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة
او صلة كررت برجل اوبالذى معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة
لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه

- ومررت يزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابى علي، وكونه مبتدء لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه علي ان اباعلي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرًا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي ان يكون قياسه، واما ابن جنى فلا يرى ذلك
- الافى الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه .

حرف العين العامل

- فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء
- والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب
- ١٠ لعملة، كذا في (شرح الجمل)، وقال صاحب (اليسيط) اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، واما الفعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في
- الظاهر .
- ١٥ وقال ابن السراج في (الاصول) انما عملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان اقر قافي الزمان كما عر بوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما عر بوا هذا عملوا اذك، والمصدر رأ عمل كما عمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه، ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولاني الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف، قال والاصل
- ٢٠ عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جرت الثاني اذا اضيف اليه الاول .
- وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية، فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة

زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد ؟ .

فيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الاتمذ ذات عن ذات، واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل، والا ستهام وانفى ايضا من حيث انها يطلبان الفعل وها اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدر وا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى (أبشرا منا واحدا نتبعه) وانفى احوال استفهام .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل امله في التفاعل، وللحروف المختصة اصالة في العمل من حيث كانت انما عمل لا اختصاصها با قبيل الذي تعمل فيه، وانما كان الاختصاص، وجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفتا ان الاختصاص موحب للعمل وانه موجود في الحرف المختص وكان الحرف المختص عاملا باصاليته في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء الا يشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل، ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انتهى .

التاني عوائل الاسماء لا تعمل في الافعال والا يبطل الاختصاص الموحب للعمل ومن ثم كان لا يصح في كنى انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى الام وتارة يكون حرفا - و صولا - ينصب المضارع لانها حرف واحد تجر وتنصب، وكان الاصح في كنى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لابها لما ذكر .

الثالث العامل المعنوي قيل به في مواضع .

احدها لا ابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلاف في تفسيره

فقيل هو التعرى من العوائل اللفظية، وقيل هو التعرى واسناد الفعل اليه .

قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للوحد والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست بؤثرة تأثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للاء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعرى . وكان ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه . قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرابع للمبتدأ .
قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهناءك بالاسم وجعلك اياه اولائتان يكون خبرا عنه والاولاية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ، ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان ، ولا في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن الابتداء (١) اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما او وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار وان انزلت سخن الماء والتسخين حصل بالنار عند وجود اقدر لايها وكذلك ههنا .

الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف فيه ، ونيس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب اكسائي الى ان عامله نظمي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو مجرد من الناصب والحازم وعليه القراء .

وقيل هو تعريه من الوسائل اللغوية ، طائفا وعليه جماعة من ابصريين

منهم الاخفش .

وقال الاعلم ارتفع بالا هال ، قال ابوحيان وهو قريب من الاول .
وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم ،
كونه وقع موقع قائم هو الذى اوجب له الرفع .

وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذى
اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب .

قال ابوحيان فهذه سبعة مذاهب فى الرفع للفعل المضارع واحد منها
لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهى الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهى التى
قبلها ، قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي .

الثالث الخلاف جعله القراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل
المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو فى الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة
الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه فهو (١) عندهم نظير
لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور أن
يكون التمدد لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك
عندهم زيد انا مك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ
ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة
كقوله .

على الحكم الماتى يوما ادا قضى قضيتسه ان لا يجور ويقصد

قال القراء هو مرفوع على المخالفة . قال ابن يعيش معنى الخلاف
عندهم عدم المماثلة ، وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه
منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
افعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى
فلما خالفه ولم يشركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدتنا
فى الظرف نحو زيد عندك .

الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ارتفع باحدائه افعل، وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى التفاعلية، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في (التعليقة)، وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد، قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي يجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه .

الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في (المنغى) .

السادس عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ او الفعل المضارع ذكره في (البيسط)

فائدة

- ١٠ قال ابن الحاجب في (اماليه) العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية، وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضى شيئا واحدا لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكره اولاً .

المبحث الرابع

- ١٥ كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل، ذكره الجزولي في (حواشيه) ونقله ابن الخباز في (شرح الدرر اللافية) قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترزه من قد والسين وسوف ولام التعريف فانهم مختصات ولم يعملن لانهن كالجزم مما يلينهن وسبقه الى ذلك ابن اسراج في (الاصول) وفي بعض شروح (الجمال) مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك) فلو لانها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز انفصل بها بين اللام والفعل، قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسماء لا نفرادها بها، والنواصب والجوازم انما عملت في الاعمال لا نفرادها بها، وكان القياس في ما التافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها

شبهان شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلى الاسماء والافعال، وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك، وداخلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك، فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنونيم، ومن راعى الشبه الخاص عملها وهم الجحازيون .

وقال النيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها . و صولة . ١٠

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير محتصة بالمضارع لشبهها بأن كما عمل اهل الجحاز ، اعمال ايس وان كانت غير محتصة بالاسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب التي اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما التي بنونيم ، فلم يعملوها لعدم الاختصاص . ١٥

وفيه - قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير محتصة بالفعل .

وفيه - ان لولا ولوما لم تعملان وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ وكانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في اموامل ، او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل اكن تلك الجمل تكون اسمية ، وقد لاحظت معنى الاختصاص من ذهب الى ان اليهما مرفوع بهما وهو ذهب المراء وابن كيسان وعزه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال نه الصحيح وعزاه

وعنه صاحب (الافصح) (١) الى جماعة من البغداديين .

وقال ابو الحسن الابدي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع

بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجرا إن استحق العمل فلو كانت لولا عاملة بجزء .

- قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك عملت المهززة التي للاستفهام لانها بمعنى أستفهم ، وما النافية لانها بمعنى انفي ، ولا بالنيابة ، فان الفعل نعم تزداد كالعوض ولا ينسب اليها العمل وقال ابن عيسى لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء ، والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه ، قال وكذلك إلابي الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاء في زيد قد لا يقرأ أولا رأيت بكر الأبي المسجد والعامل لا يكون الا مختصا .

- قال واعلم ان لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فتحكمها ان لا تعمل في واحد منها غير أنها عملت في التكرات خاصة اعملة عارضة وهو مضارعها ان كما عملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعها ايس والاصل ان لا تعمل وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فتى وجدت مختصا لا يعمل او غير مختص يعمل فسبيلك ان تسأل عن اعملة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك حارجا عن القياس .

- وقال واذا صحت هذه القاعدة فأقول ان ما النافية ايس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ونذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على اقياس فلا سؤال في كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل الحجاز فأعملوها لشبهها بايس من وجوه - وذكر الاوجه السابقة .

وقال ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك العرب ولذلك لا كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطى المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر . انتهى .
وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا ألا التي لاتمنى فان الاسم المبنى معها في وضع نصبها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألامال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت .

ضابط

قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولاهي الرافعة للاسم .

وقال الشلو بين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما اقول الصحيح ان اصل الحرف ان لا يعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب هما من عمل الافعال من حيث كان كل مر فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملها الحرف فاما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الاعمل بالجر اذا كان مضيقا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم .

الخامس قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا (١) لان اللفاظ تابعة للعاني فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فأصل الحرف ان يكون عاملا، ان ذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل .

فمنها هل فانها تدخل على جملة قسود عمل بعضها في بعض وسبق اليها

الابتداء والفاعلية قد خلت لمعنى فى الجملة لا لمعنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى فى الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه و توهم ذلك فيه لعمل فى الجملة إيؤ كدوا وبظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها . واقتضاء هـ لها كما فعلوا فى ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وايتة ولعله فاعملوها فى الجملة اظها را لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

وربما ارادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فر بما توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل فى الجملة ١٠ حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهى لا تدخل فى الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى فى ذلك التعلق وتأكيده بادخال الباء فى الخبر ورآها ثابتة (١) فى التأثير عن العمل ١٥ الذى هو النصب ، وانما اختلفوا فى ما ولم يختلفوا فى هل لمشاركة . اللبس فى النفي فحين ارادوا أن يكون لها اثر فى الجملة يؤكدها فيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب فى باب ليس اقوى لانه كلمة كليت واعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق . وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم ٢٠ يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما ، لان إلا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ، ولذلك لم يعملوها عم - تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذا ليس من رتبة النكرة ان تكون مبتدءا لها مخبرا عنها الامع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتج

الى اعمالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه .

واما حرف لافان كان عاطفا لحكمه حكم حروف العطف ولاشئ منها مامل فن لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمر و فلا حاجة الى اعمالها في الجملة .
لانه لا يتوهم انفصال الجماء بقوله ولا عمر ولان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى
لا محالة وتربط الكلام بها فلم يحتاج الى اعمالها وبقية الجملة عاملا فيها الا ابتداء
كما كانت قبل دخول لا ، الا انهم في التكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر
تشبيها بليس لان التكررة بعد في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة اشد
استبدادا باول الكلام .

واما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لافان كانت
عاملة فكما عملوا ان حرصا على اظهار نسبتها (١) بالحد يث ، وان لم تكن عاملة
فلا كلام

واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافة
ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله .

فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها
جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فهلامشع هذا العامل
هذه الحروف من العمل كما منع الانتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل
الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواته ؟

الجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع
وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه
فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة اتما دخلت لمعنى
في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من
حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة .

(١) ي « شبيها » .

واما لإق الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصولة
الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما
بعدها فاستغنوا بإيصالها العامل عن اعمالها عملا آخر وكأنها هي العاملة، ومثلها في
ذلك حروف العطف

- ٥. ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة، مع انها لا تدخل
لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها
قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء
وبسببه على سرا متناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها. هذا لفظ السهيلي.

- ١٠. وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة
لانها لو عملت بذلك عملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى
الفعل فلو عملت بما فيها من معنى العمل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه
اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء
لان تلك الاشباه ليست موحدة فيها.

- ١٥. (السادس) قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه فظفه
كالمصدر والفاعل والمفعول به، او فيما كان تابعا لو احد من هذه نعتا او توكيدا
او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه فظفه
لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضربا وضربا، وما عدد ذلك
اما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف.

- ٢٠. (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف
ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان نصب العطف في قول الشاعر .
هل انت باعث دينار لحاجتني وعبد رب اخاعون بن محراق
فعل يدل عليه اسم المفعول وقال بل الناصب به اسم المفعول الموحود لان اتنوين
فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف.

ذكره في (البسيط) .

وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجر يانه على الفعل في حر كاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها ، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة ، قال صاحب (البسيط) وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود .

فائدة

قال ابن فلاح في (المغنى) المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان ، احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لاتقدر بان والفعل .

وامثاني ان المصدر هو العامل انيابه عن الفعل وقياسه مقامه ، ونظير هذا زيد في الدار واقطاهل العامل الطرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل ، والاكثر على ان العامل الطرف . انتهى .

(الثامن) اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العاصم ، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا وما الزيدة في قواه تعالى (فجارحة من ربك) (عما قليل) ولا في نحو جئت بلا زاد وعضبت من لاشيء و (لئلا يكون للناس) و (إن لاتفعلوه) .

(التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بداه من خبر والخبر لا بداه من المبتدأ لهما كان كل واحد منهما لا يبعك عن الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه ، قالوا وقد جاء ذلك نظائر .

منها قواه تعالى (اياها تدعوا له الاسماء الحسنى) فنصب ايا بتدعو

وجزم تدعوا بيا فكان كل واحد منها عاملا في الآخر، ومثله (اينما تكونوا يدرككم الموت) فاینما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) حكى ابن جنى في كتاب له يسمى

- (الد مشقيات) غير الد مشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدهان في (الغرة) قول الكوفيين فاسد من وجهين .

احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولاً

- ١٠ فرتبته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كل وجه .

والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع

والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيها (١) شبه واما (ايا ما تدعوا)

فان تدعوا عمل في اى بحكم الاصل، و اى عمل في تدعوا بحكم النيابة عن الحرف

الشرطي، ويلزم مهم ايضاً ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود

- ١٠ فكيف يجمع بينهما .

(العاشر فرق بين العامل والمقتضى) قال ابن يعيش في (شرح المفصل)

لست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان

اقياس يقتضى هذا النوع من الاعراب اتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل

والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف

- ٢٠ الجر أو تقديره فالإضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت

الفاعلية والمفعولية معينين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل

اداة محصلة لها بالمقتضى غير العامل . انتهى .

(الحادى عشر) قال ابن النحاس في (التعليقة) هنا كتبت لطيفة وهو أن

الاسم العامل ومعمواه يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا

فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله إلا أنه لما كان إلا أكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بأعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل .

(الثاني عشر) قال ابن يعيش تد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال أخرى وفيه نظائر .

الاول لولا تعمل الجرف في المضمرة ولا تعمله في المظهر .

الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث عسى تنصب المضمرة نحو عساك وعساي وعمها مع الظاهر

الرفع .

الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل .
هذا ما ذكره ابن يعيش .

وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) مثله وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومد ومد .

وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ألا ترى ان واو القسم نجري في القسم ولا تجري في موضع آخر، وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر، وكذلك حتى تجري في موضع ولا تجري في موضع آخر، وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجري المضمرة دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب وهو مطرد وانما تجده نظائر .

(الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد

قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا ملائمة في الخبر، وقول من قال ان التبوع وعامله معا ملائمة في التابع، وقول من قال ان إن وفعل الشرط معا ملائمة في الجزاء، وقول من قال ان الفعل والفاعل معا ملائمة

في

في المفعول - حكاة ابو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح في (المعنى) عن الفراء .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا جعلنا مجموع حلوحامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا منزولا يكون ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيها لانهما حينئذ يكونان قد رفا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز .
(الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون مقدما على المفعول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فان قيل يناقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالاصل في من ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائخ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .
(الخامس عشر) قال ابن اياز ان العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المنوي بدليل اختيارهم زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في الضرورة .

(السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يابها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مردت بالحسن ولا مردت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مردت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مردت بهذا الضاحك كما يستحسن مردت بالضحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .

(السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم أخبار إن واخواتها عليها. انتهى. ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت وامل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجماد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل.

(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التمييز) العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلوم والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل راجح.

(التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وفضل من زيد فمن مخفوضة (١) بالثاني والاول معلق وانشد سيويه (بين ذراعي وجبهة الاسد).

(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع نويت فيها السد لالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

(الحادي والعشرون) قال ابن جنى يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط تكبر المتبداً بالمتبداً والابتداء بقرت ان مجرى الابتداء.

العارض لا يعتد به

فيه فروع منها افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم ، وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربعة في . قولك مررت بشوة اربع . ومنها قال الشيخ عبد اقاهاجر الجرجاني في (شرح الايضاح) العرب

لاتنقض اصولها للبس يعرض.

ومنها قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح
ماقبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض .

ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان

- بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولاعبرة بالضمة المعارضة كضمة الاعراب نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الياء لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمها .

ومنها قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون

- النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء السراج المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابوبكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من

- ١٥ انفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارئ عليه الذي هو الاعراب، قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

- ٢٥ ومنها قال ابو البقاء في (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من

الاسم الرباعي في اترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكن فانه اذا حذف وحده كان اباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الاسماء المعربة .

واجب بانه عارض الا ترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لانظير

له في الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى .

• ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان . اقبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر

جاز في الوقف ان تمقل الضمة والكسرة اليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه

• الالف واللام نحو رأيت البكر فذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى

الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت

فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت بكر ا فلما كانت كذلك اطردها حتى

صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد، وهذا نظير

امتناع الحرم في متفاعلين في الكامل لثلاثا يفضى الى حال يلزم فيه الابتداء

• بالسائن، ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد

بالعارض وان يستمر حكم التنكير .

• ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جوار في حال الحركة

تثبت في حال المنصب لان حركته في البحر الفتح فينبغي ان لا تحذف .

قال ابن السكيت في (التعليقة) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة

• لا الى اعارض بعد منع الصرف لانه لا يتقانه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه

الاسم في الاصل .

• ومنها قال ابن السكيت قاعدة الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا

وان بين فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل

الضرع اذا اتصل به ضمير جمع المذكورين او الما طبة المؤنثة و اكد فانه يحذف

• ٣٠ • منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد

للاوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب

يثبت وقفا ويحذف وصلا .

• قيل الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض .

ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام حذفت

اللام

اللام لا اتقاء الساكنين نحو رمت، فان اقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة، وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فأصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية، وقد قال بعضهم رمتا فرد الالف الساقطة لتحريك التاء وإجري الحركة العارضة محرمي اللازمة من نحو قولاً وبيعاً وخافاً وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة .

ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون ابدا قواينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير او انحراب الكلم لاختلاف العواهل الداخلة عليها، ومن الاسماء العربية ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالصادر .
١٠ والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تغيير لكن منع من ذلك قللة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض .

ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقوطة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والحذف وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به . وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل .
ومنها قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله متنى وبمجموعا لان الاكثر ازوم التانيث فاعتدوا به وعدم ازوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم .
٢٠ وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة .

ومنها قال ابن يعيش قولهم يضح ويدع انما حذف الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما يأى مضارعه على يعمل بالكسر وانما فتح في يضح ويدع لكان حرف الحلق والفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه

كالعدوم لحذفت الواو قيهما لان الكسرة في حكم المنطوق به .
ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل
واخيه نكرة لان العرب اجرتة مجراها فهو في معنى رب رجل ورب انى رجل،
وسيويوه ابقاء على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة
فاجراه سيويوه على اصله ولم يبال بهذا الذى طرأ عليه من جهة معنى الكلام
لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك
جعل سيويوه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاضى انه يقال فيه في الوقف
في حالى الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الانحرى هذا قاضى
ومررت بقاضى ووجه هذه اللغة ان حذف الياء في الوصل انما كان التنوين
لالتقاءها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء، ووجه اللغة الاولى ان حذف
التنوين في الوقف عارض والمعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها
لانه لا يوقف على متحرك، وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد
بالمعارض وهو الاكثر .

حرف الغين

١٥

العالم واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا

ذكر هذه القاعدة الرماني وبني عليها ان وزن الفعل الذى يغلب عليه
يجرى في منع الصرف مجرى الوزن الذى يخص الفعل .

قال ابن النحاس في (التعليقة) لكن شرط جريان العالم مجرى اللازم

٢٠ هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة .

حرف الفاء

الفرع احط رتبة من الاصل

ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد،

قال

قال في (البسيط) لانه فرع عن الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن
رتب الاصول فاشترط اعتماده على احد الا مور الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى (كتاب الله عليكم)
انه نصب بعليةكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب ، قال
ومثله قول الشاعر (يا ايها المأخ داوى دونكا) اي دونك داوى .

قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعا لا وانما هي نائبة
عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا
منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفروع
وذلك لا يجوز .

وقال ايضا اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجرى
وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب
على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة
انه اذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله
في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا
اجرى على غير من هو له وجب ابر از ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو .

وقال ابو ابيقاء في (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا
على غير من هماه وجب ابر از الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل في العمل
ونحمل الضمير وقد انضم الى ذلك حريانه على غير من هو له فقد انضم فرع
الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور
ويمتاز الفرع عن الاصل .

وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم
الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة
الاعمال .

وقال ابن هلاج في (المغنى) انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره

مع امكن دخول النصب فيه لتلا يكون افرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحـركة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكر فى التصحيح فشاركه فى الاعراب والمذكر معرب بحرين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الاصل .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجرم وهى فرع فى الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا فى الاعراب من الاصل ، وافرغ ابدأ تنحط عن الاصول فى التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع فى المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا فى الاسم الذى بعدها فلم يقدموه على العادل وان كان متصرفا ولاعلى الفاعل لايقواون والطيا لسة جاء البرد ولاجاء واطيا لسة البرد لان الفروع لا تتحمل من التصرف ما تتحملة الاصول .

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهى ان يكون الخبر مؤنرا وان يكون منفيا وان لا يقع بعد . ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها فى الدرجة الثالثة فى العمل لان . امشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل . ا هو فى الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل ابدأ الاحتصاص لىفرق بينهما ألا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض فى القسم كل ظاهرا وانما كان الاختصاص باسم الله فى التاء لانها بدلة من الواو والواو بدل من التاء فهى فى الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل شبهه فى العمل ، والصفة فى عملها فى الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا . ا كان من سبب الاول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا فى العمل عن ان ومشبهة بها وجب

ان تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتشكير ، معدوما وعدم فصلها .

وقال السخاوى في (تنوير الدياجي) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع اعنه في العمل والفرع لايساوى بالاصل ، فما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هواه نحو هند زيد صاربتة هي .
واوكان في مكان ضاربتة تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال ابو البقاء لان فرع على إن ، وان فرع على كان ، والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع .
وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله كثيرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع .

وقال ايضاً ان الناصبة للمضارع فرع أنت المشددة لان كلامها حرف ، صدرى ولما كانت فرعاً عليها نصت فقط وان الثميلة لاصلاً لها نصبت ورفعت .

وقال ايضاً ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها .
ومجموعة عليها اكونها تخلص الفعل لاسلامتها ولهدا عملت ظهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن اقواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة والحرف فيها دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الحرف عليها ، واحيب ان الجرد خلفها تبعاً لتنوين المقابلة ، وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل .

وقال ايضاً انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ولو تصرف فيه بالاضافة تصرفها لانه مساواة

الفرع الاصل وهو محال

وقال ابن هشام في (تذكروته) نص العبدى على ان إما لا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل .
قال ابن هشام كأن العبدى لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متوجه . انتهى .

قنبيبه

قال الاندلسي في (شرح المفصل) فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل .
قيل لا يبعد أن يكثر افرع ويقل الاصل بضرب من التأويل الأتري .
١٠ ان نعم الرجل اكثر من نعم بانكسر .

الفروع هي المحتاجت الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامته

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان بن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول في اذكر قائم واذا اردت التأنيث قلت قائمة فحتمت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للذكر بعلامة ، وتقول رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير ، واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال واو كان الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة . انتهى .

وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط وند ابن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كلسارق الذبى اغار على تصانيفي التي اتمت في تتبعها - نين

وهي (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرتها
وضمها وغيرها مما سرت له من كتب الخيضرى والسخاوى في مجموع وادعاه لنفسه
ولم يعز الى كتبه وكتب الخيضرى والسخاوى شيئا مما نقله منها وليس هذا من
اداء الامانة في العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها

ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة
ورمل كاوراك العذارى قطعته

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكشبان الانقاء فلما كثر ذلك واطرد

- عكس الشاعر التشبيه بفعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل، قال ولذلك
١٠ لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخر في اللفظ كأنه مقدم
في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الماعل مقدا ما و المفعول
مؤخر كما جاز أن يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدا ما على الفاعل وان
كان مؤخر في قولنا ضرب غلامه زيد .

- وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذى
١٥ ينبغى ان يجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم
يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد، وكذلك ايضا
جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير ،
وكذلك ايضا جعلوا الاف والام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة لان
التعريف فرع عن التكبير ، فان كان التكبير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة
٢٠ لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر ، واشباه ذلك
في اللسان كثير .

الفرق

عللوا به احكاما كثيرة ، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء

المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسرتاء المخاطبة، وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين التكررة والمعرفة من المبنيات .

ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلك قال في (البيسط) ه
فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي .
ومنها كنوا عن اعلام الاناسى بقلان وفلانة قال في (البيسط)
واذا كنوا عن اعلام البهاثم ادخلوا عليها اللام فقالوا القلان والفلانة فرقا
بين الكنائتين ، قال وانما اخصت باللام لوجهين
احدهما انها انقص عن درجة الاناسى في التعريف فخصت باللام
اشعارا بنقضان درجاتها عن درجة الاصل .

واثاني ان اعلام البهاثم اقل وكانت اقبل لازيادة لقلتها .
ومنها قال في (البيسط) فتحت همزة الوصل في اداة التعريف
الكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم
مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها قال في (البيسط) التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث
١٥ ماد دخلت عليه لانه مذكور بل دخلت للفرق بين العددين .
ومنها قال في (البيسط) لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل
المنصوب فرقا بينه وبين البديل .

ومنها قال في (البيسط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا
٢٠ بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة
ومركوبة . ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى
فاعل كعليم وسميع .

ومنها قال في (البيسط) حذف الف ذافي التننية هربا من التقاء
اساكتين ولم تقلب كما قلبت الف المعرب فرقا بين تننية المبنى وتننية المعرب
وشهدت

وشددت المون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء العربية .
وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كحريخ وبحرسى واسير
واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل . وخص الثمانى
بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف
لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة ، قال ولما لم يفرقوا في الذى بمعنى مفعول بين
المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ، ولما فرقوا في الذى بمعنى فاعل نحو كريم
وكريمة فرقوا بينهما في الجمع .

ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال
ابن السراج في (الاصول) وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ما ضيها
ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الابنية .

ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فاذا قالوا
دايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رأيتك انت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير
المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركن في ناء ،
وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها قال ابو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد
في (كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست من قبيل
هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير
ومجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث كما ان تلك
زائدة وعلامة لمذكر ايضا ، وانما كسر ما قبلها وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها
الامفتوحا لانها بدل من ياء ، وانما ابدلت منها الهاء للفرقة بين ذى التى بمعنى
صاحب وبين ذى التى فيها معنى الاشارة .

ومنها قال الجزولى قدينى المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة .

قال الشلوين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف وكان حق
المون ان تكون ساكنة لان اصل انباء السكون الا انا فرقنا بين ان اذا كانت

اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم .

ومنها قال ابن عصفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليقة) اصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من صمائر الرفع والضمير مع لام الجر من صمائر الجر ولفظ صمائر الجر وصمائر الرفع مختلف فلا لبس حيثذ ، وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا يزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله ، وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن ملاح في (معنيه) افعل فعلى كالا فضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء .

وقال الابدلسي انما تبدل التاء في قئمة في الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

خاتمة

قال ابن السراج في (الاصول) التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصه النحويون بهذا اللقب وسموها تنويها ليعرفوا بينها وبين النون الزائدة المنتحكة التي تكون في التثنية والجمع .

الفعل لا يثنى

قال ابو جعفر بن الزبير في (تعليقه على كتاب سيبويه) وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات

مرات، فهو اذن دليل على القليل والكثير، والنبي انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل ألا ترى ان لفظ رجل لا يدل الاعلى واحد واذا قلت رجلا دللت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وايضا فان العرب لم تثنه .

- ٥ فان قيل ان الفعل مثنى في قولك يفعلان .
فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك الفعل .

الفعل اثقل من الاسم

وعليه صاحب (البسيط) بوجهين .

- ١٠ احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد .
والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والتكرة .
قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين .
احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل .
١٥ والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في اعادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين .

- احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل، واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا اكثر استعماله خف على اللسان لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله .

والثاني ان الفعل يقتضى فاعلا ودمعولا فصار كالركب منهما اد

الاشياء - ج - ١
٢٧٠ حرف الفاء
لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الاسم اخف من الفعل لوجوه .
منها ان الاسماء اكثر استعمالاً من الافعال والشيء اذ اكثر استعماله
على السننهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالاً لامور .

منها الاوزان وعدد الحروف أما في الاصول فلان اصول الاسماء
ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الافعال خماسية، واما بالزيادة فالاسم يبلغ
بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لايزاد على الستة، فقد زاد
عليه في الاصول والزيادة، واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها
تسعة عشر واصول الافعال اربعة، واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة
والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم .
ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .
فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله .
قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل
منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث
ونون التوكيد والضائر فتثقل بذلك .

ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه
٢٠ فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل . انتهى .

فائدة (١)

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور .
احدها وتوعه وهو الاصل .

الثاني مشارفته نحو (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن) اي

فشارفن اتقضاء العدة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم) اي لوشارفوا ان يعكوا .

الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو (فاذا قرأت القرآن فاستعذ) (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا) (اذا قضى امرنا فانما يقول له كن فيكون) .

الرابع مقاربتة كقوله .

الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر
اي تزول الراسيات .

(الخامس) القدرة عليه نحو (وعدنا علينا انا كنا قاعلين) اي قادرين على الاعداء ، واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة و القدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس .

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام في (المغنى) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضى الله عنه .

كان سييئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وداء
نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول روبة .
ومهمه مقبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

اي كان لون سائته اعبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف ، وقول عمرو بن الورد (فدبت بنفسه نفسى ومالى) ، وقول القطامي (كما طيرت بالقدن السباعا) القدن انقصر والسياع الطين ، ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في رأسي ، وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء ، قانه الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزنجبيري وجعل منه (ويوم يعرض الذين

كفروا على النار) .

وفي (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب ، ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اى انتصب الحرباء في العود .

وقال ثعلب في قواه تعالى (ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه) ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل ان منه (وكم من قرية اهاكناها بقاءها بأسيانها) (ثم دنى فتدلى) (اذهب بكتابي هذا فالقه البهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون) .

وقال الجوهري في (فكان قاب قوسين) ان اصله قابي قوس فقلب ١٠
التثنية والافراد ، وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اى طرفه وله طرفان فله قابان ، ونظيره قواه .

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست اشري فعله بمحول
اى لشر فعليه وقيل في (فعميت عليكم) ان المعنى فعميت عنها ، وفي (حقيق على ان لا اقول) ان المعنى حقيق على بياء التكلم كما قرأ نافع ، وفي (لتنوء بالعصبة) ان المعنى لتنوء العصبة بها . ١٥

قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب ، وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه علمت لم تك تف بالاسمين تقول علمت زيدا بكرة اخاك ، وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق ، قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما ، وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا .

وقال الاندلسي في (شرح الفصل) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما

تكون بنقصان فإن إذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة أخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها إلى امر آخر كما أن الصدريّة إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وانخرجتها عن كونها كلاماً .

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فاذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه

- من ذلك ما أنت وما شأنك فأنهما .بتبدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فإن جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والأصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعة بالقاعدة أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان أو مفعولا لتصنع ، ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا .

قرآن الاحوال قد تغني عن اللفظ

- قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقريظة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان آتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فلا استثناء عنه ، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف ١٥ المبتدأ والخبر والفعل والتفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها .

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت

في كثير من ابواب العربيت

- منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد نرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض

ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) إنما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنى أصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوصها بذلك لكثرتها في الاستعمال ، وما حذف لكثرة الاستعمال .
 ياء المتكلم عند الاضافة ، والتنوين من هذا زيد بن عمرو ، وقولهم ايش ولم ابل ولا ادرو لم يك وحذف الاسم (١) في لاعليك اى لا بأس عليك ، والتخفيف في قد و قط اذاصلها التثقيب لاشتقاقها من قدت الشيء وقططته ، وقولهم الله لأفضلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم لم ي اى ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة في كلامهم فغيروا اعرا به كما غيره . ذكر ذلك ابن السراج في (الاصول - ٢) .

قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي (تذكرة الفارسي) حكى ابو الحسن والفراء انهم يقولون ايش لك قال واقول فيه عندنا انه اى ايش فخفض الهمزة واتى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكبرت الساكنة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لا لتقاء الساكنين ، انه لما خفض هو يرم اخوانه فحذفت الهمزة وطرح

حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لا لتقاءها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه، قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء في ايش (١) وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبهاله بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم وبم ولم فكذلك ايش .

وقال الزمخشري في (المفصل) في الذي ولاستطاعتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزأوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) انما بنيت اين على الفتح اكثر

- ١٠ استعمال اذا حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

قال ومما بين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جبر

فركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت

- ١٥ قليلة الاستعمال لانهما لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم .
قال وكذلك تم بنيت على الفتح اذا حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل اتقاء

- ٢٠ الساكنين استثقالا لكسرة مع التضعيف او الياء في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلوكسرت لأدى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما لزم اضممار الفعل في باب التحذير

لكثرته في كلامهم كما ذكر سيويوه .

وقال الرهاني لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو ووضع

اعمال لا يمتثل تطويل الكلام لتلايق المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثرت في السنتهم واستعملهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لأقوم من اى احلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اتسم لأفعلن والمعنى اقسم بالله، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمر ك واين الله وامانة الله فهذه كلها مبتدأت محذوفة الاخبار، ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو (تالله تفتؤ) ، ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضهما فاذا جمعت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث واقسم كثير فاخترت والاه الاخف .

وقال ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول ياعليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره، ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تالله، ومنها التفخيم، ومنها الابدال كقوله ها الله وآله وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا اكثر كان حذفه كذا كره لان كثرت تجر به مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة .

وقال ابن انصاحس في (التعليقة) اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفضة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك وقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم

المضاف اليها ، قال وشرطه ان يكون علما وانما رجعوا صاحبيا فقالوا يا صاحب لانه لما كثر استعماله من غير ذكره ووصوف صار بمنزلة العلم ، قال واخص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب .

قال وانما وجب اضممار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثرة استعماله فآزده الاضممار طلبا للخفضة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله .

وقال المصدر الذي يجب اضممار فعله انما وجب اضمماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعمالوها لكثرة استعمالها فخفضوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها .

وقال ابن الدهان في (الغرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال .

رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولا

وقال السخاوى في (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت .

حرف اللام

اللبس محذور

وهن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن .
فن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتاج اليه ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل

اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك نحو لف اللبس منها لو استويا في الرفع او في النصب .

ومن ذلك قال في (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فا تزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لابس في اضافته الى فاعله لتعيينه فجازت اضافته لذلك .

ومن ذلك قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعول بان يقال م ضرب ومقتل ليكون جاريا على ضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب بن اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حرفه .

ومن ذلك قال في (البسيط) قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمر و افضل منه لاعلى المفعول نحو خالد مفضل وبكر افضل منه لانهم او فضلوا على الفاعل والمفعول لا يتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضى الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجاء من افعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجاء اولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في (البسيط) الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعله منع الصرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجاء من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة في غير النداء قال (شرقت دموع بين فهمي سجوم) وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .

ومن ذلك قال في (البسيط) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لابس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس . وقال

وقال تكسير الصفة ضعيف لانها اذا كسرت التيس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحمل الرجال والنساء واذ اجتمعت باواو والنون او الالف والتاء انتفى التيس .

ومن ذلك يجوز أن يقال في النداء يا ايت ويا امت بحذف ياء الاضافة

- وتعويض التاء عنها، قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالة ويا عمه لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الام فلا اشكال لانها مؤنثة واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة .

ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر، قال ابن

- يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على المنكبة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افرس (١) منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل رد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم ، فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من

- الابجاز واحتراسا من الالباس اما الابجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكما له فيكون ذلك الحرف بجزء من الاسم، واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وايس الاسماء الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات، وانضمرات لا يلبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المعنى) انما صم حرف المضارعة في

الرباعي دون غيره خيفة القياس الراعى زيادة الهزة بثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة

فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة ، وإنما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فيجعل الاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

• ونخرج عن هذا الاصل اهراق بهريق واسطاع يستطيع فانه ضم حرف المضارعة منها مع انها اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان .
احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم .

والثاني انها جعلتا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها
١٠ واذا كان عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة . وانما حكمتا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضى عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لاعن الحركتين لان
١٥ الحركتين موجودتان فكيف بعوض عنهما مع وجودهما . انتهى .

ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح) نقول في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسننا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والنفي بهما .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) لا يجوز أن يأتي المنصوب
٢٠ على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اى هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال انا قوما ففعل كذا لان النكرة لا تزيل لبيسا .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغنى) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة

العارية عن قصد النداء ، لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة .

قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لثلا يلبس لانه

- بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفى الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والبنى في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حى املا يلبس بالحى الذى هو ضد الميت

بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع

- ١٠ يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقوون حية للذكر والمؤنث فيقولون رأيت حية على حية فلا يطر حون الهاء من ذكره .

ومن ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحرك احدهما بالكسر

الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واخرين ولا تضر بن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

- ١٥ ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر

ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منان واشهل لانهم

لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدى

فرقوا بين ما يكون الا اول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف

الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية - وبين ما ليس كذلك

- ٢٠ فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد .

وقال الأخفش في (الاوسط) في النسب الى المركب المزجى وان

خفت الالباس قلت رامى هر مزى .

ومن الثاني عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كخائض

وطائى ومرضع وكاعب وناهد وهى كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث

امن اللبس فيها بالمد كرفلم يحتج الى فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليلة) انما لم يجز حكاية المضر والمشاربه وان كانتا من جملة المعارف لان كلامهما لا يدخله ايس .

حرف الميم

• ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح الفصل) ومن فروعها انهم قالوا اذ دل وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .

١٠ ومن فروعها قال ابن فلاح في (المعنى) افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مراداف في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ومن ذلك ان ترى رجلا قد سد دسها نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله اى اصاب القرطاس ، فاصاب الآن في حكم الملفوظ به ١٥ البتة وان لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت . ما ب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده - زيد اى اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم اى قدمت خير مقدم ، وقولك تدمرت برجل ان زيدا وان عمرا اى ان كان زيد او ان كان عمرا ، وقولك للقادم من حجه مبرورا ما جورا اى انت مبرورا ما جورا ، ومبرورا ما جورا اى قدمت مبرورا ما جورا .

وكذلك قولهم (رسم دار وقتت في طله) اى رب رسم دار ، وكان روبة اذا قيل له كيف اصبحت ؟ يقول خير عا فاك الله اى بخير ويحذف الباء لدلالة

لدلالة الحال عليها بحرى العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذى ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام)

- ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما راه فيها .
 ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول
 لابي العباس لم احمل الارحام على العطف على المجرور المضمربل اعتقدت ان
 يكون فيه باء ثانية حتى كأتى قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها
 كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تمرر امرء ، وعلى من تنزل انزل
 واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته فى
 الحكم فى قوله .

- وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب التامى والجانب المتخوف
 اى وبهم رأب التامى فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله
 بهم يتقى العدا وان كانت حالهما مختلفين ألا ترى ان الباء فى قوله بهم يتقى العدا
 منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك با سيف يضرب
 زيد ، والباء فى قوله وبهم رأب التامى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال
 فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة ، كان حذف الباء
 من قوله (والارحام) اشباهتها الباء فى (به) موضعا وحكما اجدر .

- وقد اجازوا تبا به وويل على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت
 اللام فى تبا له لا ضمير فيها وهى متعلقة بنفس تبا مثلها فى هلم لك وكانت اللام
 فى وويل خبرا و متعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فان قلت فاذا كان المحذوف ادلالة (١) عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل
 تجيز توكيد الهاء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت
 نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وايس

ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة الميثب بل لامر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لتقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اعنسس لما يلحق فيه من تقض الغرض .

ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملقوظ به جاء الخبر مثنى .

وقال ابن هشام في (المغنى) اول من شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا الا خفش فانه منع في نحو الذي رأيت زيد أن يؤكده العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكده مرید للطول والحذف مرید للاختصار ، وتبعه الفارسي فرد في كتاب (الاغفال) قول الزجاج في (ان هذان لساحران) ان التقدير ان هذان لها ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متناهيان (١) وتبع ابا على ابو الفتح فقال في (الخصاص) لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اعنسس لما فيها جميعا من تقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكده كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك -

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مرت زيد واتاني اخوه انفسها كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحبى انفسها وينصب بتقدير أعنيها انفسها ووافقها على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب (ان محلا وان مرتحلا) وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكده بان ، وفيه نظر فان المؤكده نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر .

وقال الصفار انما فر الا خفش من حذف العائد في نحو الذي رأيت

نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد
وادافروا من الطول فكيف يؤكدون؟ واما حذف الشيء الدليل وتوكيده فلا
تنا في بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده
في المسئلة بحث اجاد فيه . انتهى ما اورده ابن هشام في (المعنى) .

- والبحت الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح الالفية)
- وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام الفاعل
المفعول المصريح لفظاً وتقديرادون المصريح لفظاً فقط . وكذلك عمل
الفرزدق في قوله (وما الذي اختير الرجال سماحة) فاقام المصريح وهو الضهير المستتر
في اختيار ونصب غير المصريح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة
ايها شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوي كاللفوظ به وههنا حرف
الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المصريح فكذلك اذا كانت
مرادا . انتهى .

وقال ابن دلاح في (المعنى) اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثير او انما
يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المدطوق .

- ١٥ ما كان كالجزاء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها
منزلة الجزء من الموصول ، الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزاء منه ، الثالث
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ودممة له اشبهت الجزء
منه ، الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه ، الخامس حرف
الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) خمسة اشياء
هي بمنزلة شيء واحد (١) الجار والمجرور كاشيء الواحد ، والمضاف والمضاف
اليه كاشيء الواحد ، والفعل والفاعل كاشيء الواحد ، والصفة والموصوف

كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد

ما يجوز تعدده وما لا يجوز

فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك، ومنهم من منعه ووجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلوا حامض اي مز، وهذا اعسر يسر اي اضبط قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ .

الثاني الحال وفيه خلاف قال في (الارتشاف) ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جنى الى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعته فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد وانعمت الواحد خبر ان فصاعدا او نعمتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا، وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بالفعل التفضيل محوز يدراكها احسن منه ماشيا قال بخاز هذا كالظرف محوز يد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في افعال التفضيل لانه قام مقام فعلين ألا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا و اجازة قوم نحو ما اخذ احد الازيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا .

الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلما قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم

يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست امامك خلقك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى (وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم) لا يصح ان يكون اذ ظرنا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين .
الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

- السادس عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى (ملك الناس اله الناس) انهما عطفا بيان لرب الناس، وقال ابو حيان لا نقل عن النحاة شيئا في عطف البيان هل يجوز أن يكرر المعطوف في علم (١) واحد أم لا يجوز ذلك .
السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البداء عند من اثبتته فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال فلانص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر .

مراجعة الاصول

- فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر مما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله .
فالاول منه كالصرف الذي يفارق الاسم اشابهته الفعل من وجهين فتمت احتيجت الى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه ، ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله .

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الالهن مطلب

- وبقية الباب، ومنه اظهار التضعيف كاجحت عينه وضرب البلد والى
السقاء وقوله (الحمد لله العلى الاجل) وبقية الباب، ومنه قوله (سماء الآله فوق سبع سمائيا) ومنه قوله (اهبي التراب فوقه اهبا) وهو كثير .
والثاني وهو مما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كائتلاف المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدأ الا ترى
(١) كذا .

انه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلهذا يباب قولهم قضا الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بنى فعل مما لانه ياء كذلك نرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء وعانها جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعه لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه نروجه في هذا الموضع مخالفا للباب ألا تراهم إنما تحموا ان يبنوا فعل مما عينه ياء محافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعث ابوع ويوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريفه ، وكذلك لوجاء فعل مما لانه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ويرمو ان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهى اثقل من الياء ، فاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يقارن موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره ، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعمل لانه لا يتصرف لمضارعه بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس واوصرف للزم اعلاله وان يقال هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطواه وابيعه ونحو ذلك .

وما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صاد او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اضطرب واضطرب واطرد واطلم وكذلك اذا كانت دالا او ذالا او زاي فان تاءه تبدل دالا نحو اد ليج واد كر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر ، فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذا بانها بدل من اللام او السين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه ، ونظير

ونظير ذلك قول الشاعر .

بارب اباز من العفر صدع تقبض الذئب اليه واجتمع

لمارأى ان لادعه ولا شيع مال الى ارطاة حقف فالطجع

فابدل لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون

ذلك دليلا على انها بدل من الضاد. وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب صحته وهو عور .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن

تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة، فاما قراءة ابي عمر وفي ترك الهمزة (يا صالح

ايتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام او جل والفرق

بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع فحمل

المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز

قياسا عليها يا غلام او جل .

فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشبهت ضم للكسرة

والكسرة في يا غلام او جل كسرة صحيحة (١) فهذا فرق .

١٥ قيل الضمة في حاء يا صالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت

بناء وليس لقولك يا غلام او جل شبيه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة

مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة صريحة والاخرى

ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد

اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين

٢٠ سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تساخروا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان

تساخروا بخلاف الحركتين وهدما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز .

فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ وانحرواط

قيل الساكنة هنا لما ادخمت في المتحركة فنبأ اللسان عنها جميعا نبوة

واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى

ان بعضهم قد قال اجليوا اذا فاعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل الواو بعدها لما كان الياء . اذ كانت هذه الياء غير لازمة فيجرب ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها، ومن قال ثيرة وطيبال فقياس قواه هنا ان يقول اجليا اذا فيقلبها جميعا اذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

٥ فان قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتا هما فتحة وانما شيبت احدهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعني في سالم وقادم متفقان .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصه كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصه ، نعم واو تطعمت الحركة في قاف قيل لو جدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر ، وادون احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قد مناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلها الناشئة هما عنهما وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخلصه وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصه ، وسبب ذلك ان الياء الساكنة ١٥ سا ئغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصه فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من اليسر او تجشمت انراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو وزان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة في انراج الحرفين ٢٠ مصححين غير دملين فاما الالف فحديث غير هذا ألا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شيبت الفتحة بالكسرة نحى بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شيبت بالضمه نحى بالالف نحو الواو في الصلوة والزكوة وهي الف التفتيح فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو فهذا

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لا مثاله فانها كثيرة . انتهى .

المبحث الثاني

في مراعاتهم الاصول تارة واهلهم اياها اخرى

عقده ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فن الاول قولهم صنعت ه الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله .

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوامح

ألا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره تد عود وفيه الحديث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد ايبيكه مختبط فدل قواه ليبك ١٠ على ما اراده من قوله ليبيكه . ونحوه قواه تعالى (ان الانسان خلق هلوعا) (وخلق الانسان ضعيفا) مع قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق) وقواه (خلق الانسان علمه البيان) وامثاله كثيرة ، ونحوه من البيت قوله تعالى (في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال) اى يسبح له فيها رجال .

١٥

ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا ، وليس زيد بقائم ولا قاعداو (انا ميجوك وأهلك) واذا جازأت تراعى القروع نحو قوله .

بدالى انى است مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله

٢٠

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر .

ومن ضد ذلك هذان ضارباك ألا ترى انك او اعتددت بانون المحذوفة

لكنت كما نك قد جمعت بين الزياتين المتعقبين فى آخر الاسم وعلى هذا القبيل

أكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده .

ومن ذلك قوله (وما كل من وافى منى انا عارف) في من نون او اطلق مع رفع كل، ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في عارف ومدة الاطلاق في عارفون في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ألا ترى انك لو جمعت بينهما نقلت عارفته او عارفوه لم يجز شيء من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع .

المبحث الثالث في مراجعة الاصل

الاقرب دون الابد

١٠

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك ما رأيتك منذ اليوم انهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لا لتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ ، كذا العمري لسكنه الاصل الاقرب ١٥ ألا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لا لتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ، ويدل على ان حركتها انما هي لا لتقاء الساكنين انه لما زال التقاءهما سكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابد المقدر الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ، ولا يستنكر ٢٠ الا اعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملقوظ به وان لم يجز على السنتهم استعماله ألا ترى الى قول سيبويه في سردد انه انما يظهر تضعيفه لانه ملحق بما لم يجز وقد علمنا ان اللاحق انما هو صناعة لفظية

- ومع هذا فلم يظهر ذلك الذى قدره ملحقا هذا به فلولا ان مايقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملقوظ به لما الحقوا سر دد او سوددا بما لم يفودوا به .
- ومن ذلك قولهم بعثت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون
- الا بعد لان اصلها فعل بفتح الين بيع وقول ثم تقلا من فعل الى فعل وفعل ثم
- تليت الواو والياء فى فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا والام
- الفعل فحذفت العين لالتقاءهما فصار التقدير قلت وبعثت فهذه مراجعة اصل الا
- انه ذلك الاصل الاقرب لا الابدع الا ترى ان اول احوال هذه العين فى صيغة
- المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .
- ومن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا انها لما اصارتها الصنعة الى مطاء
- وعطاء ابدوا الهمزة على اصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطية وعطية ،
- ولعمري ان لا ميهما ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واو ان لانها
- فى الاصل مطيوة وعطيوة لانها من مطوت وعطوت فأصل الياء فيها الواو
- ولو حظ ما فيها من الياء دون الاصل الذى هو الواو رجوعا الى اظاهر الاقرب
- اليك دون الاول الابدع عنك ، ففى هذا تقوية لاعمال الثانى من الفعلين لانه
- الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا
- هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا اذنى اليك منه كما كان
- فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه
- وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

المبحث الرابع فى مراجعتي

اصل واستئناف فرع

٢٠

قال ابن حنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ

ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا .

ومن ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للحاق اول التانيث

اولغيرها من الصيغة لاغير فالتى للالحاق كالف ارطى فيمن قال ،أروط وحنطى
 ودلنطى والتى للتأنيث كالف سكرى وعضبى وجمادى والتى للصيغة لاغير كالف
 ضبغطرى ووقبغثرى وزبغرى فتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات
 للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحنطيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع
 ٥ مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعتن ياء
 ولاغيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء
 منقلبة عن واو فى غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلها وقعت الواو
 رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفاصلة مغزى
 ومدعى فلها احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو
 ١٠ الياء فصار تا ياء فى مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى
 كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة
 واوا وان كانت منقلبة عن الف ، وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوى
 فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كأنتك لما حذف الهاء فصارت
 ١٥ الواو طرفا ابدتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا
 فصارت شقاوى فالواو اذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوة ، ولهذا نظائر فى
 العربية كثيرة .

ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذف الهاء
 حذف لها واو فعولة كما حذف تا حنيفة ياءها فصارت فى التقدير الى
 ٢٠ عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدفجرت فى ذلك
 مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء التا فصارت الى عدى كهدى
 فابدلت من الالف واو الوقوع يأتى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدى
 فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انما هى بدل من الف بدل من ياء بدل
 من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه .

وفي (البسيط) قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال (ان الخليط بك اجمعه) فاجمعه تأكيد للضمير في بك .

مرعاة الصورة

- قال ابن هشام في (تذكرة) هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة .
- من ذلك الذين خصوه بالعقل لانه على صورة ما يختص بالعقل وهو الزيدون والعمرؤن والاففرده الذي وهو غير مختص بالعقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .
- ومن ذلك ذوالموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبها في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار .
- للتأصل . (١)

معنى النفي مبني على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج

- ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التعليقة) وبني عليها ان لا نفي الماضي القريب من الحال لانها نفي قد فعل ، وقد فعل انما هو للماضي اقرب من الحال .
- وانه يجوز حذف الفعل مع لم دون لم وذلك لان لا نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله (وكان قد) وتقديره وكأنه قدزات فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات ، واما لم فانما هي نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكوها وعدم كلام لا حذفها لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه .

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الاندلسي في (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به

اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها، قال وما من علم الا وقد شدت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية .

نقض الغرض

٥ قال ابن جنى (١) حذف خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت خبر كان يتجاز به شيان (٢) احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه .

١٠ قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر ولو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام المالحق وحذف المؤكد .

١٥ قال ابن جنى لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقي القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد .

قال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

٢٠ قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزمه (٣) لأنها كالتثنية الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لأنها اما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الاعلى ساكن

(١) « ابن اياز » (٢) « شيهان » (٣) « اعترضوه » .

ومنه سمي وقتا لانه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

النهى والنفي من وان واحدا

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في (كتاب كل) قال فاذا قلت

- لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهى عن المجموع لاعن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد .

النون تشابه حروف المد واللين

من ستة عشر وجهها

الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة .

- ١٠ الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكور .

الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف .

- ١٥ الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهى في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو د ستنبويه وباذ نجانة كما تسكن الياء في معدى كرب .

الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله (ولاك اسقني ان كان مأوك ذا فضل) كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين .

السادس ان النون قد تحذف اعتبارا طاعينا ولا ما في منذ وادن في

- ٢٠ قوله (دن لدشولا) كما تحذف الواو عينا ولا ما في ثبة في احد القولين وفي اخ .
- السابع انها تحذف للطول في قوله (أبني كليب ان عمى اللذا) كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهبابا .

الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا .

التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا

العاشر انها تكون علامة للجمع لاضمير ا كما تكون الالف والنون

علامة في قوله (يعصرن السليط اقربه) وقوله (يلو موتنى في اشتراء النخيل قومي) وقوله (التقتا حلقتا البطان) .

(الحادى عشر) انها من حروف الزيادة كما ان حروف المدوالين

من حروف الزيادة .

(الثانى عشر) انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر و، وزيد

يضرب .

(الثالث عشر) مصاحبها حروف المدوالين وحركات الاعراب

في قولك زيد ان وزيدون وزيدون وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب

في الوقف في قولك زيد .

(الرابع عشر) تعاقبها في المحل الواحد نحو جرفش وجرافش .

(الخامس عشر) حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف

فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرتن وعرتن وعلابط وعلابط .

(السادس عشر) حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك

وذلك نحو بلعنبر وبلحرت كما قالوا الا ادر ، ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة)

قال فلها كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

حرف الواو

الواسطة

قيل بها في ابواب ، الاول باب المعرب والمبنى فقيل ان بينهما

واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء .

(احدها) الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لامعربة

لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الاصل واختاره ابن عصفور

وابو حيان ، واختار ابن مالك انها مبنية ، واختار الزمخشري انها معربة .

الثانى

(الثاني) المتأدى المفرد نحو يا زيد، ذهب قوم الى انه واسطة بين

المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح انه مبني .

(الثالث) المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرتة

فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك

- لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم .
- لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة انتقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا وكالفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف .

١٠

وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكيم وليست

اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في الحكم يقف بين الحكيم، هذا

- فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ١٥
- ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة، واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره بيناء ألا ترى ان غلامي في التمكّن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا .

٢٠

فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي؟ قلت هي من جنس الكسرة في

الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان

لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنوغير كسرة الصاد

في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا .

وقال ابوالبقاء في (الباب) ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبنى اذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصياء ، والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصى ذكر حقيقة واحكام المذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبنى وكسرتة كسرة بناء لانه لا يحدثها عامل الجر وعلته بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف (لان كل مضاف - ١) لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه ونحروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسماء ، وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما جرى مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا ، وقيل لامعرب ولا مبنى لان الاعراب غير موجود والبناء لاعلة له فوجب ان يحكم بعدمها او يكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولا م فإنه لا منصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبنى فهما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما. انتهى .

(الرابع) قال ابن الدهان في (الغرة) الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند الرمانى وغيره قسم ثالث لامعرب ولا مبنى وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامى وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا كذا ك .

(الخامس) قال ابو حيان في (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس .

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

- ٥ قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا بعدمه قال ابن جنى في الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلماك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرف ولا غير منصرف وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرف ولا بما يجوز للتونين حلوله للصراف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارا لكونه غير منصرف كاحمد وعمر .
- ١٠ وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التونين كان ذهابه عنها امارا لترك صرفها .
- وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتونين لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلا ن اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين ، واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتونين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تونين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة
- ٢٠ تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرف ولا غير منصرف ، وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصراف ولا بعد .هـ ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا

اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين .

وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والثنية والجمع ، لا يقال منصرفه اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف .
وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر .

الباب الثالث

باب العلم

١٠

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذى علميته بالغلبة ذكره ابو حيان .

وقال فى (البسيط) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال .

احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً .

والثانى انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل فى مسمى

١٥

ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً

والثالث انه ليس منقولاً على الاطلاق ولا مرتجلاً على الاطلاق بل

هو مشابه للنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للرتجل لا اختصاصه

بوزن لا يوافق المعدول عنه فيه .

الباب الرابع

٢٠

باب الظاهر والمضمر

قال الازد لسى فى (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا متوسط

بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك البس امره لكونه اخذ شيها من هذا

وشبها من هذا .

وقال

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا اسم لظاهر ولا مضمربل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والماء والياء بيانا عن المقصود ويعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الا خفش الا انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمربل، والجمهور على انها اسم مضمربل، وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمربات .

وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانه شبهها بالظاهرة وشبهها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمربل وبينهما وهو المهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل قال ابن جنى ومن ذلك قوله (له زجل كأنه صوت حاد) فحذف الواو من كأنه لاعلى حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيقضى بالسكون كأنه واما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو كأنه وبقواه كأنه منزلة بين الوصل والوقف، وكذلك قوله .

يا مرحبا بجمار ناجيه اذا اتى قرينه للسانية

فتبات الماء في مرحبا ليس على حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما

الوقف فيؤذن بأنها ساكنة يا مرحبا واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا بجمار ناجية فتباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قواه (بيازل وجناء او عيمل) فائبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثنية من اماراة

الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

الباب السادس

باب حروف الجر قال ابن هشام في (المغنى) التحقيق في الام المقوية نحو (مصدقا لمامعهم) (فعال لما يريد) (ان كنتم للرؤى تعبرون) انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزه منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للنادى مرتبتين البعد والقرب فياوا ياوهيا للاول وأى والهمزة للتاني ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا وللتانية الهمزة وللتالثة اى وجعل يا مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذاوتى وللتانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللتالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط .

١٥ ورود الشيء مع نظير لا مورى لا مع نقيضه

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل ضرورة وفروقة وامرأة ضرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بماهى فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بماهى فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة امارة لما يريد من تأنيث الغاية والمباغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا، يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة اوجب ان

تحذف

تحذف في المذكر فيقال رجل فروع كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث
الموصوف حذف مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح
ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذانا بان ذلك
في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احوال واصيد وتعاونوا وتجاوروا، وكما
كررت الالفاظ التكرير المعاني نحو الزازلة وانصلصلة والصر صرة وهو باب
واسع

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل
خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف
ورجل رضا وامرأة رضا وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل
وقوم رضا وعدل قال زهير .

متى يشتجر قوم يقل سر واتهم هم بيننا فهم رضا وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مباينة كما تقول
استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم
والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيد او قد
ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله .

الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضمين من البخل
فهذا كقولك هو محبوب من الكرم ومطبن من الخير وهي مخلوقة
من البخل وهذا اوفق بمعنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من
الضمين لان فيه من الاعظام والمالغة ما ليس في القلب ، وانه قوله (وهن من
الاخلاف قبلك والمطل) وقوله (وهن من الاخلاف والولعان) وافوى التأويلين
في قولها (فانما هي اقبال وادبار) ان تكون من هذا اي كما انها خلقت من
الاقبال والادبار لاعلى ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات

ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الانسان من عجل) وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لأنه امر قد اطرد واتسع فعمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر في المعنى، وكان هذا الموضوع لما خفي على بعضهم قال في تأويله ان العجل هنا الطين، ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به الانفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقبه (سأريكم آياتي فلا تستعجلون) ونظيره قوله تعالى (وخلق الانسان عجولا) (وخلق الانسان ضعيفا) لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذ به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير اشارة للمصدر المذكور () .

١٠ فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيارة والعيادة والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه احجى بتأنيسه .

١٥ قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع اضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة ٢٠ فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع اضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها .

فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القيادة

وقال امية

والحجة الختفة الرقشاء اخرجها من بيتها آمنت الله والكلم
 قيل هذا انما اخرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل
 البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكرة ومؤنثة بجرى
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للباقة لها وانتبيه عليها بجرى اخراج بعض
 المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صفته (١) وعدته وان كان قد نقل الى
 فعلت لما كان اصله فعلمت وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيعة وجمع فقال .
 يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد
 وعليه قول الآخر .

١٠ اذا نزل الاضياف كان عنزورا (٢) على الحى حتى تستقل مراجله
 الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وايس كقوله (واسيا فنا
 يقطرون من نجدة دما) في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه
 اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجله الحى اجمع فما ظنك او نزل به الضيفان
 الكثيرون .

١٥ فان قيل فلم انث المصدر اصلا وما الذى سوغ التانيث فيه مع معنى
 العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه
 اصل وان الاصول تحتل ما لا تحتمله الفروع ؟
 قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان
 المصدر اجناس للعانى كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار
 وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان تدانى مؤنثة الالفاظ والاحقيقة
 تانيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك جاءت
 ايضا اجناس المعانى مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمودة والموجدة
 والرشاقة ونحوها، نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف

(١) لعله « صنته » - ح (٢) فى اللسان وغيره « عذورا » وهما بمعنى - ح .

به لم يكن تأنيته وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكرة ومؤنثة وواحدة وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعنى ضيفة وخصمة واضيا فوا وخصوصا وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصنعة قال تعالى (وهل اتاك نبأ الخصم اذ سوروا المحراب) وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكما له ان تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله ألا ترى انك اذا اشت وجمعت سلسكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لامعنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالتنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا .

ومما جاء من المصادر مجوعا ومعملا ايضا قولهم (دو اعيدع قوب اخاه بيثرب) ودهنه عمدى قولهم - تر كته بملاحس البقر اولادها - فالملاحس جمع ملاحس ولا يخلو أن يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه، واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكأ انه قال تر كته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله .

وإهي الأفي ازارو عاقلة مغار ابن همام على حى خثعما

محذوف المضاف اى وقت اعارة ابن همام على حى خثعما ألا تراه قد عداه الى قواه على حى خثعما فلاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به كما ان دو اعيدع قوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب، وكان ابو على يورد دو اعيدع قوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه، فإد قواه

كم جربوه مما زادت تجارهم ابا قدامة الا المجدد والفتنعا

فقد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اى فازادت ابا قدامة تجارهم اياه الا المجدد، والوجه ان تمصبه بتجارهم لانها

لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حرى ان يعمل
الثانى ايضا فيقول فما زادت تجار بهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت
فاوجعته زيدا ويضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك
اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثانى ايضا لقربه لانه لا يكون
الأبعد اقوى حالا من الاقرب، فان قلت أكتفى بمفعول العادل الاول من
مفعول العامل الثانى، قيل لك واذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال
الثانى الاقرب اولى من اكتفاؤك باعمال الاول الابدع وليس لك في هذا مالك
في الفاعل لانك تقول لا اصهر على غير تقدم ذكر الاستكراه فتعمل الاول
فمقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه
ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه .

١٠

ومن ذلك فرس وساع، الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقاة
ضامر وجمل ضامر وناقاة بازل وجمل بازل وهو لباب قوده وهى لباب قومها
وهم لباب قوده هم قال جرير .

تدرى فوق متنها قرونا على بشر وآنة لباب

وقال ذوالرمة

١٥ سبحلا ابا شرخين احيا بنا ته مقاليتهما فهى اللباب الحبا أس

فاما ناقاة هيجان ونوق هيجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس
من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب اتفق
لفظه واختلاف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التاء

٢٠ في صفة المذكر، وباب ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث، وباب ما استوى فيه
المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها، ذكر
نظائر الباب الاول (١)

(١) في الاصلين « ويبيض اه » اى ان المؤنث ترك هنا بيضا .

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى هذا الباب ينفصل من الذى قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ
اليس وبقائه نحو رجل نسابة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل
هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدى وغير
المتعدى ، ومثله جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة
وسرته ، ودان الرجل ودنته من الدين فى معنى ادنته وعليه جاء مديون فى لغة
بنى تميم ، وهلك الشيء وهلكته قال العجاج (ومهمه هالك من تعرجا) فيه
قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من تعرج فيه ، والآخر ومهمه
هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف
واللام ، ومثله هبط الشيء وهبطته قال .

١٠ ما راعى الاجناحها بطا على البيوت قوطه الاعلا بطا
اى مهبطا قوطه ويجوز أن يكون ارادها بطا بقوطه فلما حذف حرف
الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى ، فاما قوله تعالى (وان منها لما يهبط
من خشية الله) فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظريه
لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاعل وخشع وهبطت
نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط
مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن
الله رمى) وانشدوا قول الآخر .

٢٠ فاذكرى دوقى اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا
اى سارت الخيل الرجال الى الرجال وقد يجوز أن يكون اراد
وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى
وقال زهير (١) .

فلا تغضبا من سبرة انت سرتها فاول راض سنة من يسيرها

(١) البيت مشهور لخالد بن زهير الهذلى انظر اللسان (س ي د) .

ورجنت الدابة بالمكان اذا قامت فيه ورجنتها، وعاب الشيء وعيبته، وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته، وفقر فاه وفقر فوه، وشحاه فاه وشحاه فوه، وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير استواء، ومد النهر ومددته قال تعالى (والبحر يمدده من بعده سبعة ايام) قال الشاعر (ماء خليج مده خليجان) وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وذروته اطرته، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لسانى ودلعته، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطاخته اى الطاخته بالقميح فى معنى اطخته، ووفر الشيء يفر ووفرته، وقال الاصمعى رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع، وقالوا نفى الشيء ونفيتها اى ابعده قال القطامى (فاصبح جارا كم قتيلا ونايا) ونحوه نكرت البئر ونكرتها اى اقللت ماءها، ونزفت ونزفتها، فهذا كانه شاذ عن القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا ان له عندى وجها لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدر ا صار كأن فعله اعيره ألا ترى الى قوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وقد قال قوم - يعنى اهل السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسى - ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان اعيره اعاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعل بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه نروجا واحدا فاعرفه انتهى .

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المألوف فى اللغة انه اذا كان فعل غير متعد كان افعال متعديا لان هذه الهمزة اكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكر اذن كان فعل متعديا الى مفعول واحد فمقاته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما .

فاما كسى زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثل
 الا تراه نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا
 ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر وأجد وصددته عن كذا واصدده
 وقصر عن الشيء واقصر، وسخته الله وامسخته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل
 على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاض ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو
 كسى زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا
 هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعدبا لم يكن قبله غير أن ضربا من
 اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعد يا وافعل غير
 متعد وذلك قولهم أجفل الظليم وجفلته، وأشمتق البعير وشنقته، وأزفت البئر اذا
 ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع الغيم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته،
 وأمريت الناقة اذا دلينها ومريتها، ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها واوت ذنبها،
 وصر اقرس اذنه واصر باذنه، وكبه الله على وجهه واكب هو، وعلوت
 الوسادة واعليت عليها، فهذا انقضى عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت
 غير متعد .

١٥ وعلة ذلك عندى انه جعل تعدى فعلت وجهود افعلت كما عوض لفعلت
 من غلبة افعلت لما على التعدى نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل
 قلب الياء واوا في التقوى والرعى والتنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة
 دخول الياء عيها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر
 مجيئه تاما او مخبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من
 كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولات ومستفعلات ونحو ذلك مما التقى
 في آخره من الضروب ما كان، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول
 وذلك نحو احببته فهو محبوب، واجنه الله فهو مجنون، وازكه الله فهو مزكوم،
 واكزه الله فهو مكزوز، واقره الله فهو مقرور، وارضه الله فهو مأروض،
 واولاه الله فهو مملوء، واضأده فهو مضؤود، واحمه من الحمى فهو محوم، واحمه من

الهم فهو مهموم ، وازعقه فهو مزعوق أى مذعور ، ومثله قوله .
 إذا ما استحمت أرضه من سائمه جرى وهو مودوع وواعده صدق
 وهو من اودعته وينبئ ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله
 فهو محزون فقد حمل على هذا غير أنه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنى
 ولا يقولون حزنى الا ان مجيء المضارع يشهد للماضى فهذا امثل مما مضى وقد
 قالوا ايضا فيه محزون على القياس ، ومثله قولهم محب قال عنتره .
 ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم
 وقال الآخر

ومن يباد آل يربوع يجب ياتل منهم خير فتیان العرب

١٠ المذكب الايمن والرذف المحب

وقال

لأ ذكبحن بيه جارية خد به

مكرمة محبة

قالوا وعلت ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجننه الله فهو مجنون (١)
 واسله فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو
 مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .
 فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مستندا الى الفاعل صورته
 مستندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان
 معاني عدة واحدة نحو ضربته وضربوا كرم وكذلك معاذ هذا الباب .
 قيل ان العرب لما قوى في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها
 برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيها وان كانا جميعا بهما نهم ويعنيا نهم خصوصا
 المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مستندا
 الى المفعول عن صورته مستندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد
 وضرب وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج ، وقتل والآخر انهم لم يرضوا

ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه الى ان غير واعدة الحروف
مع ضم او وا كما غير وافي الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم
واحبيته احب وازكه الله وزكم واخاذه وضئد واملاه وملى .

قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول عند هم وتقدم حاله في
انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا
ضرب من تدرج اللغة الاترى انهم لما غبروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب
وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان
العدة نحو اذكه الله وزكم وآرضه الله وارض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي
لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياء ها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف
لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفي ، وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب
(فصيحه) ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت
بماجتك وبقية الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون نحى زيد من النخوة ولا يقال
نخاه كذا ويقولون امتقع لونه ولا امتقع كذا ويقولون انقطع بالرجل
ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اى ليريك افعالا خصت بالاستناد
الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاستناد الى الفاعل دون المفعول
نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور ما لم
يسم فاعله بجلا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب واكرم
واستقصى وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف
من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير محي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احبيته فهو محبوب
محي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث
فهو وارس وايض الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل .

قال تعالى (وارسلنا الرياح اواقح) وقياسه ملاقح لان الريح تلقح

السحاب فتستدره وقد يجوز أن يكون على لفتحت هي فاذا لفتحت فزكمت
الفتحت السحاب فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم
مبقل حكاها ابو زيد وقال دؤاد بن ابي دؤاد .

اعاشنى بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وانسل
وقد جاء ايضا حبيته قال .

و والله اولاتمره ما حبيته ولا كان ادنى من عبيدومشرق

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجيء
المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا واحده بمرورى
ايما دائم حذف زيادته بفحاء على انفعال ومثله قولهم عمر ك الله لا فعلت اى
عمرتك الله تعميرا، وقوله (قيد الا وايد هيكلى) اى نقييد الا وايد ثم حذف
رائد تيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله .

فلولا الله والمهر المفدى لرحمت وانت غربال الالهاب

فوضع الغربال موضع الخرق وقوله (معبرة العرقوب اشفى المرفق)

اى حادة المرفق وهو كثير فاما قوله (وبعد عطاك المائة الرتاعا) فليس على

حذف الزيادة ألا ترى ان فى عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة
لقال وبعد عطوك ليكون كوحده .

ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالقرعية فيما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف

الزيادة التى كانت فى الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان
وورشان فجاء هذا على حذف زائد تيه حتى كأنه صار الى فعل فيجرى مجرى

نرب ونربان وبرق وبرقان قال دوالرمة .

من آل ابي موسى ترى الناس حواه كأنهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعلا على افعال حتى كأنه صار الى فعل نحو جواد

واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء (ومن ذلك) قولهم نعمة وانهم وشدة

واشد فى قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذئب وقطع

واقطع وخرس وخرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفاً ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا .

وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضار بنى فضر بته اضربه وعالني فعلته اعلمه وعالني من العقل فعقلته اعقله وكرمني فكرمته اكرمه وفانرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى الكسائي فانرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه .

ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قدد لنا على ان قياس باب مضارع فعل ان يأتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه واريننا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما فيه ألا تراك تقول في تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب وتجزيز من بعد الاظهار ان تقول اسود وجدول فاذا صرت الى باب مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وبجيز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفها وكذلك نظائره .

فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتجزيزه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين وكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم .

قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متنازع عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع ولم يقو فعملت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن

موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه .

وكذلك القول في نحو قولنا ما جاء في الازيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تأخر اضعف الجائز في فيه اذا قلت ما جاء في احد الازيدا الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا هذا كنصب فيها قائما رجل البنته والجواب عنها واحد .

وإذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع دعاء الاعتلاء والغلبة بدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بافعال .
١٠ يفعل كفقعه يفقعه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ، وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقبله واكفره هو عندنا من قتل وكفر .
١١ تقدير او ان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قوهم كاردني فكرمته اكرمه وبابه صائر الى معنى فعلت افعلا اتاه الضم من هناك فاعرفه .

فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا اكرمته اكرمه وفخرته افخره .

٢٠ قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل قد يكون في المتعدى كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع .
١١ منع من الماضي فأخذ وامنها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ .

فان قلت فقد قالوا قاضيا فقضيته اقضيه وساعا في فسعيته اسعيه .

فيل لم يكن من يفعله هنا بدخلة ان يأتي على يفعل فتقلب الياء

واوا وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام وكالم يكن من هذا بد هنا لم يجي ايضا مضارع فعل منه مما فآؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعدده وواجلني فوجلته اجله وواضاني فوضأته اضؤه فهذا كوضعت في هذا الباب اضعه .

ويدلك على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم ساعا في فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قدر تب وقررو زوى عن نظيره في غير هذا الموضع .

فان قلت فهلا غير واما فآؤه واوكما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعدته اوعدده لما دخله من المعنى المتجدد .

قيل فعل مما فآؤه واولا يأتي مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمي ويقضى وعلى يفعل كيرمي ويسعى فامر الفاء اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا .

الوصلات

من ذلك ذودخلت وصلات الى وصف الاسماء بالاجناس ، ونظيرها الذي واخواته دخلت وصلات الى وصف المعارف بالجمال ، واى وصلات الى نداء ما فيه الالف واللام ، واسم الاشارة وصلات الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة .

مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وئيس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتي باسم الاشارة وصلات الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ، ذكر ذلك كياء ابن يعيش في (شرح الفصل) قال ويجوز أن يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلات فتقول يا هذا فاذا جعلته

وصلة لزمته الصفة وإذا لم يجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلته الى اللفظ بالمضمر الذى هو الياء والكاف والهاء لا يريد فصلها عن العامل إما بالتقديم او بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلها ادغمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضاف الى غيره .

وفي (امالى ابن الحاجب) اى جىء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتى ما فيه الالف واللام تفسيرها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ١٠ والذى يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقول يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح الفصل) للاندلسى اعلم ان ذواتنا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسما الاجناس كما وضع الذى وصلة الى وصف المعارف بالمثل قارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ ١٥ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها ففعلوها متأخرة تارة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده ففعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس ٢ الذى بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته فلماذا لم يضيف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة .

الوصل

تجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن

اصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جني في (سر الصناعة) قال ألا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجري الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان اتاء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها .

وقال ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام .

١٠ اولها ، حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثاني حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال .

الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف التكرات باسماء الاجناس غير

المشتقة .

الرابع ، الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما

١٥ جرت صفات عليها .

الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا

واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك .

وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه

لا يؤخذ بقياس

٢٠ ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها ان الصحيح

ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع

عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك واما مك واليك

ولدنك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها

ايضا ان المصدر الموضوح موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر

على (٤٠)

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

- ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمعان اذ اتان لمعنى

- وهن ثم لا يجتمع (١) بين ال والاضافة لانهما اذ اتا تعريف، ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال، ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة، ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جمعت كي ان ازورك خلافا للكوفيين، ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الاخلا زيدا ولا الاحاشا زيدا قاله ابن السراج (في الاصول) قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا اخلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز .

- وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال اذ هبت يزيد بل إما الهمزة او ابااء، ومن ثم اضار دخول الاخفش في نحو حواء ان الالف والهمزة معا للتأنيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انت بحر فين، واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قواه (أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم) فان هل بمعنى قد وكما في قواه (ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجرد كيف دون ام لان تجردها عن

الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها - ذكره في (البيسط) .
وقال ابن يعميش الدليل على ان الف ا ر طى للحاق لا للتأنيث انه
سمع عنهم ا ر طاة بالحاق تاء التأنيث واو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر لانه
لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال (يونس و- ١) ابن كيسان والزجاج والقارسي إما ليست
عاطفة لأنها تقترن باواو وهي حرف عطف ولا يجمع حرفا عطف واختاره
ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي
وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد القارسي إما من حروف

العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف .
وقال ابن السراج ايسر إما بحرف عطف لان حروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرج
احدها عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمر وفلان في هذه المسئلة
ليست عاطفة انما هي نافية .

وقال الشلوبين انما حذف تاء التأنيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف
والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث وهم
يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) لا يجوز كسرت (٢) ازيد رباعيتين علياتين
وسفلاتين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تأنيث
لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في احدى عشرة وثنى عشرة
قال في (البيسط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه ، احدها انها اسمان
في الاصل فانقر دكل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع
علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، اثنان في ان الف احدى للحاق كالف معزى
الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في تنتين للحاق بمنديع (٣) وحمل اثنتان

(١) من ي (٢) في الاصلين «كسرت» كذا - ح . (٣) كذا عليها

عليها لكونها بمعنى واحد (الثالث) ان علامتى التانيث فى احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما واناء فى اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تانيث .

ومن فروع القواعد ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان

- حقها ان تكون فى اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا تو الى حرفين لمعنى واحد ° وهو التأكيد ذكره ابن جنى، وقال فى موضع آخر ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان فى ذلك تقضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف الا فى التأكيد كقوله (وما ان لا تحك لهم ثياب) فان ما وحدها للنفى وان ولا معا للتوكيد، قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام لانهم اكثروا باكثر من الحرف الواحد فى قولهم لتقو من فاللام والنون جميعا للتأكيد وقوله تعالى ١٠ (فاما ترين من البشر احدا) فما والنون جميعا للتأكيد .

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) قول القراء فى ان الواقعة

بعد ما النافية انها حرفا ففى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ودل ان زيدا لقائم قد فصل بينها لذلك .

١٥

وقال ابن القواس فى (شرح الكافية) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى

واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم واستنع ان ازيدا قائم .

وقال ابن اياز انما لم تعدل لافى المعرف بلام الجنس وان كان فى المعنى

نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لافوا عملوا فى المعرف بها

٢٠

لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعانى انما هى مختصر

الافعال فهى نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى . تعطيه الافعال الا ان لافعال

اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضى ازمنة واكثة واحدازا ودفعونين

وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان

جعل في مواضعها ما لا (١) يقتضى شيئاً من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك تقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامراً او ابناً معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه تقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان في (النرة) فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قائم بالجمع بينهما لانها للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في اجمع واكتع ؟ فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقص الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخياز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احداها لئلا يجتمع الفان، قال وجاء رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم ، فقال انا اجمع فقال له اجمع فقال ما ودد صوتي فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة . قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبل حيايات لانه لا يجتمع افان وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال ابو علي في (التذكرة) الدليل على هذا الاصل قولهم أرايتك زيدا

ما فعل الأتري ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب آخروهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في (المسائل الكبير) ابوابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام ابي على .

وفي (اللع الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارأيتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل ان التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف خطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى .
وقال الابن في (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما معنى عن الآخر .

١٥ لا تنقض مرتبة الا امر حادث

قاله ابن جنى في (الخصاص) وجعل منه امتناع تقديم التامع في نحو ضرب غلامه زيدا، والمبتدأ في نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرأ فيها .

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

٢٠ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عايبا عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس بصروفا عنهم) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان معمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

حرف الياء

يغتفر في التواني مالا يغتفر في الاوائل

ومثله قولهم يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع . من فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله .

حتى يكون عزيزا في نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لأن التواني تحتل مالا تحتل
الاولى .

وقال في (البيسط) جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان
للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا (واحتج - ١) بالقياس
على قول الشاعر (الواهب المائة الهجان وعبدها) .

والجواب انه يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم
رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو
مررت بزيد واخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته
لحكي التابع تبعاله .

ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية
احدها بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد
فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع
لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره في (البيسط) .

وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساؤهم جاؤك عطفًا على
معنى كم واجازوا النصب عطفًا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في
التواني مالا يجوز في الاوائل للبعد من كم، ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة
وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغنى) القاعدة التامنة كثير . ا . يغتفر في التواني
الا يغتفر في الاوائل فن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم (واى قى هيجاء

انت و جارها) ورب رجل واخيه (وان نشأ تنزل عليهم من السماء آية فظلت)
ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا ان يقيم زيد قام عمرو
الافى الشعر ، ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعد ين ويمتنع قائم لا قاعد
ابواه على اعمال اثنائى وربط المعنى بالاول (١) .

- وقال ابن القواس فى (شرح الدرّة) بعد أن حكى قولهم فى (انا ابن
التارك البكرى بشر) ان بشر اعطف بيان للبكرى ولا يجوز جعله بدلا لان
البدل فى حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر وفى امتناع البدل
نظر لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها . وتبعه ابن
هشام فى (حواشى التسهيل) .

- ١٠ وقال فى (تذكرته) ان قيل لأى شى فتحت لام المستغاث ؟ فالجواب
فرقاينها وبين لام المستغاث اه .

فان قيل لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانية
لان عندها تتحقق الحاجة فهو اجرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون فى نحو سفر رجل
الا ما اردوا عنده ، فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح
اذا دخلت عليه .

- ١٠ فان قيل فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه ؟ فالجواب انه يعطفه
على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا
يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يميز يا الرجل . فان قيل
فلأى شىء يفتح فى يا لزيد ويا لعمر ومع انه يعطوف ؟ فالجواب انه نداء ثان
مستقل والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله ان شاء الله تعالى .

- ٢٠ وقال الابذى فى (شرح الجزولية) اذا عطفت على المستغاث به
كسرت اللام لان العوائى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) سئلت عن لولاى اذا عطف عليها اسم
ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار

من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضممر بعد لولا وان كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر كإباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنالنا اذا قلنا لولاك ولولا زيد ازم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى أنهم اغتفروا كثيرا في الثواني، ألم يغتفروا في الاوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) فان قيل هلاضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره؟ فالجواب ان ذلك اتساع وتجاوز وهو قبيح في الاوائل والمبادئ دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى (انك انت العليم الحكيم) قيل انت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان لم يجز مررت بانك اذا التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جازيا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرة) ابو عمر ويختار النصب في الغلام من تحويزا زيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا يستحقه . انتهى .

وإذا عطف على غدة المنصوب ما بعدها فقيل الدن غدة وعشبة جاز عند الانفخ في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ .

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب واوجه ابوحيان
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف
على الموضع .

قل ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة
وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ، انتهى .
تم القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله اولا وآخرا
ويليه التدريب وهو القسم الثاني ان شاء الله تعالى .

خاتمة الطبع

الحمد لله كما يجب ان يحمد ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد ،
وعلى آله وصحبه اولى الشرف المؤبد .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر
النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى اعيد طبعه
في هذه المطبعة مع انقابه على نسخة قلبية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد
الاعتناء بالتصحيح والتنقيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة
الدولة آلا صافية حيدرآباد الدكن اذ ما الله مصونة عن الفتن والمحن
في ظل الملك المؤيد المعان الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان بن السلطان

سلطان العلوم ، مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان علي خان بهادر
لا زالت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت
صدارة ذي القضاة السنية والفانح العلمية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر
رئيس الجمعية ورئيس الوزراء في الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية
الافاضل النواب محمديار جنك بهادر وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف
التسيب النواب مهدي يار جنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية في
الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة العثمانية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل

المدقق مولانا السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف
ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين العابدين
الموسوى ومولانا الحبيب عبدالله بن احمد العلوى ومولانا محمد طه الندوى
ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ، ومولانا محمد عادل القدوسى ، ومولانا
السيد احمد الله الندوى ، والسيد حسن جمال الليل المدنى والشيخ احمد بن محمد
اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الاحد عاشر صفر سنة ١٣٦٠ وآنحرد عوانا ان الحمد لله رب
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



فهرس الجزء الأول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

	صفحة
الخطبه	٢
ما روى في وضع امير المؤمنين على رضى الله عنه للنحو	٧
فن القواعد والاصول العامة	٨
حرف الهمزة الاتباع	»
تنبيه	١١
فائدة	١٢
فائدة	»
الاتساع	١٣
اجتماع الامثال مكروه	١٨
اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم	٢٢
اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل	٢٥
اجراء الاصلى مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلى	٢٧
الاختصار	٢٨
اختصار المختصر لا يجوز	٣٢
فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة	٤٣
تنبيه	٤٦
فصل هل الاصل في حرف التانيث الهاء ام التاء	»
اسبق الافعال	٥٠
الاستغناء	»
الاسم اصل للفعل والحرف	٥٣
باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق في المرتبة والتقديم	»

	صفحة
الاسم اخف من الصفة	٥٤
الاشتقاق	٥٥
الاصل مطابقة المعنى للفظ	٦٣
الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني	٦٤
الاصل في الافعال التصرف	»
اصلاح اللفظ	»
الاصول المرفوضة	٧٠
الاضافة ترد الاشياء الى اصولها	٧١
الاضمار اسهل من التضمين	٧٢
الاضمار احسن من الاشتراك	»
الاضمار خلاف الاصل	»
الاعراب - المبحث الاول في حقيقته	»
المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصلاح النحويين	٧٦
المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايهما اسبق	»
المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام	٧٨
المبحث الخامس في ان الاعراب أحركة ام حرف	٨٠
المبحث السادس في الاعراب لم وقع آخر الاسم دون اوله واوسطه	٨٣
اعطاء الاعيان حكم المصادر وعكسه	٨٤
الافعال نكرات	٨٥
الافعال كلها مذكورة	٨٦
اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك	»
الالغاء	٨٨
الامثال لا تغير	٨٩

	الايجاب	٩٠
»	حرف الباء - باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح	
	البدل	٩١
	حرف التاء - التأيف	٩٢
	التابع لا يتقدم على المتبوع	٩٣
»	الثنية ترد الاشياء الى اصولها	
»	التحريف	
	التركيب	٩٤
	التصغير يرد الالتياء الى اصولها	١٠١
»	التضمين	
	قاعدة الفرق بين التضمين والتقدير	١٠٤
	قاعدة كل ما تضمن ما ليس له منع شيئاً مماه	١٠٥
»	قاعدة المتضمن "معنى شىء لا يلزم ان يجرى مجراه في كل شىء"	
»	قاعدة الفرق بين المعدور والمتضمن	
	التعادل	١٠٦
	تعارض الاصل والغالب	١٠٧
	التعويض	١٠٨
	قاعدة قديكون التعويض مكان المعوض	١٢١
	قاعدة العوض والمعوض منه لا يجتمعان	١٢٥
	تنبيه	١٣٣
»	تنبيه	
	تنبيه	١٣٤

قاعدة ما كان عوضا لا يحذف	»
التغليب	١٣٥
التغيير يأنس بالتغيير	١٣٦
التقاص	١٣٨
تقارض اللفظين	»
فائدة	١٤٠
التقدير	١٤١
التقديم والتأخير	١٤٣
تقوية الاضعف و اضعاف الاقوى	١٤٤
تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى	»
تنبيه	١٤٦
تلاق اللغة	»
التمثيل للصناعة ليس ببناء معتد	١٤٧
حرف التاء الثقيل والحفة	١٤٨
ثبوت الحدث	»
حرف الجيم الجمل نكرات	»
الحوار	١٤٩
حرف الحاء - الحركة فيها فوائد - الاولى	١٥٢
الفائدة الثانية	١٥٧
الفائدة الثالثة	١٦٠
الفائدة الرابعة	١٦١
الفائدة الخامسة	»
الفائدة السادسة	١٦٢

الفائدة السابعة	١٦٣
الفائدة الثامنة	١٦٥
الفائدة التاسعة	١٧٠
الفائدة العاشرة	١٧١
الحادية عشرة	١٧٥
الثانية عشرة	١٧٦
الثالثة عشرة الى السابعة عشرة	١٧٧
فائدة	»
حكاية الحال من اقوال ائمة شهيخة	١٧٨
الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ، ليس له نظير	١٧٩
قاعدة -	١٨٢
حمل الشيء على نظيره	١٨٣
الحمل على أحسن القبيحين	»
حمل الشيء على الشيء من غير الوجد اعطى الاور ذلك الحكم	١٨٤
الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل	١٨٦
الحمل على المعنى	١٨٩
اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه فى معنى فعل يتعدى به	١٩١
قاعدة	١٩٤
حمل الشيء على نقيضه	١٩٥
حمل الاصول على الفروع	١٩٨
حرف الخاء - خلع الاذلة	٢٠٢
حرف الراء - الرابط	٢٠٥
فائدة	٢٠٦

»	قاعدة	
»	الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه	
٢٠٧	رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة	
»	رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا	
٢٠٨	حرف الزاي - الزيادة	
٢١٣	فائدة	
»	حرف السين - سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه	
٣١٤	سبك الاسم من الفعل بغير حرف سالك فيه نظائر	
»	حرف الشين - الشذوذ	
٢١٧	(فائدة)	
»	الشيء اذا اشبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه	
٢٢١	الشيئان اذا تضاد تضاد الحكم الصادر عنهما	
٢٢٢	الشروط المتضادة في الابواب المختلفة	
٢٢٣	حرف الصاد - صدر الكلام	
»	ضابط	
٢٢٤	مسئلة	
»	حرف الضاد - الضروة	
٢٢٥	فائدة	
»	فائدة	
»	قاعدة	
٢٢٦	قاعدة	
»	الضائر ترد الاشياء الى اصولها	
٢٢٨	تنبيه	

تنبيه	٢٢٨
تنبيه	٢٢٩
تنبيه	»
مسئلة	»
الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر	٢٣٠
حرف الطاء الطارى يزيل حكم الثابت	»
طرد الباب	٢٣٢
حرف الطاء - الظرف والمجرور	٢٣٥
تنبيه	٢٣٩
فائدة	٢٤٠
حرف العين - العامل فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال	٢٤١
الثاني عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال	٢٤٢
الثالث العامل المعنوى	»
فائدة	٢٤٥
المبحث الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه	»
فانه يعمل	
ضابط - ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب	٢٤٨
الخامس اصل الحروف ان تكون عاملة	»
السادس الفعل لا يعمل الا فيما يدل عليه لفظه	٢٥١
السابع اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى الحذف	»
فائدة	٢٥٢
الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها	»
تخطاها العامل	

التاسع لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه	٢٥٢
العاشر فرق بين العامل والمقتضى	٢٥٣
الحادى عشر الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه	»
الثاني عشر قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى	٢٥٤
الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد	»
الرابع عشر مرتبة العامل ان يكون مقدما على الم معمول	٢٥٥
الخامس عشر العامل اللفظى اولى من العامل المعنوى	»
السادس عشر العوامل لا يليها الا الجوامد	»
السابع عشر العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله	٢٥٦
الثامن عشر العامل مع الم معمول كالعلة العقلية مع المعلول	»
التاسع عشر الحروف لم يأت فيها تعاقب	»
العشرون العامل الضعيف لا يحذف	»
الحادى والعشرون ضعف عوامل الافعال عن الاسماء	»
المعارض لا يعتد به	»
حرف النين - الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا	٢٦٠
حرف الفاء - الفرع احط رتبة من الاصل	»
تنبيه	٢٦٤
الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة	»
الفروع قد تكثر وتطرده حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها	٢٦٥
الفرق	»
خاتمة	٢٦٨
الفعل لا يثنى	»
الفعل اثقل من الاسم	٢٦٩
فائدة	٢٧٠

٢٧١	حرف القاف - القلب
٢٧٢	قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا
٢٩٣	قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه
»	قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ
»	حرف الكاف - كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
٢٧٧	حرف اللام - اللبس محذور
٢٨٢	حرف الميم - ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .
٢٨٥	ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه
٢٨٦	ما يجوز تعدده وما لا يجوز
٢٨٧	مراجعة الاصول - المبحث الاول فيما تراجع وما لا تراجع
٢٩١	المبحث الثاني في مراعاة تهمة الاصول تارة واهمها لم اياها اخرى
٢٩٢	المبحث الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابدع
٢٩٣	المبحث الرابع في مراجعة اصل واستثناف فرع
٢٩٥	مراعاة الصورة
»	دعنى النفي مبنى على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج
»	حرف النون - النادر لا حكم له
٢٩٦	تقضى الغرض
٢٩٧	النهي والنفي من وادواحد
»	النون تشابه حروف المدواللين من ستة عشر وجها
٢٩٨	حرف الواو - الواسطة الباب الاول بين المعرب والمبني
٣٠١	الباب الثانى بين المنصرف وغيره
٣٠٢	الباب الثالث بين العلم المنقول والمرتبج

»	الباب الرابع بين الظاهر والمضمر	
٣٠٣	الباب الخامس بين الوقف والوصل	
٣٠٤	الباب السادس بين حرف الجر الاصلى والزائد	
»	فصل	
»	ورود الشيء مع نظيره مورده مع تقيضة	
٣١٠	ورود الوفاق مع وجوب الخلاف	
٣١١	ورود الشيء على خلاف العادة	
٣١٨	الوصلة	
٣١٩	الوصل	
٣٢٠	وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه لا يؤخذ بقياس	
٣٢١	وضع الحروف عابا لتغيير المعنى لا اللفظ	
»	حرف لا - لا يجتمع اداتان لمعنى	
٣٢٤	لا يجتمع الفان	
»	لا يجتمع خطابان في كلام واحد	
٣٢٥	لا تنقض مرتبة الا امر حادث	
»	لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع	
٣٢٦	حرف اليا - يغتفر في التواني ، الا يغتفر في الاوائل	
٣٢٩	خاتمة الطبع	

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	والحمد لله	والحمد لله
٦	٦	والضابط يجمع	والضابط يجمع
٨	٢	بجبي بن بكير	بجبي بن ابى بكر
١٠	٣	بهمزة	لهمزة في
»	٩	بالياء	يا ياء
»	١٩	لاتباع الوليد	الاتباع للوليد
١٥	١٥	ومع وذلك	ومع ذلك
١٩	١٣	اجتماعها	اجتماعها
٢١	٢٠	أن إن	إن أن
٢٢	١١	الوجا	الوجى
٢٣	٦	انحلال واستقلال	اعلال واشتغال
٢٤	٨	حذبذى بذبذى	حدبذى حدبذى
»	١٣	اولى	لولى
»	١٤	الحمرا	الحجر
٢٥	١١	رؤيا ورؤية	رويا وروية
٢٦	٢	عيه	غير
»	١٠	هاء الله	ها الله
»	١١	ولاتناجوا	ولاتناجوا
»	١٣	نون	النون
»	١٩	تقدير ام	يقدر ام
٢٧	٤	رفع	ربغ
»	٦	ترك	نزل

استدراك الاخطأ التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٧	٨	تكثر كريا عورجا	تكثر كريا اعرجا
٢٩	٥	الحسن	الحسين
٣٢	١٨	دخلت	دخلت
٣٤	١	اختصارا اونائية	اختصارا اونائية
»	١٥	حركة	جزء كلمة
٣٥	١٦	ما هو معروف ورده	ورده
٣٦	١٣	وظلت	وظلت
»	١٧	وفائه	وفاء به
٣٨	»	نظرت	تنظرت
٣٩	٧	الحسن	الحسين
٤٠	١٤	لقربها	ولقربها
٤٣	١٩	لان اصله الان	الآن اصله اوان
٤٤	١	بلز	فلز
»	٦	»	»
»	٩	يزاوان	تراوان
»	١٠	بلز	فلز
٤٦	٢	زوينه	رزئته
٤٨	٢٠	اصليين	اصليين
٥١	٩	الكثرة وكذك شوع	الكثيرة وكذك شسوع
»	١١	عمن	عن
»	١٥	دردري	دودري
»	»	دردر	ددر

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥١	٢٠	استعناؤهم ... أثن	استعناؤهم ... أثن
٥٢	٥	حتاه	حتاه
»	١٠	عن غيره	بغيره
٥٤	٤	الحدث	المحدث
»	٧	تشبه هذا الحديث	شبه هذا الحدث
»	»	وتتحمل	وتجمل
٥٥	٣	ابت ذكر من عودن	ابت ذكر عودن
٦٥	١٩	وجبيها	وجيها
»	٢١	في معنى	من معنى
٦٧	١١	استحقاقا	استخفافا
٦٩	١	الفاء	الباء
»	»	لفظة	لفظ
٧١	٩	المتسد والنسد	المتسد والنسد
٧٢	٢٢	لامتنعت	لامتنعت
٧٤	٢٤	لا ينبغي لك	لأنوك
٧٨	٢	والاخبار بقدم كل واحد منها	والاجاز تقدم كل واحد منها
»	»	فكذلك قوله في	فكذلك في
»	»	يفعلان	يفعلان وتفعلان
»	١٧	حذف في الكلمة	في الكلمة
٨٧	٤	الالآن	لأن
٨٨	٦	عنه	عن

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٨٩	٤ وله	وليت
»	٢٢ وقويم	وقويم
»	» ومن ظهور	وظهور
٨	» والله يسلمك وادهبوا	والله يسلمك دعاء له بالسلامة واذهبا بذي تسليمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما - وادهبوا
٩١	١٠ وربما لا استعملوا	وربما استعملوا
»	١٧ يجتمع	يجمع
»	٢٤ مؤسر	موسر
٩٢	٢ مير	بير
»	» ومئر	وبئر
»	١٣ انيق	اينق
»	» افعل (١)	ايقل
٩٣	٥ بدل البديل	بدل البدأ
»	٩ الايدي	الأبدي
»	١٢ بل زيدان	يازيدان
٩٤	٦ افضضت افضت	اقصصت اقصت
»	٩ زيد ثم	زيد قم
٩٦	١١ بنية	بنيته
»	١٥ واحد	واحد
٩٨	١١ او احدث	واحدث
١٠١	٣ وتقصت	وتقصت

والا اين

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

الصواب	الخطا	الصفحة	السطر
ولاأين	والأين	٢١	١٠١
في كذا	من كذا	١٥	١٠٣
واتهل	وتهل	١٩	»
وذلك	وكذلك	٢٠	»
قوله	قوله	٥	١١٠
الزائدة	الزائد	١٧	»
تجنح	بجنح	١٨	»
يضعف	يضاعف	٢٤	»
مرجوم	من قوم	٨	١١٢
وتهى	وتهى	١٠	»
ضبعة وضيع	صبعة وصبيغ	٢٢	»
ضبعة	صبعة	٢٣	»
ضبيغ	صبيغ	٤	١١٣
عرصه وعرص	عوضه وعوض	٦	»
»	»	١٠	»
عليه	اليه	١٦	»
وذؤالة	وذؤابة	»	١١٦
فحمول	فمحول	١٣	١١٧
عليه	علته	٣	١١٨
الباء	الياء	٨	»
لغيره	لغيره	١٧	١٢١

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

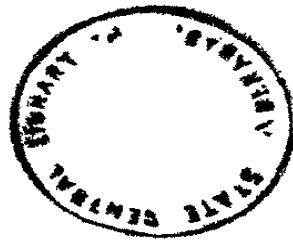
الصواب	الخطأ	الصفحة	السطر
المحذوف	المحذوفة	١٥	١٢١
فقييل عوض عن	فقييل عن	١٦	»
موضعه	موضع	٩	١٢٢
رسيله الا	وسيلة والا	١	١٢٤
وشامى	وشامى	٨	١٢٦
وأن	وإن	١٨	»
أنه	إنه	١٩	١٢٦
أنا	إنا	٢٠	»
أناه	إناه	٢١	»
يعايا	يعانى	١	١٢٧
تورنى	ترنى	٢٤	١٣٠
تظهر	تظهر	٢٠	١٣١
القسم	والقسم	١٠	١٣٢
الأبدي	الآمدى	١٩	١٣٤
حيوة	حبوة	١٧	١٣٦
التغيير	تغيير	٤	١٣٧
عباده	به عباده	٥	١٤٠
العشب	الشعب	١	١٤٥
اخص	اخصر	١٩	»
وكم غريض ولا تقول غراض	وعريض غراض	٢١	»
وانيسيان	وانيسان	١٢	١٤٦
فعلل	فعللا	٢٠	١٤٧

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢١	عديس	عديس
١٤٩	٧	اوى	وأى
»	١٥	هذا ان	هذان
١٥١	٧	بفتح الاقوى	بفتح الاقواء
١٥٧	٢١	يتق الله فان	يتق فان
»	٢٤	وحنى	وصنى
١٧٥	١٦	السهيلي	السهيلي
١٧٧	٣	الحروف	الحرف
١٧٩	١٢	يعشون	يعشون
١٨٠	١٤	الاعراف	الاعراب
١٨٤	١٩	شارك	شاركه
١٧٨	٢	جملة اسمية على	جملة فعلية على
١٣٩	١٩	لا يؤد	لم يؤد
١٩٦	٦	للباهات	للباهاة
١٩٨	١	لها	قلها
٢٠٢	٢٣	منه تركيب	منه فتحة تركيب
٢٠٤	٢٤	الاياء اسجدوا	الاياء اسجدوا
٢٠٦	١٦	الحسن	الحسين
٢١١	١٠	فائدة	فائدته
٢١٢	١٦	ولا عمر	ولا عمرو
٢٢٠	٩	فكان احد	فكان احدا
»	١٨	تصيين	تصيين
٢٣١	١	فضل	الفضل

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
»	١٤	تفكرت	تفكرت
٢٣١	١٧	تكثير	تكسير
٢٣٧	٢٢	بينها	بينها
٢٣٨	٢٠	واشترط	واشترط
٢٤٨	١٤	هما من	اتماهما من
»	١٧	فيما رحمة من ربك	فيما رحمة من الله
٢٥٧	١١	باء السراج المتكلم	ياء المتكلم
٢٦٠	١٩	العالب	الغالب
٢٦٦	١٠	بنقضان	بنقصان
٢٧٩	٢٣	القياس	التباس
٢٨٣	١٩	ووبل	ووبل
٢٨٩	٢	بارب	يارب
٢٩٢	٦	عارفونا	عارفونا
٢٩٩	٢٣	من من	من
٣١٢	١٨	عليها	عليها
٣١٣	١٥	مجون	مجنون
٣١٤	٢٠	ارقه	ورقة
»	٨	واحدته	اوحده
٣٢٣	١٩	اعملوما	اعملوها
٣٢٤	٣	اوابنا	وابنا



تم استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية
لجلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى